من قواعد سيبويه في الكتاب:

(اختصاصُ الشيءِ بحالٍ لا يَطَّرِدُ مع غيره في سائر الكلام)،

عرضا ودراسة.

إعداد

أ.د / عبد المؤمن محمود أحمد محمد الليثي

أستاذ اللغويات المساعد

كلية البنات الأزهرية فرع جامعة الأزهر بطيبة، وكلية الآداب جامعة الجوف

١٤٤٢هـ = ٢٠٢٠م

ض

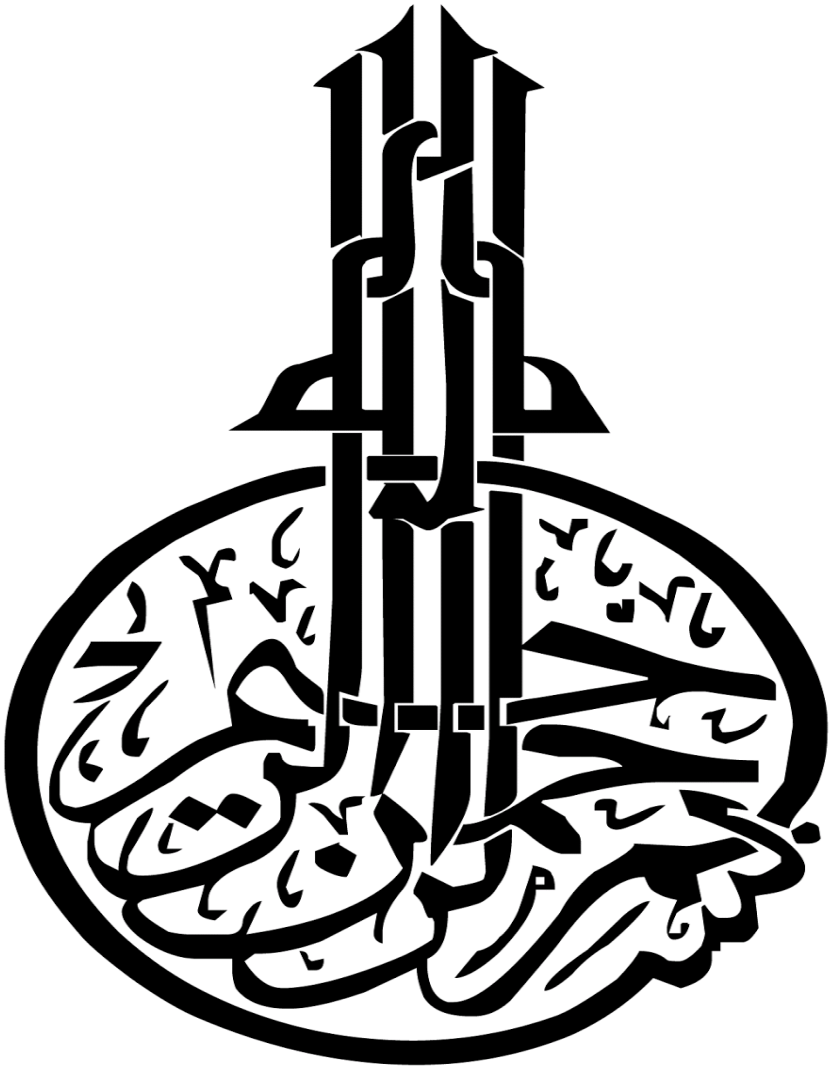

من قواعد سيبويه في الكتاب: اختصاصُ الشيء بحالٍ لا يَطَّرِدُ مع غيره في سائر الكلام، عرضًا ودراسةً).

عبد المؤمن محمود أحمد محمد الليثي

قسم اللغويات –كلية الآداب جامعة الجوف، كلية البنات الأزهرية فرع جامعة الأزهر بطيبة

ملخص البحث

هذا البحث يعالج اختصاص بعض الألفاظ بحال، لا يطرد مع غيره في سائر الكلام، في كتاب سيبويه ؛ لأنه أول مَنْ نبّه عليه، وذكر له مواضع متفرقه في كتابه، وهذا الاختصاص إن دلّ فإنما يدلّ علىٰ توسع اللغة وتصرفها، وكأنَّ اللغة تجنح إلىٰ هذا التخصيص في بعض مفرداتها في أحوال مخصوصة؛ لتدلَّ علىٰ ذلك، حتىٰ إن فسّرَه النحويون بتفسيرات مختلفة؛ ليجدوا له وجهًا نحويًا، هو في المقام الأول دليل علىٰ تسامح اللغة وتصرّفها في بعض تراكيبها، يؤكِّد هذا اختلاف وجهات النظر في تفسير الحالة الواحدة، واحتمالها أكثر من وجه.

فانطلقت الدراسة حول قاعدة سيبويه هذه (اختصاص الشيء بحال لا يكون مع غيره في سائر الكلام) مفسِّرا معناها، وموضحًا أسبابها، متحدِّثًا عما يتعلق بها من العلة القاصرة، ومدىٰ حجيّتها في الدرس النحوي، ثم جَمْع مواضع هذه القاعدة من كتاب سيبويه وغيره، ودراستها، والكشف عن سر الاختصاص فيها.

الكلمات المفتاحية: الاختصاص– الاطراد– سيبويه– التوسع – التصرف.

والله من وراء القصد وهو يهدي السبيل

A Grammatical Rule Written By Sibawaih In His Book Al-Kitab That Is: Specifying A Word By An Adverb Of Manner Does Not Match Other Words Whether Read Or Studied .

Abstract:

This paper deals with the matter of specifying a word by an adverb of manner which does not match other words according to Sibawaih; who was the first grammarian writing this rule and discussing it in his book. This sort of specification proves how extensive and derivable the Arabic language is; as if the language uses the matter of specifying words by adverbs of manner in order to prove that point.

Even the different explanations given by grammarians in order to have a good grammatical explanation، could be considered in the first place، a clear proof that shows the extent and derivation of some structures of the Arabic grammar. That could also be proved by the different points of view given for explaining and discussing a given condition and that it may have more than one explanation. This rule – specifying a word by an adverb of manner does not match other words – has been studied specially by Sibawaih who has explained its meaning، discussed its reasons and stated its weak as well as its strong cases. Later all arguments of the rule mentioned above ،whether discussed in Al-kitab or in any other books، were collected in order to be studied so that the substance of specification might be revealed.

Allah be behind our intention and guides us to the straight path

المقدمة

الحمد لله ربّ العالمين، أسأله التوفيق والصواب، وحُسْنَ الثواب، والعصمة من الخطايا والزّلل، في القول والعمل. وأصلىٰ وأسلم علىٰ سيدنا محمد، خاتم النبيين، اختصه الله بخصائص لم تطّرد في سائر الناس، وعلىٰ آله وصحبه، المميَّزِين بالفضل والإحسان.

وبعد

فاختصاص بعض الألفاظ في النظام اللغوي بخصائص لغوية تميّزها عما كان مثلها في النوع والوظيفة أمرٌ لا غرابةَ فيه، فلبعض العوامل والمؤثرات اللفظية من الخصائص ما ليس لغيرها، وللأعلام من الخواص ما ليس لغيرها من الأسماء، وللفظ الجلالة(الله) من الخصائص ما ليس لغيره، وهكذا.

أما الأبعد من ذلك، فأن تختص بعضُ الألفاظ بحال، لا يطرد مع غيره في سائر الكلام، وهذا أمرٌ يحتاج إلىٰ وَقْفة، كأنَّ اللغة تجنح إلىٰ هذا التخصيص في بعض مفرداتها في أحوال مخصوصة؛ لتدلَّ علىٰ توسّعها وتصرّفها، كما في نصب (غدوة) مع (لدن) دون غيرها، وإعمال (لات) مع الحين دون غيره، ووقوع الضمير المتصل بعد (لولا، وعسىٰ) في بعض التراكيب، واستعمال (مُنْ) في القَسَم مع (رَبّي) دون غيره، وإعمال (العشرين) في التمييز، دون غيره من المعمولات، وهكذا.

وهذا إن فسّرَه النحويون بتفسيرات مختلفة؛ ليجدوا له وجهًا نحويًا، هو في المقام الأول دليل علىٰ تسامح اللغة وتصرّفها في بعض تراكيبها، يؤكِّد هذا اختلاف وجهات النظر في تفسير الحالة الواحدة، واحتمالها أكثر من وجه.

وإذا كان النحاة رغبة في ضبط القاعدة النحوية وضعوا قواعدهم حسب الشائع والمقيس، فإن الفصحاء وأهل اللغة قد لا يتقيدون بما يلزم لتلك

المواضع، إذا أُمِنَ اللبس، تلك التصرفات يفعلها المتكلم باللغة؛ اجتراءً، وشجاعةً منه علىٰ لغته، ولِمَ لا؟ وهو المتكلم بها والمبدع لها، واتكاء علىٰ أن المعنىٰ لا يتغير بهذا الاختصاص، فإن المتكلم باللغة قد يخرج عن القياس في كلامه، فيُقبل منه ذلك ويُحفظ، وقد يقاس عليه، وقد لا يقاس.

كان سيبويه -رحمه الله- أول من أشار إلىٰ ذلك وأماط عنه اللثام في كتابه، ومن يكشف عنه إن لم يكشف عنه سيبويه؟ فهو أبو عُذْرِها، فقد نَثَر في كتابه قواعد كثيرة، ومنها هذه، أَعْلَمَنا أن هناك ألفاظًا، لها حال لا تكون مع غيره في سائر الكلام، فقال: (من كلامهم أن يجعلوا الشيء في موضع علىٰ غير حاله في سائر الكلام، وسترىٰ مُثُل ذلك إن شاء الله)(١).

وكذا قوله:(ومن كلامهم أن يجري الشيء علىٰ ما لا يستعمل في كلامهم)(٢)، وذكر بعض الأمثلة علىٰ ذلك، ثم تلقّف إشارته هذه النحاة من بعده، فشرحوا كلامه، وبسطوا التفصيل في أمثلته، وإن لم يضيفوا مُثُلًا جديدةً علىٰ ما ذكره.

فأردت أن أجمع مُثُلَ هذه القاعدة من كتاب سيبويه، ومن غيره من كتب النحاة، ممن شرحوا ذلك وفسّروه، مُحَلِّلًا لها، كاشفًا عن سبب هذا الاختصاص لتركيبٍ لا يطرد مع غيره في سائر الكلام، فجاء هذا البحث بعنوان:

(من قواعد سيبويه في الكتاب: اختصاص الشيء بحال لا يطرد مع غيره في سائر الكلام، عرضًا ودراسةً).

---

(١)الكتاب ١/ ٥١.

(٢)الكتاب ٢/ ٢٨١.

بدأته بمقدمة، وضّحت فيها منهج البحث وخطته.

ثم ثنيّت الحديث بتمهيد حول قاعدة (اختصاص الشيء بحال لا يكون مع غيره في سائر الكلام) مفسِّرا معناها، وموضحًا أسبابها، متحدِّثًا عما يتعلق بها من العلة القاصرة، ومدىٰ حجيّتها في الدرس النحوي.

ثم جاء قِوام البحث في: مبحثين، وَزّعت فيهما مسائل البحث، حَسْبَ سبب هذا الاختصاص.

فكان الأول بعنوان: كثرة الاستعمال وأثرها في اختصاص الشيء بحال لا يكون لغيره في سائر الكلام. جاء في اثنتي عشرة مسألة.

والثاني: التنبيه علىٰ أصل متروك، وأثره في اختصاص الشيء بحال لا يكون لغيره في سائر الكلام. جاء في أربع مسائل.

ثم **الخاتمة**، وفيها خلاصة البحث ونتائجه.

أما عن الدراسات السابقة، فلم أقف- علىٰ حد استقرائي- علىٰ دراسة عالجتْ ما عالجتُ من قريب أو بعيد، سوىٰ بحث تحدّث عن الاختصاص، اسمه: (الاختصاص في النحو العربي) مشترك بين باحثين: (عماد مجيد علىٰ المفرجي، وخير الدين فتاح عيسىٰ القاسمي) بمجلة جامعة كركوك، جاء في إحدىٰ وثلاثين صحيفة، لم يتعرض فيه صاحباه لهذه القاعدة وأمثلتها- وهذا ما دفعني إلي دراستها- بل لم يشيرا إليها من قريب أو بعيد، وإنما تحدّثا عن الاختصاص بصفة عامة، فَقَسّماه إلىٰ ثلاثة مباحث:

❖ الأول: الاختصاص في أصول النحو، تحدّثا فيه عما يختص به السماع والقياس، والمسائل التي اختُصت بالضرورة.

❖ والثاني: الاختصاص في التراكيب النحوية، تحدّثا فيه عما يختص به المبتدأ والخبر، والضمائر، والجملة الاسمية، والفعلية.

❖ والثالث: الاختصاص في الدلالة النحوية، تحدّثا فيه عمّا اختُص بالتنكير والتعريف، والتذكير والتأنيث. وبهذا، فهو بعيد كل البعد عن موضوع بحثي.

وختامًا، فقد حاولتُ خلال هذا البحث تحليل ودراسة هذا الاختصاص الذي لا يطرد في سائر الكلام، وكونه دليلا علىٰ تصرّف اللغة وتسامحها في بعض تراكيبها، رغبةً منها في تخفيف ما كثُر استعماله، أو مَنْبَهةً علىٰ أصل متروك، حتىٰ لا يُجهل، معتمدا علىٰ ما ذكره سيبويه وغيره، فإن أصبتُ، فذلك فضل الله وتوفيقه، وإن كبوتُ فحسبي ما ذكرتُ. والحمد لله أوّلًا وآخِرًا .

التمهيد: مفهوم قاعدة

(اختصاص الشيء بحال لا يطرد في سائر الكلام) وأسبابها.

أولا – معنى الاختصاص في اللغة والاصطلاح.

الاختصاص في اللغة بمعنىٰ الانفراد والتفرد، يقال: خَصَّهُ بِالشَّيْءِ يخُصّه خَصًّا وخُصوصًا وخَصُوصِيّةً وخُصُوصِيّةً، وخصّصَه واخْتصّه: أَفْرَدَه بِهِ دُونَ غَيْرِهِ. وَيُقَالُ: اخْتصّ فلانٌ بالأَمر وتخصّصَ لَهُ: إِذا انْفَرَدَ[1].

وفي الاصطلاح: التَّفَرُّدُ ببَعْضِ الشَّيْءِ مِمَّا لَا تُشَارِكُهُ فِيهِ الجُمْلَةُ[2]، وهو عناية تعيّن المختص لمرتبة ينفرد بها دون غيره[3].

والمراد به هنا في البحث ليس مطلق الاختصاص، بل المراد به اختصاص الشيء بحكم لا يجيء مع غيره في سائر الكلام، كإعمال (لدن) النصب في (غدوة) دون غيرها، و(لات) في الحين، مثلا.

ثانيًا- أسباب هذا الاختصاص.

لا شك أن السبب الرئيس لهذا التفرد الذي لا يكون في سائر الكلام هو السماع، "فالعرب قد تُخَيِّر بين استعمالين فأكثر في موضع، ثم إذا خرجت إلىٰ غيره التزمت أحد الاستعمالين، وأهملت الآخر، وهذا شائع في كلامها"[4]، أو كما نقل أبو حيان عن صاحب البسيط:((ورُبّ شيء يختص في العمل بنوع ما لا لسبب، كما أعملوا (لدن) في (غدوة) خاصة، والتاء في القسم))[5].

---

(١)انظر: لسان العرب (٧/ ٢٤) فصل الخاء المعجمة.

(٢)انظر: تاج العروس ١٧/ ٥٥١(خ ص ص).

(٣)انظر: التوقيف علىٰ مهمات التعاريف (ص: ٤١).

(٤)انظر: المقاصد الشافية ٥/ ١٠.

(٥)انظر: التذييل والتكميل٤/ ٢٨٩، وهمع الهوامع١/ ٤٦٠.

كأنْ ليس له علة سوىٰ السماع، وإن كان قليلا، كما حكىٰ سيبويه عن بعض العرب أنهم ينصبون بـ(لدن) غُدْوةً وحدها(١).

وترجع رغبة العرب في ذلك التفرد إلى التنبيه على أمرين :

١- كثرة الاستعمال لهذا التركيب.

٢- التنبيه علىٰ أصل متروك.

دليل ذلك ما ذكره الأنباري- رحمه الله-:((وهذا لأن من كلامهم أن يجعلوا الشيء في موضع علىٰ غير حاله في سائر الكلام: إما لكثرة الاستعمال، أو تنبيه علىٰ أصل، أو غير ذلك))(٢).

- فأما كثرة الاستعمال، فلها أثر في التغيير، ذكره النحويون، وأرجعوا إليه كثيرا من التغييرات التي تحدث في التراكيب، فاستحقت ما لا تستحق غيرها(٣).

وهي ترد في الألفاظ التي كثر دورانها علىٰ ألسنتهم، فيدخلها ما لا يدخل غيرها، كنصبهم (غدوة) بعد (لدن) لكثرة استعماله، وجواز حذف حرف الخفض مع لفظ (الله) من غير تعويض لكثرة استعمال هذا الاسم دون غيره، واختصاص (لات) بالحين، و(جاءت) بـ(حاجتك) في قولهم: (ما جاءت حَاجَتَكَ)؟، واختصاص الأعلام -لكثرة استعمالها- بحال لا يكون في سائر

(١)انظر: الكتاب ١/ ٥١، ٥٨ – ٥٩، والمقاصد الشافية٤/ ١٢١.

(٢)الإنصاف في مسائل الخلاف١/ ٣٩٨.

(٣)انظر: الكتاب ٢/ ١٦٣، والخصائص ٣/ ٣٤، وشرح المفصل لابن يعيش٣/ ١٣٠.

الكلام، وغير ذلك كثير، وهم لما كثُر استعماله أشدّ تغييراً، وذلك لضرب من التخفيف والتسهيل(١) .

وعلىٰ حسب تفاوت الكثرة يتفاوت التخفيف، ألا ترىٰ أن القَسَم لمّا كان يكثر استعماله ويتكرر دوره، بالغوا في تخفيفه من غير جهة واحدة، فحذفوا فعل القسم كثيرا للعلم به والاستغناء عنه، وربما حذفوا المقسم به، واجتزؤوا بدلالة الفعل عليه، وقالوا أيضًا: (مُ الله لأفعلن) ، وأصله: (مِن الله لأفعلن)، وكذا قالوا في القَسَم: (لعَمر الله)، بفتح العين في القسم خاصة، مع أن فيه لغات أخرىٰ: (عَمْر) بفتح العين وسكون الميم، و(عُمْر) بضم العين وسكون الميم، و(عُمُر) بضمهما، فإذا جئت إلي القسَم لم تستعمل منه إلا المفتوح العين؛ لأنها أخفّ اللغات الثلاث، والقَسَم كثير، فاختاروا له الأخفّ(٢).

وهذا ما أشار إليه سيبويه في قوله : ((لأنهم إلي تخفيف ما أكثروا استعماله أحوج))(٣).

وفسّره ابن يعيش أيضًا بقوله: ((اعلم أن اللفظ إذا كثُر في ألسنتهم واستعمالهم آثروا تخفيفه))(٤).

والتخفيف له طرق متعددة، إما بحذف، أو إمالة، أو قلب، أو تغيير حركة، أو غير ذلك، كما قال ابن خالويه :((وهم يخففون ما يُكثرون استعماله: إمّا بحذف،

---

(١)الخصائص ٣/ ٣٤.

(٢)انظر: شرح المفصل ٥/ ٢٤٨، ٢٥٠.

(٣) الكتاب ٢/ ١٦٣.

(٤) شرح المفصل ٥/ ٢٤٨.

وإمّا بإمالة، وإمّا بتخفيف. ودليل ذلك إمالتهم "النار" لكثرة الاستعمال، وتفخيم "الجار"، لقلة الاستعمال))[1].

-وأما التنبيه علىٰ الأصل، فاختصاص الشيء بحال لا يكون في سائر الكلام قد يأتي منبهة علىٰ أصل متروك، كتصحيح ما حقّه الإعلال في (استحوذ) مثلا، وفكّ ما حقّه الإدغام في (بنات ألبُب) مثلا، والجر بـ(لولا) – عند سيبويه- في (لولاي، ولولاك، ولولاه) [2]، ووقوع خبر(عسىٰ) اسما صريحا؛ تنبيها علىٰ الأصل لئلا يجهل[3]، وغير ذلك.

لكن هذا الأصل لم يطرد في سائر الكلام، ليس لشذوذه، بل لأنه قياس مهجور، كما يقول الفارسي:((ألا ترىٰ أنه يجوز في القياس أشياء كثيرة لا يجيء بها الاستعمال، فإذا لم يستعمل له تُرِكَ، وإن أجازه القياس))[4].

أو كما يُطلق عليه الأصول المرفوضة، نص عليه ابن جني في باب عقده، ترجم له بباب فيما يُراجَع من الأصول مما لا يُراجَع، وضّح فيه أن هناك أصولا مفترضة لم يعد لها استعمال في لغة العرب، يمكن الرجوع اليها، لو اضطر إليها شاعر مثلا، فيراجع الأصل ضرورة، لأن الشاعر له مراجعة الأصول المرفوضة[5]، وهناك أصول لا ينبغي الرجوع إليها حتىٰ عند الضرورة؛ لأن

(١) الحجة في القراءات السبع. ص: ٩٤.
(٢) انظر: الكتاب٢/ ٣٧٦.
(٣) انظر: التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل ٤/ ٣٤٣.
(٤) المسائل البغداديات. ص: ٣٠٥.
(٥)انظر: شرح المفصل لابن يعيش٤/ ٧٢.

العرب انصرفت عنها فلم تستعملها ، وكلاهما يطلق عليهما الأصول المرفوضة(١).

إذن فهو ليس شاذا، لكنه قياس تُرِكَ، ربما لكثرة استعماله، أو كراهة للاستثقال، ككراهة توالي الأمثال، وكراهة التقاء الساكنين، أو قصدا إلىٰ التصرف والتوسع، أو رغبة في الاختصار، كما عدلوا عن العطف إلىٰ التثنية والجمع، أو استغناء عنه بغيره، أو غير ذلك، كما يقول سيبويه:((اعلم أنهم مما يحذفون الكلم وإن كان أصله في الكلام غير ذلك، ويحذفون ويعوضون، ويستغنون بالشيء عن الشيء الذي أصله في كلامهم أن يستعمل حتىٰ يصير ساقطا))(٢).

وأشار إليه الفارسي:((ألا ترىٰ أنه يجوز في القياس أشياء كثيرة، نحو الجر في (لدن غُدوة)، والضم في (لَعَمْرُك) في القسم، واستعمال الماضي في (يَذرُ"و"يَدَعُ)، وإيقاع أسماء الفاعلين أخباراً لـ (كاد) و (عسىٰ)، ثم لا يجيء به السماع، فيُرفض ولا يُؤخذ، ويُطّرح ولا يستعمل، ويكون المستعمِل لذلك آخذاً بشيء رفضه أهل العربية))(٣).

(١)انظر: الخصائص٢/ ٣٤٧.

(٢)انظر: الكتاب١/ ٢٥-٢٦.

(٣)المسائل الحلبيات . ص: ٢٢٦-٢٢٧.

ثالثًا- العلة القاصرة وعلاقتها بهذا التفرد.

اختصاص الشيء بحال لا يكون في سائر الكلام يتطلب منا الحديث عن قصور العلة ومدي حجيتها في الدرس النحوي، فهذه الأشياء التي لا تطرد مع مثيل مصحوبها راجعة إلىٰ أن علتها قاصرة لا تتجاوزها لغيرها.

يؤكد ذلك تمثيل الأنباري فيما نقله السيوطي للعلة القاصرة بـ (ما جاءت حاجتك)(١)، و(عسىٰ الغوير أبؤسا)(٢)، والشاهد في المثالين العربيّين: أن العلة فيهما لا تتجاوزهما لغيرهما، وهذا من الأشياء التي لا تجوز في سائر الكلام(٣).

وإشارة الفارسي في تكملة نصه السابق:((ويكون المستعمِل لذلك آخذاً بشيء رفضه أهل العربية، كما رفضوا استعمال سائر اللغات التي ليست بلغة لهم. وهذا طريق يؤدي سالكه إلىٰ خلاف ما وُضعت له العربية؛ لأن هذه العلل إنما تُستخرج من المسموعات بعد اطرادها في الاستعمال؛ لتُوصِلَ إلىٰ النطق به علىٰ حسب ما نطق به أهل اللغة العربية، وتُسَوِّي في الفصاحة بمن أدركها، ويأمن بتمسّكه بها الزيغ عن لغة الفصحاء المعربين إلىٰ لغة من لم يكن علىٰ وصفهم،

---

(١)(ما جاءت حاجتك) من قول الخوارج لابن عباس: تقديره: أية حاجة صارت حاجتك؟. انظر: توجيه اللمع . ص: ١٣٦ .

(٢)الغُوَيْر: تصغير غَارٍ، والأبؤس: جمع بُؤْس، وهو الشدة. وأصل هذا المثل فيما يُقَال من قول الزبَّاء حين قَالت لقومها عند رجوع (قَصير) من العراقَ ومعه الرجال، وبات بالغُوَير علىٰ طريقه، أي: لعل الشرَّ يأتيكم من قبل الغار. انظر: مجمع الأمثال ٢/ ١٧ .

(٣) انظر: الاقتراح في أصول النحو. ص: ٢٥٢.

فإذا أدىٰ إلىٰ خلاف ذلك، وجب أن يُنبذَ ويُطرح من حيث كان ضدًّا عمّا له وضعت هذه الصناعة، واستخرج من أجله هذا العلم))[1].

وقد ذكر النحاة أن العلة من حيث الاطراد وعدمه، أو من حيث دورانها مع مدلولها تنقسم إلىٰ:

- **-علل متعدية.**
- **-وعلل قاصرة.**

فالمتعدية، وتسمىٰ الجارية، هي التي تجري مع معلولاتها، فلا تتخلّف أو تُنقض في أيّ حالة، كتعليل رفع اسم (كان) بشبهه بالفاعل ونصب خبرها بشبهه بالمفعول، وهو شبهٌ لا يتخلّف في مختلف صور تركيب (كان) واسمها وخبرها، وتعليل رفع المبتدأ بعلة الشبه بالفاعل[2].

أما القاصرة، وتسمىٰ الواقفة، فمعناها ألا توجد العلة في محل آخر يقاس علىٰ الأصل، أو هي التي لا تتجاوز محل النص المعلَّل بها إلىٰ غيره، فلا تطرد في مثيل معلولاتها، مثّل لها ابن جني بقول من اعتل لبناء نحو: (كم، ومن، وما، وإذ)، ونحو ذلك بأن هذه الأسماء لما كانت علىٰ حرفين شابهت بذلك ما جاء من الحروف علىٰ حرفين؛ نحو: (هل، وبل، وقد)، فلما شابهت الحرف من هذا الموضع وجب بناؤها، كما أن الحروف مبنية. وهذه علة غير متعدية، وذلك أنه كان يجب علىٰ هذا أن يبنىٰ ما كان من الأسماء أيضًا علىٰ حرفين نحو يد، وأخ، وأب، ودم، وفم، وحِر، وهَن، ونحو ذلك[3]، وإن كانت عند التحقيق ثلاثة.

---

(١)المسائل الحلبيات . ص: ٢٢٦-٢٢٧.

(٢) انظر: ثمار الصناعة للدينوري ص:٣٤، ونظرية التعليل في النحو العربي. ص١١٠.

(٣) انظر: الخصائص ١/ ١٦٩-١٧٢.

وكذا بما نقله عن الفراء[1] في نحو: (لغة، وثُبة، ورِئة، ومِئة) إن كان من ذلك المحذوف منه الواو فإنه يأتي مضموم الأول نحو: (لُغَة، وبُرَة، وثُبَة، وكُرَة، وقُلَة) وما كان من الياء فإنه يأتي مكسور الأول؛ نحو:(مئة، ورئة).

وهذا يفسده قولهم:(سنة) فيمن قال: (سنوات) وهي من الواو كما ترىٰ، وليست مضمومة الأول. وكذلك قولهم: (عِضة) محذوفها الواو؛ لقولهم فيها: عضوات[2].

وكذا ما نقله عن أبي إسحاق الزجاج في التنوين اللاحق في نحو (جوار وغواش) إنه عوض من ضمة الياء، وهذه علة غير جارية، ألا ترىٰ أنها لو كانت متعدية لوجب أن تعوض من ضمة ياء (يرمي)، فتقول: (هذا يرمٍ، ويقضٍ، ويستقضٍ)[3].

وكان ابن مالك يرىٰ أن ما علَّلوا به سكون آخر الفعل المسند إلىٰ التاء، ونحوه بقولهم: لئلا تتوالىٰ أربع حركات فيما هو كالكلمة الواحدة، علة ضعيفة لأنها قاصرة؛ إذ لا يوجد التوالي إلا في الثلاثي الصحيح، وبعض الخماسي، كـ(انطلق وانكسر)، والكثير لا يتوالىٰ فيه والسكون عام في الجميع[4].

والشاطبي يرىٰ أن تعليلهم حذف اسم (لات) العاملة عمل (ليس) بأن المبتدأ معها كأنه غير معموله لها، لما لم يصحّ إضماره فيها؛ ألا ترىٰ أنك لا تقول: زمانُك لات زمانًا صالحًا، كما تقولُ: كان زمانا صالحًا، فكأنهم اعتبروا فيها هذا المعنىٰ، فأجازوا حذف اسمها- تعليلٌ بعلّة قاصرة؛ إذ يلزم جواز الحذف في اسم

---

(١) انظر ذلك عرضًا في: معاني القرآن ٢/ ٩٢-٩٣.

(٢) انظر: الخصائص ١/ ١٧٢.

(٣) انظر: ما ينصرف وما لا ينصرف ١٤٥ ، ١٤٦، والخصائص ١/ ١٧١.

(٤) انظر: شرح التسهيل ١/ ١٢٥.

(ما، ولا، وإنْ)، كما كان يرىٰ أيضا أن تعليلهم حذف خبر (لات) دون اسمها؛ للشبه بالفضلة- تعليل قاصرٌ[1].

كما تُعَدُّ علل الشذوذ، وعلل الضرورة الشعرية، وعلل اختصاص الشيء بحال لا يكون مع غيره من العلل القاصرة؛ لأنها واقفة علىٰ معلولها فحسب[2].

حجيّة التعليل بالعلة القاصرة.

اختلف العلماء في التعليل بالعلة القاصرة، علىٰ فريقين:

فأجاز التعليل بها قوم، ومنهم الأنباري، فقد كان ممن يرىٰ جواز التعليل بالعلة القاصرة، لتعدد فوائدها، ومثَّل لها بالعلة في قولهم: (ما جاءت حاجتك)، بنصب (حاجتك)، وقولهم: (عسىٰ الغوير أبؤسًا)، فإن (جاءت) و(عسىٰ) فيهما أُجريَا مُجرىٰ (صار)؛ فجُعل لهما اسم مرفوع وخبر منصوب، ولا يجوز أن يجري مجرىٰ (صار) في غير هذين المثالين، فلا يقال مثلًا: (ما جاءت حالتك)، أي: ما صارت. ولا: (جاء زيد قائمًا)، أي: صار زيد قائمًا، كما لا يجوز: (عسىٰ زيد قائمًا)؛ بإجراء (عسىٰ) مُجرىٰ (صار).

واستدلَّ أبو البركات علىٰ صحتها بأنها ساوت العلة المتعدية في الإخالة والمناسبة، وزادت عليها بظاهر النقل، أي: فيما هي خاصة به ومقصورة عليه، فإن لم يكن ذلك علامة للصحة؛ فلا أقل من ألا يكون علامة علىٰ الفساد[3]. ومعنىٰ الإخالة والمناسبة بيان وجه الارتباط والتعلق بين العلة والحكم، بأن يدل علىٰ بناء (كيف، وأين، وأيان، ومتىٰ) لتضمنها معنىٰ الحرف، فإذا طولب المستدل بصحة هذه العلة قال: الدليل علىٰ صحة هذه العلة أن الأصول تشهد وتدل علىٰ أن كل اسم تضمن معنىٰ الحرف؛ وجب أن يكون مبنيًّا، أن يُدل علىٰ

---

(١) انظر: المقاصد الشافية ٢/ ٢٥٧.

(٢) انظر: نظرية التعليل في النحو العربي. ص:١١١.

(٣) انظر: الاقتراح في أصول النحو. ص: ٢٥٢-٢٥٣.

بناء الغايات، كـ (قبل وبعد) علىٰ الضم باقتطاعها عن الإضافة، فإذا طولب المستدل بالدليل علىٰ صحة العلة، قال: الدليل علىٰ صحتها التأثير، وهو وجود الحكم لوجودها، وهو البناء، وعدمه لعدمها، ألا ترىٰ أنها قبل اقتطاعها -يعني: عن الإضافة- كانت معربة، فلما اقتطعت عن الإضافة صارت مبنية(١).

ومنهم من منع التعليل بها، ورأىٰ أنها علة باطلة لا تصح ، كابن جني الذي عنون لها بقوله باب في أن العلة إذا لم تتعد لم تصح، وابن مالك، وأبو حيان والشاطبي، كما سبق بيانه(٢).

وهذا دليل علىٰ عدم صحة القياس عليه؛ لأن العلة إنما تراد لتعديتها، أي: لتعدية حكم الأصل إلىٰ الفرع، وهذه العلة لا تعدية فيها، فلا فائدة لها؛ لأنها لا ضرورة لها، والحكم فيها ثابت بالنص لا بها، أي: فيكون ذكرها حينئذٍ عبثًا.

وأجيب بأنا لا نسلّم أن العلة إنما تُراد للتعدية، فإن العلة إنما كانت علة لإخالتها ومناسبتها، لا لتعديتها، وإن كانت التعدية لازمة لها غالبًا، ولا نسلم أيضًا عدم فائدتها، فإنها تفيد الفرق بين المنصوص الذي يُعرف معناه، والمنصوص الذي لا يُعرف معناه، وهو الذي يقال له: سماعيٌ؛ فلا يقاس عليه لعدم تعقُّل معنىٰ الحكم، حتىٰ يُنظر، أَوُجِدَ في غيره أم لا؟ وتفيد كذلك أنه ممتنَعٌ ردُّ غير المنصوص عليه، وتفيد أيضًا أن الحكم ثبت في المنصوص عليه بهذه العلة(٣).

**** **** ****

(١) انظر: أصول النحو- جامعة المدينة ١ / ٢٤٤، ٢ / ١٢٤.

(٢) انظر: الخصائص ١/ ١٦٩، وشرح التسهيل ١/ ١٢٥، والتذييل والتكميل ٧/ ٢١-٢٢، والمقاصد الشافية ٢/ ٢٥٧.

(٣) انظر: أصول النحو- جامعة المدينة ١ / ٢٤٤.

المبحث الأول: كثرة الاستعمال وأثرها في اختصاص الشيء بحال لا يكون لغيره في سائر الكلام.

المسألة الأولى: اختصاص (لَدُنْ) بنصب (غدْوة) دون غيرها.

(لَدُنْ) ظرف مبهم، بمنزلة (عند)، يدل علىٰ بدء الغاية الزمانية، أو المكانية. ويكون بمعنىٰ (منذ)، تقول: (مَا لَقيته من لدن يَوْمَيْنِ)، تُرِيدُ : (مُنْذُ يَوْمَيْنِ)، وَ(مَا رَأَيْته من لدن غدْوَة)[1].

والجر به هو الوجه والقياس[2]، كما تَجُرُّ سائر الظروف، وهو الغالب في الاستعمال؛ لأنه من الأسماء الملازمة للإضافة، يضاف إلىٰ المفرد، وإلىٰ الجملة الاسمية أو الفعلية، فيجرّ ما بعده لفظا أو محلا.

ومن العرب من ينصب به(غدوة)، يقال: (لدن غدوةً)، ومنه قول القائل:

وَمَا زَال مُهْرِي مَزْجَرَ الكَلْب منْهُمُ لَدُنْ غدْوَةً حَتَّىٰ دَنَتْ لِغُرُوب[3].

واختصت (غدوة) بالنصب بعد (لدن) فلا ينصب غيرها، فلا يقال: لدن عشيةً أو بكرةً –بالنصب– حتىٰ ألغز التفتازاني بقوله:

ما اسمٌ يُريك النصب في اسم بعده وشأنُه الجرُّ لدىٰ اقتران.

يعني: (لدن غدوة) فإن (لدن) مع (غدوة) لها شأن، ليس لها مع غيرها، لأنها تنصب (غدوة) ولا عمل لها في غيرها إلا الجر[4]، كقوله تعالىٰ: ﴿مِن لَّدُنْ حَكِيمٍ عَلِيمٍ﴾[5].

---

(١)انظر: حروف المعاني والصفات . ص: ٢٦.

(٢)انظر: الكتاب١/ ٢١٠.

(٣)من الطَّويل، مجهول القائل، ونسبه صاحب اللمحة ١/ ٢٨٢ لأبي سفيان بن حرب، و(مزجر الكلب) : مكان زجر الكلب وإبعاده. والشاهد فيه: نصب غدوة بعد (لدن) ولم تُجَرَّ بالإضافة؛ وهذا نادر. انظر: المقاصد النحوية ٣/ ١٣٤٣.

(٤)انظر: الطراز في الألغاز . ص: ٧٦.

(٥)سورة النمل ٢٧/ ٦.

وهو ما ذكره سيبويه بقوله:((وكما جعلوا (لدن) مع (غدوة) منونة في قولهم (لدن غدوة)، ومن كلامهم أن يجعلوا الشيء في موضع علىٰ غير حاله في سائر الكلام))[1].

وشبَّه به (أحسن) في التعجب في إجرائه مجرىٰ الفعل في عمله، وليس بفعل ولا اسم فاعل[2].

وفي هذا التركيب اختصاصان:

الأول -نصب (غدوة) بعد (لدن)، ولا يكون في غيرها، وقد ذكره سيبويه احتجاجا بأنّ الشيء قد يكون علىٰ لفظ في موضع، ولا يطرد القياس في غيره، فقد يشذّ الشيء من كلامهم عن نظائره، ويستخفّون الشيء في موضع، ولا يستخفّونه في غيره. وذلك أن العرب تقول: (لدن غدوة)، فينصبون، ولا يقولون: (لدن عشيّةً)، ولا: (لدن زيدا)[3].

وقد عللوه بكثرة الاستعمال، أعني أنه لا ينصب غير (غدوة) مع (لدن)، وذلك لكثرة استعمالها، فغيّروها عن الجر، فلا تقول قياسا علىٰ "لدن غدوة": (لدن بكرة)؛ لأنه لم يكثر في كلامهم كثرة (لدن غدوة)[4].

وأما عن وجه النصب: فالنصب علىٰ التمييز، أو علىٰ التشبيه بالمفعول، والعامل (لدن) علىٰ ضرب من التأويل والتشبيه باسم الفاعل، من حيث تشبيه

---

(١)انظر: الكتاب١/ ٥١.

(٢)انظر: الكتاب١/ ٩٦.

(٣)انظر: شرح الكتاب للسيرافي١/ ٣١٢.

(٤)انظر: شرح المفصل٣/ ١٣٠.

نونها- وإن كانت من بنية الكلمة- بالتنوين في اسم الفاعل في ثبوت نونها تارة، وحذفها أخرىٰ، ذلك أنهم يقولون: (لد) فيحذفون النون، و(لدن) فيثبتون النون، كما في اسم الفاعل، فَعَمِلَت عَمَله[1]، فكأنهم توهموا زيادة النون؛ لأنهم لم يعملوها إلا في (غدوة)، بل صرح أبو عليّ بزيادتها[2].

فشبّهوا هذه النون بالنون الزائدة في (عشرين وضاربين)؛ لأنك تقول: (هذه عشرو زيد، وضاربو زيد)، ثم تقول: (هذه عشرون درهما، وضاربون زيدا). فنصبوا (غدوة) تشبيها بالمميِّز، نحو: (عندي راقودٌ خلًّا، وجبةٌ صوفًا)، والمفعول في نحو: (هذا ضاربٌ زيدًا، وقاتلٌ بكرًا)[3].

أو أنهم شبهوا النون في (لدن) بالتنوين في اسم الفاعل من حيث اختلاف حركة الدال قبل النون؛ لأن (لدن) في آخره نون ساكنة وقبلها دال تُفتح وتُضم وتُكسر، كما هو معروف في لغاته العشر، وقد تحذف نونه، فشابهت حركات الدال حركات الإعراب من جهة تبدلّها، وشابهت النون التنوين من جهة جواز حذفها، وبه يتضح تشبيه "لدن" بـ(ضارب) منونًا، حتىٰ نصبت بعدها (غدوة) في قول سيبويه: ((وكما جعلوا (لدن) مع (غدوة) منونة في قولهم: لدن غدوة))[4].

وقيل: النصب علىٰ كونه خبرا لـ"كان" محذوفة مع اسمها، أي: (لدن كانت الساعةُ غدوةً)[5].

---

(١)انظر: شرح الكتاب للسيرافي١/ ٣١٢، التذييل والتكميل ٨/ ٧٥.

(٢)انظر: المسائل الحلبيات. ص: ٢٢٣، وأمالي ابن الشجري ١/ ٣٤٠.

(٣)انظر: شرح المفصل٣/ ١٣٠.

(٤)انظر: الكتاب١/ ٥١، التصريح١/ ٧١٣.

(٥)انظر: المساعد علىٰ تسهيل الفوائد ١/ ٥٣٤، والمقاصد النحوية ٣/ ١٣٤٤.

وهو حسنٌ؛ لأن فيه إبقاء (لدن) علىٰ ما ثبت لها من الإضافة، ويؤيده:

مِنْ لَدُ شَوْلًا فَإِلَىٰ إِتْلَائِهَا[1].

فالنصب علىٰ هذا ليس بـ(لدن)، وإنما هو بـ"كان" المحذوفة، كما قدّره سيبويه لِحُسْن إضمارها في الأسماء، كأنك قلت: من لد أن كانت شولا فإلىٰ إتلائها[2].

وحكىٰ الكوفيون في (غدوة) رفعَها بعد (لدن)؛ علىٰ إضمار (كان) تامة، أي: (لدن كانت غدوةٌ)[3].

ويمكن أن تكون مرفوعة بـ(لدن) تشبيها لها باسم الفاعل، بمعنىٰ أنه كما جاز أن تُشبّه النون بالتنوين، فتُنصب (غدوة) تشبيهًا بالمفعول، كذلك ترفع (غدوةً) تشبيها لها بالفاعل، تقول: لدُنْ غُدوةٌ، كما تقول: أضارب زيدٌ؟[4].

والجر أيضا في (غدوة) جائز، علىٰ القياس[5].

ولأن النصب بـ(لدن) خاص بـ(غدوة) اختلفوا في المعطوف علىٰ (غدوة)، نحو: (لدن غدوةً وعشية) – فأجاز الأخفش الجر، حملًا علىٰ الموضع؛ لأنه وإن لم يُجَرّ لفظًا، فهو في موضع جر، والنصب، عطفًا علىٰ اللفظ[6].

---

(١)من الرجز المشطور، غير معلوم القائل، الشول مصدر شالت الناقة بِذَنبِهَا أي: رفعته للضِّراب، و"إتلائها" من أتلت الناقة إذا تلاها ولدها، أي: تَبِعَها، فهي متلية، والاستشهاد في قوله: "من لد شولًا" لأن (كان) فيه مقدرة، وحذف (كان) بعد (لدن) قليل؛ لأن (كان) تحذف كثيرًا بعد (إن ولو)، وحذفهما بعد غيرهما قليل. انظر: تخليص الشواهد. ص: ٢٦٢، والمقاصد النحوية ٢/ ٦١٢.

(٢)انظر: الكتاب١/ ٢٦٥.

(٣)انظر راي الكوفيين في: ارتشاف الضرب ٣/ ١٤٥٦، والمساعد١/ ٥٣٤.

(٤)انظر: ارتشاف الضرب ٣/ ١٤٥٦، وأوضح المسالك ٣/ ١٢٥، والتصريح ١/ ٧١٤.

(٥)انظر: المقاصد الشافية ٤/ ١٢١.

(٦)انظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ٤/ ٢٠٢٥-٢٠٢٦.

بينما ضعّف ابن مالك النصب في المعطوف؛ لأنه بعيد عن القياس، لِمَا يترتب عليه من أن تكون (لدن) قد انتصب بعدها ظرف غير (غدوة)، وهو المعطوف علي (غدوة)، ولم يحفظ نصب بعدها إلا في (غدوة)(١).

وخالفه أبو حيان، فأوجب النصب؛ لأن (غدوةً) عند من نصبه ليس في موضع جر، فليس من باب العطف علىٰ الموضع، وهو نصب صحيح، فإذا عطف عليه، ولاسيما علىٰ مذهب من جعل (غدوةً) منصوبًا بـ(كان) مضمرة، فلا يتخيل فيه إذ ذاك جرٌّ البتة(٢).

وأما أنه يلزم أن تكون (لدن) قد انتصب بعدها ظرف غير (غدوة)، ولم يحفظ نصب بعدها إلا في (غدوة).

فالجواب: أنه يجوز في الثواني ما لا يجوز في الأوائل؛ كما تقول: رُبّ رجل وأخيه يقولان ذلك، وكل شاةٍ وسخلتها بدرهم، وقوله:

أيُّ فتىٰ هَيْجاءَ أنتَ وجارِها.....(٣).

ولا تقول: (رُبّ أخيه)، ولا: (كلُّ سلختها)، ولا: (أيُّ جارها)، فكذلك هذه المسألة، لو باشرت المعطوف (لدن) لم يكن فيه إلا الجر، فلما كان معطوفًا جاز

---

(١)انظر: شرح الكافية الشافية٢/ ٩٥٣.

(٢)انظر: التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل ٨/ ٧٦.

(٣)صدر بيت من الطويل، وعجزه: إذا ما الرجال بالرّجال استقلّت، لم ينسب لقائل معين، وهو من أبيات سيبويه التي جُهل قائلها. والشاهد هنا: أي فتىٰ هيجاء وجارها، الشاهد فيه عطف جارها علىٰ فتىٰ هيجاء، والتقدير: أي فتىٰ هيجاء، وأي جارها أنت، فجارها نكرة، لأن "أيا" إذا أضيفت إلىٰ واحد، لم يكن إلا نكرة، لأنه في معنىٰ الجنس، فجارها وإن كان مضافا إلىٰ ضمير هيجاء، فهو نكرة في المعنىٰ، لأن ضمير الهيجاء في الفائدة مثلها. انظر: الكتاب ٢/ ٥٥، وشرح أبيات مغني اللبيب للبغدادي ٨/ ١٠١.

فيه النصب؛ لأنه معطوف علىٰ معرب صحيح الإعراب أعني (غدوةً)، ولا موضع له[1].

أما عن الاختصاص الثاني الذي لا يكون في سائر الكلام في تركيب (لدن غدوة) فهو صرف (غدوة) مع (لدن)، مع أن القياس أنها ممنوعة من الصرف، كما هو الشائع من أمرها مع غير (لَدُن)؛ للتعريف والتأنيث[2]، ولذا أجمعوا علىٰ ترك الصرف الذي هو الشائع من أمرها مع غير (لَدُن).

وإنما أجمعوا علىٰ صرفها مع (لدن) لأمرين:

أحدهما: تخفيفا، لكثرة الاستعمال، لأنهم لما كثُر استعمالهم إياه أشد تغييرًا.

والآخر: أنهم لو لم يصرفوها، لقالوا: لَدُن غُدْوةَ، فتفتح الهاء، فلا يُعلم أمنصوبة هي أم مجرورة؟ ألا ترىٰ أن ما لا ينصرف نصبُه وجرُه بلفظ واحد، نحو: (رأيت عمرَ، ومررت بعمرَ)، فلما اعتزموا نصب (غدوة) بعد (لدن) وإخراجها لكثرة الاستعمال عن حال نظائرها صرفوها؛ ليكون ظهور التنوين مع الفتحة يحقق ما نَوَوه واعتقدوه من النصب، ويزيل الشبهة عن السامع، فلا يظن أنها مجرورة غير منصوبة، ثم حملوا الرفع والجر علىٰ النصب في الصرف، لأن مجيئها منصوبة هو الأكثر من أحوالها، فحملوا الأقل وهو الرفع والجر علىٰ النصب الذي قد شاع وكثر، كما أن الرفع بعد (لدن) في قول من قال: (لَدُن غُدْوةٌ)، إنما هو في الحقيقة فرع ههنا ودخيل علىٰ النصب، وإن كان في غير هذا الموضع متقدِّمًا في الرتبة، وذلك أن قولنا: (لَدُن غُدْوة) إنما هو ظرف وفضلة

---

(١)انظر: التذييل والتكميل ٨/ ٧٦، وتمهيد القواعد ٤/ ٢٠٢٦.

(٢)انظر: شرح المفصل ١/ ١٢٣.

تتبع الجملة أبدًا، فهو من مواضع النصب، وليس للرفع في الفضلة حظٌّ، فالنصب إذن أمكن في هذا الموضع من الرفع، فلذلك جاز أن يحمل الرفع هنا علىٰ النصب.

وشيء آخر، وهو أن اسم الفاعل إذا اختلفت حركاته، فَعَمِلَ في اسم ظاهر غير مضاف إلىٰ مضمر، فعملُه أبدًا في غالب الأمر للنصب، فـ(لدن) إذن باسم الفاعل الناصب لما بعده أشبه منها باسم الفاعل الرافع لما بعده، نحو: (هذا رجل قائم أبوه، وضربت رجلا قائمًا غلامُه)، ألا ترىٰ أن (الأب والغلام) مضافان إلىٰ ضمير الأول، و(غدوة) ليست مضافة إلىٰ ضمير، ولا إلىٰ غيره، فهي بالمنصوب أشبه[1].

**** **** ****

(١)انظر: سر صناعة الإعراب٢/ ١٩٦.

المسألة الثانية: اختصاص (لات) بالعمل في (الحين).

(لات) حرف نفي، أصله (لا)، ثم زيدت عليها التاء؛ لتأنيث الكلمة لفظا، كما زيدت في (ثُمّت ورُبّت) لتقوىٰ مشابهتها بـ(ليس)، إذ تصير بوزنها. أو للمبالغة في النفي، كما قالوا (علامة ونسابة)، هذا مذهب الجمهور(١).

وقال آخرون: هي فعل، وهؤلاء على قولين:

أحدهما- أنها في الأصل (لات يليت)، بمعنىٰ (نقص).

والآخر- أن أصلها (لَيِسَ) بكسر الياء، فقلبت الياء ألفا لتحريكها وانفتاح ما قبلها وأبدلت السين تاء؛ كراهة أن تلتبس بحرف التمني.

ويقويه: أن اسمها مضمر فيها، ولا يضمر إلا في الأفعال(٢).

والأَوْلىٰ أنها (لا) زيدت عليها التاء لتخصيصها عن(لا) بأحكام، فهي أكثر ما تستعمل في نفي الزمن، والزيادة علىٰ الكلمة لتخصيصها بأحكام ليست للكلمة قبل الزيادة كثيرة في اللغة(٣).

وهي عند سيبويه ومن وافقه تعمل عمل (ليس)، وحُمِلَتْ علىٰ (ليس)؛ لاشتراكها في النفي، غير أن (لات) تُحمل علىٰ (ليس) مع (الحين) خاصة(٤).

---

(١)انظر: شرح السيرافي ١/ ٣٣٥، وشرح المفصل ١/ ٢٦٩، وحاشية الصبان١/ ٣٧٨.

(٢)انظر: الملخص في ضبط قوانين العربية١/ ٢٧٢، ٢٧٣، والبسيط في شرح جمل الزجاجي ٢/ ٧٥٣، والجنىٰ الداني. ص: ٤٨٥.

(٣)ألا ترىٰ أن (إنّ) مثلا مختصة بالجمل الإسمية، فإذا دخلت عليها (ما) جعلتها صالحة للاسمية والفعلية. و(رُبّ) كذلك، مختصة بالأسماء، فإذا زيدت عليها (ما) هيّئتها للدخول علىٰ الافعال، و(ذا) اسم إشارة للقريب، فإن دخلت عليها كاف الخطاب جعلتها للمتوسط (ذاك)، فإن دخلت عليها اللام كانت للبعيد (ذلك)، ونحو هذا كثير. انظر: معاني النحو١/ ٢٦٠.

(٤)انظر: الكتاب ١/ ٥٧ ، وشرحه للسيرافي ١/ ٣٢٥.

قال سيبويه:((كما شبهوا-يقصد: ليس- بها (لات) بعض المواضع، وذلك مع " الحين " خاصة"، لا تكون لات إلا مع الحين، تضمر فيها مرفوعا وتنصب الحين لأنه مفعول به))[1].

فقوله: لا تكون (لات) إلا مع (الحين) يدل علىٰ أن لها حالا مع (الحين) ليس لها مع غيره، كما كان لـ"لدن" مع "غدوة" حين نَصْبِها[2]، ومن كلامهم أن يجعلوا الشيء في موضع علىٰ غير حاله في سائر الكلام.

وقوله: (وذلك مع الحين خاصّة)، يعنىٰ أن عَمَلَ (لات) قياسًا مختصٌّ بالحين لا يتجاوزه، نحو قوله تعالىٰ:﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾[3]، وما جاء في غيره فهو شاذ، كقول التميمىّ:

لَهْفِي عَلَيْكَ لِلَهْفَةٍ مِنْ خَائِفٍ يَبْغِي جِوَارِكَ حِينَ لَاتَ مُجِيرُ[4].

فـ(مجير) هنا ليس بحين، فهذا شاذّ.

وظاهر قول سيبويه أنها لا تعمل الا في لفظ الحين، ونقل عن الفراء أنه نص علىٰ ذلك[5]، وذهب الفارسي[6]، وابن مالك[7]، إلىٰ أنها تعمل في الحين وفيما رادفه، وأن سيبويه لا يريد خصوصَ لفظ الحين، بل الزمان مطلقًا، وأن من حَمَله

(١)انظر: الكتاب ١/ ٥٧ ، وشرحه للسيرافي ١/ ٣٢٥.

(٢)انظر: شرح المفصل١/ ٢٦٩.

(٣)سورة ص٣٨/ ٣.

(٤)من الكامل، لشمردل الليثي. والاستشهاد في قوله: "حين لات" حيث أهملت عن العمل لعدم دخولها علىٰ الزمان. انظر: المقاصد النحوية ٢/ ٦٤٤.

(٥)انظر: ارتشاف الضرب من لسان العرب ٣/ ١٢١١، ومغني اللبيب. ص: ٣٣٦.

(٦)انظر: المسائل البصريات. ٦٠١-٦٠٣، والارتشاف٢/ ١٢١١.

(٧)انظر: تسهيل الفوائد . ص:٥٧ ، وشرح الكافية الشافية ١/ ٤٤٣.

علىٰ أنه يريدُ بقوله: (لا يكون إلا مع الحين) الحاء، والياء، والنون- فخطأ[1]، فقد جاء عملها في غيره، نحو قوله:

طَلَبُوا صُلْحَنَا وَلاَتَ أَوَانٍ فَأَجَبْنَا أَنْ لَيْسَ حِينَ بقاءِ[2].

وقوله:

وَلَتعرِفَنّ خَلاَئقًا مشمولةً ولتَندَمَنّ ولاتَ ساعَةَ مَنْدمِ[3].

وعلىٰ هذا تقول: (خرجوا ولات يومُ خروجٍ)، و(قَدِم زيدٌ ولات وقتُ قدومٍ)، و(دعَوْا ولات ليلةُ إجابةٍ)، وما أشبه ذلك[4].

ويمكن أن نتوسط بين الرأيين أنها لا تعمل إلا في الحين بكثرة، وتعمل فيما رادفه، كالآن والساعة بقلّة[5].

والعلة في اختصاصها بالحين أن السماع الكثير ورد بذلك، أو ليقلّ الفرع عن الأصل في العمل؛ لأنه لم يتمكن تمكّن (ليس)، أو كما نقل أبو حيان عن

---

(١)انظر: المقاصد الشافية ٢/ ٢٥٤.

(٢) من الخفيف لأبي زبيد الطائي في ديوانه (٣٠)، والمقاصد النحوية (٢/ ٦٧٥)، والشاهد في قوله: "ولات أوان"، حيث وقع خبره لفظة "أوان" كالحين، وقيل: لات هنا حرف خفض، كما نُقل عن الفراء: أن من العرب من يخفض بلات، وأنشد هذا البيت، وخرج الأخفش(ولات أوان) علىٰ إضمار (حين)، أي: ولات حين أوان. فحذف (حين)، وأبقىٰ (أوان) علىٰ جره. انظر: الجنىٰ الداني. ص: ٤٩٠-٤٩١، وشرح أبيات مغني اللبيب للبغدادي ٥/ ٢٩.

(٣) من الكامل، بلا نسبة في: ارتشاف الضرب٣/ ١٢١٣، وخزانة الأدب٤/ ١٦٨.

(٤)انظر: المقاصد الشافية ٢/ ٢٥٥.

(٥)انظر: شرح شذور الذهب لابن هشام. ص: ٢٥٩.

صاحب البسيط:((ورُبّ شيء يختص في العمل بنوع ما لا لسبب، كما أعملوا (لدن) في (غدوة) خاصة، والتاء في القسم))[1].

واختُصت لضعفها بأنه لا يظهر بعدها الاسم والخبر جميعا، إما أن يحذف الخبر، ويظهر الاسم، ولا يكادون يلفظون به، كقراءة بعضهم:﴿وَلَاتَ حِينُ مَنَاصٍ} برفع (حين)[2]، والتقدير: (ولات حين مناص حينًا لهم)، وإما أن يحذف الاسم، ويظهر الخبر علىٰ معنىٰ (ولات الحينُ حينَ مناص) ولا بدّ من تقدير المحذوف معرفة؛ لأن المراد نفي كون الحين الحاضر حينا، ينوصون فيها، أي: يهربون أو يتأخرون[3].

والكثير في لسان العرب حذف اسمها وبقاء خبره، والقليل العكس، ولذا عبر عنه سيبويه بقوله: ((ورُبّ شيءٍ كذا))، وسوّىٰ في القلة بينه وبين قول من قال: (ملحفة جديدة) -بالتاء-، وبين من أعمل (ما) عمل (ليس) مع تقدم خبرها علىٰ اسمها[4].

وإنما جاز حذف المرفوع هنا- وإن كان الأصلُ ألا يحذفَ؛ إذ هو بارتفاعه بـ(لات) يشبه الفاعل، والفاعل لا يحذف- لأن أصل الكلام بعد (لا) الابتداءُ والخبر، فكما جاز حذفُ المبتدأ جاز حذف هذا.

---

(١)انظر: التذييل والتكميل٤/ ٢٨٩، وهمع الهوامع١/ ٤٦٠.

(٢)القراءة برفع (حين) لعيسىٰ بن عمر. انظر: مختصر في شواذ القراءات. ص:١٣٠، وإعراب القراءات الشواذ ٢/ ٣٩٠، والبحر المحيط٩/ ١٣٦.

(٣)انظر: شرح السيرافي ١/ ٣٢٥،وشرح الكافية الشافية ١/ ٤٤٢،والجنىٰ الداني: ٤٨٨.

(٤)انظر: الكتاب ١/ ٦٠، وشرح السيرافي ١/ ٣٣٠، والتعليقة علىٰ كتاب سيبويه ١/ ٩٩، وشرح التسهيل ١/ ٣٧٣.

وأما وجهُ كثرةِ حذفِ المرفوع(الاسم) وقلّةِ حذف المنصوب(الخبر)؛ لأن هذا الباب محمولٌ علىٰ بابِ (كان)، وقد ثبت أَنّ المنصوب في باب (كان) قائمٌ مقام معنىٰ المصدر، فهو كالجزء من الفعل، بخلاف الاسم؛ ولأن الخبر به تمام الفائدة، فلم يَسُغ حذفه في باب (كان)، وحُملَ (لات) علىٰ باب (كان) في

**** **** ****

(١)انظر: المقاصد الشافية٢/ ٢٥٧.

المسألة الثالثة: اختصاص (جاء) بعمل (صار) في: (ما جاءت حاجتك)؟.

لم يذكر سيبويه من الأفعال الناسخة غير أربعة، وهي: (كان، وصار، وما دام، وليس)، ثم قال: (وما كان نحوهنّ من الفعل مما لا يستغني عن الخبر)[1]،

وذكر منها (جاء) في قول العرب: (ما جاءت حاجتك؟) علىٰ أن (جاء) هنا بمعنىٰ (صار) وتعمل عملها، وقد روىٰ سيبويه (حاجتك) بالنصب والرفع[2]، فالنصب علىٰ أنه خبر (جاء) وهي بمعنىٰ (صار)، واسم (جاء) ضمير يعود إلىٰ (ما) الواقع مبتدأ، والجملة علىٰ هذا التقدير اسمية، والتقدير: (أيّة حاجة صارت حاجتك؟) ومن رفع (حاجتك) جعلها اسم (جاءتْ)، وجعل (ما) الاستفهامية خبرها، والجملة علىٰ هذا فعلية، والأشهر النصب[3].

وأُنّث (جاءت) حملاً علىٰ المعنىٰ؛ لأن (ما) هو الحاجة في المعنىٰ، والتقدير: أيّ حاجة جاءت حاجتك؟ و(حاجتك) منصوبة لأنها الخبر، والجملة خبر (ما)، نظير ذلك (مَن كانت أمك؟) فالضمير في (كانت)، وإن عاد إلىٰ (مَن)، إلا أنه أنث حملا علىٰ المعنىٰ، إذ التقدير: (أي امرأة كانت أمك)؟ ولم يُسمع هذا المثل إلا بالتأنيث[4].

ولذا قال سيبويه: ((ولكنه أدخل التأنيث علىٰ (ما)، حيث كانت الحاجة))[5].

---

(١)انظر: الكتاب١/ ٤٥.

(٢)انظر: الكتاب١/ ٥١، وشرح الكافية الشافية ١/ ٣٩١.

(٣)انظر: الكناش ٢/ ٣٧، والتذييل والتكميل٤/ ١٦٣، وتمهيد القواعد٣/ ١١٠٥.

(٤)انظر: شرح المفصل٤/ ٣٣٨.

(٥)انظر: الكتاب١/ ٥٠.

يعني أنّث(جاءت) لمعنىٰ التأنيث في (ما)؛ لأن معناها: أيّة حاجة، ولو حمل (جاء) علىٰ لفظ (ما) لقال: (ما جاء حاجتك) إلا أنّ العرب لا تستعمل هذا المثل إلا مؤنثا، والأمثال إنّما تحكي[1].

وإنما استعمل (جاء) في معنىٰ (صار) لما بينهما من تناوب وتقارض، فكما تستعمل (صار) بمعنىٰ (جاء) فتتعدىٰ بحرف الجر، وتفيد معنىٰ الانتقال أيضًا، كقولك: (صار زيد إلىٰ عمرو)، كذا تستعمل (جاء) بمعنىٰ (صار) في قولهم: (ما جاءت حاجتك)؟ أي: صارت، ولذلك جاء مصدرها (المصير)، كما قالوا: (المجيء).

والذي سوّغ هذا التناوب بينهما ما بين معنيهما من التقارب، والعرب تستعير مثل هذه الأفعال، فتُوقِع بعضها مكان بعض، فأوقعوا (كان) موقع (صار) لما بينهما من التقارب في المعنىٰ، وكذا أوقعوا (جاء) في معنىٰ (صار) في قولهم: (ما جاءت حاجتك؟) لأن (جاء) تفيد الحركة والانتقال، كما كانت (صار) كذلك[2].

ثم نبّه سيبويه -رحمه الله- علىٰ أن استعمال (جاء) بمعنىٰ (صار) لا يكون إلا في خصوص هذا التركيب، ولا عهد لنا بـ(جاء) في معنىٰ (صار) إلا في هذا المثل. فـ(جاءت) لا تنصب إلا (حاجتك)، دون غيرها، فلا يقال: (جاء زيد قائمًا)، بمعنىٰ (صار قائما)، وعليه فاستعمال (جاءت) بهذا المعنىٰ شاذ، فقال: ((وإنما

(١)انظر: شرح الكتاب للسيرافي١/ ٣١١.

(٢)انظر: شرح المفصل٤/ ٣٥١،٣٥٣.

صيّر (جاء) بمنزلة (كان) في هذا الحرف وحده، لأنه كان بمنزلة المثل... ومن كلامهم أن يجعلوا الشيء في موضع علىٰ غير حاله في سائر الكلام))[1].

وواضح كلامه أنه يُقتصر بها علىٰ هذا المثل، وطرد بعضهم استعمالها في غير هذا، فجَعَل من ذلك: (جاء البُرُّ قفيزين، وصاعين)، أي: (صار)[2]، وكذا فعل الفراء في الفعل (قعد)، فطرد استعماله في معني (صار)[3]، وجعل منه الزمخشري[4] قوله تعالىٰ: ﴿فَتَقْعُدَ مَذْمُومًا مَخْذُولًا﴾[5].

وإنما طرد المُلْحِقون استعمال (جاء) في غير (حاجتك)، وكذا (قعد)؛ لقوة الشبه بينهما وبين (صار)؛ لما بينهما من الاشتراك في معنىٰ الانتقال، وغيرهم قصروا (جاء، وقعد) في معنىٰ (صار) علىٰ ذينك المثالين (ما جاءت حاجتك)، و(قَعَدَتْ كأنها حربة)، وخرّجوا نصب ما عداهما علىٰ الحال[6].

وهو الصحيح ؛ إذ لم يقصدوا صيروته في: (جاء البُرّ قفيزين) علىٰ أن (القفيزين) محط الفائدة، بعد أن لم يكن عليها، بل قصدهم أنه جاء مفصّلًا، وجعل انتقاله من الجهل به إلىٰ العلم مجيئًا إلىٰ العامل[7].

**** **** ****

(١)الكتاب ١/ ٥١.

(٢)انظر: ارتشاف الضرب٣/ ١١٦٥، وهمع الهوامع ١/ ٤١٥.

(٣)انظر: معاني القرآن للفراء٢/ ٢٧٤.

(٤)انظر: الكشاف٢/ ٦٥٧.

(٥)سورة الإسراء ١٧/ ٢٢.

(٦)انظر: ارتشاف الضرب٣/ ١١٦٥، والتذييل والتكميل٤/ ١٦٤، وتمهيد القواعد٣/ ١١٠٧، وهمع الهوامع ١/ ٤١٥.

(٧)انظر: تعليق الفرائد ٣/ ١٩٩.

المسألة الرابعة: إعمال العشرين في الدرهم.

حَظِيَ لفظ العَقْد (عشرون) والمنصوب بعده باهتمام في كتاب سيبويه، حتىٰ إنه قاس عليه عددًا من المسائل في الكتاب في أوجه مختلفة:

❖ منها ما يتعلق بلزوم التركيب حالة واحدة، كما في قياس الحروف الخمسة (إنّ وأخواتها) عليه(١).

❖ ومنها ما يتعلق بقياس العمل، كما في (أنت الرجل علمًا)، فالعِلْم منتصب علىٰ التمييز، وعَمِل فيه ما قبله كما عَمِلَ (عشرون) في الدَّرهم حين قلت: (عشرون درهمـًا)؛ لأنَّ الدِّرهم ليس من اسم (العشرين) ولا هو هي(٢).

❖ وكذا في ناصب المستثنىٰ في قوله: ((وعَمِل فيه ما قبله كَعَمَلِ (العشرين) في الدِّرهم))(٣). وغير ذلك.

❖ ولفظ (العشرين) لا يعمل إلا في مخصوص، وعلىٰ شكل مخصوص، وذلك أنه اختُصّ بنصب التمييز. ولا يتجاوز نصبه، فلا يتعدَّىٰ إلىٰ الظرف أو المصدر؛ وبهذا يكون التخصيص في عمل (عشرين) من وجهين:

الأوَّل: أنَّه لا يعمل إلاَّ في مخصوص وهو النكرة، وذلك لدلالته علىٰ النوع، من قِبَل أن المعنىٰ في (عشرين درهما): (عشرون من الدراهم)، فاستخفوا

---

(١) انظر: الكتاب ١/ ٩٥.

(٢) انظر: الكتاب١/ ٤٠٤.

(٣) انظر: الكتاب٢/ ٣١٩.

وأرادوا الاختصار فحذفوا (من)، وجاؤوا بواحد منكور شائع في الجنس فدلّوا به علىٰ النوع(١).

وإنما لم تعمل هذه الأسماء إلا في النكرة؛ لضعفها، والنكرة لإبهامها وضعفها يعمل فيها الشيء الضعيف، ذلك لأن العامل أدل علىٰ النكرة منه علىٰ المعرفة، فَعَمِلَت في النكرة التي العامل فيها أدلّ عليها، ولم تعمل في المعرفة التي تضعف دلالة العامل عليها؛ لئلا يجتمع ضعفها في نفسها وضعف الوجه الذي تعمل عليه، فلهذا تميّز ما يجوز أن تعمل فيه مما لا يجوز(٢).

ومن هنا سُمِّي التمييز مُشَبَّهًا بالمفعول ولم يُسَمَّ مفعولا به حقيقة؛ لضعف هذه الأسماء عن العمل في المفعول، لأن ما كان من نحو "عشرين درهما"، وشبهه، فإن العامل فيه معنىٰ، والمعاني لا تعمل في المفعول به؛ و ما كان من نحو: "طاب زيد نفسا، وتصبب عرقا، وتفقأ شحما"، فإنه وإن كان العامل فيه فعلا، فإن الفعل فيه غير متعد، ويثبت بذلك أنه مشبّهٌ بالمفعول، وليس مفعولا(٣).

الثَّاني: أنَّه لا يتعدَّىٰ إلىٰ المفعول به والظرف والمصدر؛ لضعفه في العمل، وانحطاط درجته عن غيره من الأسماء العاملة المشبَّهة بالأفعال(٤).

وقد كان القياس في (عشرين) عدم العمل؛ لأنه اسم جامد، فليس بفعل ولا وصفًا يشبهه، ولكنَّه عمل في التمييز خاصَّة، واختلفوا في توجيه علة عمله:

---

(١) انظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٢/ ٩٤، وشرح المفصل لابن يعيش٢/ ٤٠.

(٢) انظر: شرح الرماني بتحقيق يوسف شيبة ٢/ ٤٧٨.

(٣) انظر: شرح المفصل٢/ ٣٧.

(٤) انظر: عشرون رجلا في كتاب سيبويه. ص:٢٣.

فسيبويه يرىٰ أنه عَمِلَ تشبيهها باسم الفاعل، جاء ذلك في قوله: ((كما أنَّ (عشرين درهمـًا)، و(ثلاثين رجلاً) بمنزلة (ضاربين عبدالله)، وليس بفعل ولا فاعل))[1].

ووجه الشبه بينه وبين (ضاربين): الاسمية، واقتضائه وطلبه لما بعده، وهو الطلب المعنوي، ووجود ما يحصل التمام وهو التنوين والنون في منع الإضافة، فـ(الضاربون) تقتضي منصوباً وهو المضروب، و(العشرون) تقتضي مميِّزاً وهو منصوب، فلمّـَا تشابها فيما يقتضيانه، وتشابها في وجود النون الدّالة علىٰ التمام في كلٍ منهما مانعةً من الإضافة، حُمل (عشرون) علىٰ (ضاربين) الذي حُمل في العمل علىٰ الفعل[2].

وقيل: إنما عَمِلَ تشبيهًا باسم التفضيل (أفعل) في طلبها اسمًا بعدها علىٰ طريق التبيين، مُلتزَمًا فيه التنكير[3].

وتعليل سيبويه أرجح لحمله علىٰ الأقوىٰ في العمل وهو اسم الفاعل، أما اسم التفضيل ففي خامس مرتبة، فإن الفعل أصل لاسم الفاعل؛ لأنه يعمل معتمدًا وغير معتمد، واسم الفاعل لا يعمل إلا معتمدًا، وهو أصل للصفة المشبهة؛ لأنه يعمل في السببي والأجنبي، وهي لا تعمل إلا في السببي دون الأجنبي، وهو أصل لـ(أفعل من)؛ لأنها ترفع الظاهر، وهو لا يرفعه إلا في مسألة الكحل، وهو أصل

---

(١)الكتاب١/ ٩٥.

(٢)انظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٢/ ٧٣، والتصريح بمضمون التوضيح ١/ ٦١٧، وعشرون رجلا في كتاب سيبويه. ص:٦.

(٣)انظر: همع الهوامع ٢/ ٣٣٧.

المقادير؛ لأنه يتحمل الضمير، وهي لا تتحمله[1]، كما أن أفعل التفضيل تلزم وجها واحدا، وهو الإفراد والتذكير، فلم تقو قوة الصفة المشبهة ، كما لم تقو المشبهة قوة ما جرىٰ مجرىٰ الفعل[2].

ولما كانت الفروع تنحط درجة عن الأصول، خالف (عشرون) اسم الفاعل الذي حُمِلَ عليه، في بعض الأوجه:

❖ أن (عشرين) لا يعمل إلا في منكور، ولا يعمل فيما قبله لأنه لم يقو قوة اسم الفاعل في كل شيء؛ لأنه اسم غير مشتق من فعل، فلم يتقدم عليه ما عَمِل فيه؛ لأنه غير متصرف في نفسه[3].

❖ يُغايره أيضا في أنَّ (عشرين) في الأصل صفة للدرهم في: (دراهم عشرون)، أمَّا (زيد) فإنَّه مفعول لـ(ضارب)، ولا يكون صفة له بحالٍ[4].

❖ وأيضا فاسم الفاعل إذا عَمِلَ فيما بعده النصب لفظا أو محلا، فالمعنىٰ يكاد لا يتغيَّر، تقول مثلا : (ضاربًا زيدًا) و(ضارب زيدٍ)، فما كان مفعولاً منصوبًا مع التنوين أصبح مفعولاً مع الجر بدونها، أمَّا (عشرون درهمًا) فإنَّ المعنىٰ فيها مغايرٌ لـ(عشري زيدٍ)، فالأول لتبيين العشرين، والثَّاني لبيان مالكها[5].

**** **** ****

(١)انظر: التصريح بمضمون التوضيح ١/ ٦١٧.

(٢)انظر: الكتاب١/ ٢٠٣-٢٠٤.

(٣)انظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي٢/ ٩٣.

(٤)انظر: شرح ألفية ابن معطي ١/ ٥٧٤،٥٧٥، وعشرون رجلا في كتاب سيبويه. ص:٦.

(٥)انظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي١/ ٢٩٤.

المسألة الخامسة- النصب على التوسع في نحو: (دخلت البيت).

هذا التركيب من الأساليب الخارجة عن القياس التي لا يستعمل المنصوب فيها ظرفا، وقد كان القياس أن يُذكر معه حرف الجر؛ لأن أسماء الأماكن المختصة، كـ(البيت، والشام، والمسجد) لا تنصب علىٰ الظرفية، فلا تقول:(قعدت المسجد)، ولا: (جلست الكوفة)، حتىٰ تجيء بما يُعدِّي الفعل إليها، فتقول: (قعدت في المسجد)، و(دخلت في الكوفة)، و(دخلت في البيت)، و(ذهبت إلىٰ الشام)(١).

وقد حذفت العرب حرف الجرّ من الأماكن مع الدخول، فقالوا :(دخلت البيت)، وألحق به سيبويه: (ذهبت الشام)(٢).

فقولهم: (دخلت البيت، وذهبت الشام)، فعلان موقوفان علىٰ السماع، وأصلهما أن يتعدّيَا بحرف الجر، ولكن اتُّسِعَ في حذف الجار مع هذين الفعلين لكثرة الاستعمال(٣).

وهذا مما اختصت به (دخلت) مع (البيت)، فلا يكون في سائر الكلام، بدليل أنهم إذا استعملوا (دخلت) في غير الأماكن عادوا إلىٰ القياس، فقالوا: (دخلت في هذه القصة) ، و(دخل زيد في مذهب سوء)(٤).

---

(١)انظر: البديع في علم العربية (مقدمة/ ٩٠)، وشرح ابن عقيل ٢/ ١٩١.

(٢)انظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي١/ ٢٧١.

(٣)انظر: شرح المقدمة المحسبة ٢/ ٣٠٧.

(٤)انظر: شرح السيرافي ٢/ ٢٤.

قال سيبويه: ((كما لم يجز: دخلت عبد الله، فجاز هذا في هذا وحده، كما لم يجز حذف حرف الجر إلا في الأماكن، في مثل: (دخلت البيت). واختصت بهذا، كما أن (لدن) مع (غدوة) لها حال ليست في غيرها من الأسماء، وكما أن عسىٰ لها في قولهم: (عسىٰ الغوير أبؤسا) حال لا تكون في سائر الأشياء))[1].

فتركوا القياس في (دخلت) حين حذفوا (في) من الأماكن، ونظيره في حذف حرف الجر مع أساليب مخصوصة عند سيبويه: (ضُرب زيد الظهر والبطن)، و(مُطرنا السهل والجبل)، و(قُلب زيد ظهره وبطنه). فالمعنىٰ أنهم مطروا في السهل والجبل، وقُلِبَ علىٰ الظهر والبطن. ولكنهم أجازوا هذا، كما أجازوا : (دخلت البيت)، وليس المنتصب ههنا بمنزلة الظرف؛ لأنك لو قلت: (قُلِبَ هو ظهرُه وبطنُه)، وأنت تعنىٰ: (علىٰ ظهره) لم يجز. ولم يجيزوه في غير السهل والجبل، والظهر والبطن[2].

والذي سوغ الشذوذ في حذف حرف الجر من (دخلت البيت) عند سيبويه تأويله بالمكان المبهم، في قوله: ((وجاز ذلك كما جاز: (دخلت البيت) و(ذهبت الشأم)؛ لأنها أماكن، وإن لم تكن كالمكان، وليس يجوز هذا في كل شيء))[3].

فالذين تكلموا بالشاذ ذهبوا فيه مذهبا، وإن كان ضعيفا، وذلك المذهب هو تأويلهم المكان المختص هنا بالمبهم، وذلك أنك تعلم أن كلّ بقعة، وإن اختصت باسم ما، كنحو: (المسجد) و (الدّار)، فلها اسم يشاركها فيه سائر

---

(١)الكتاب١/ ١٥٩.

(٢)انظر: الكتاب١/ ١٥٩.

(٣)الكتاب١/ ٤١٤، وانظر: ١/ ٣٥.

البقاع، نحو: (مكان) و (موضع)، ألا ترىٰ أن (المسجد) هو مكان، فكأنه أصبح مبهمًا، فحذفوا حرف الجرّ وجعلوها كالظروف، لأنها أماكن[1].

وإنما كان المنصوب هنا في (دخلت البيت، وذهبت الشأم) عند سيبويه علىٰ نزع الخافض، وليس علىٰ الظرفية، إذ لو كان منصوبا علىٰ الظرفية لم ينفرد به (دخل) وحده، بل كنت تقول: (قعدتُ البيت، ومكثتُ السوق)، كما يقال: (دخلت البيت، ودخلت السوق)، وكان يقال: (زيدٌ البيت، وزيد السوق، وعمرو الدار)، فينتصب بمقدّر كما يفعل بالمحقق الظرفية نحو: (زيد مكانَ كذا، أو: زيد خلفك وأمامك)؛ لأنّ كلّ ما ينتصب علىٰ الظرفية يصحُّ وقوعه خبرًا فينتصبُ بعامل مقدّر، وإلىٰ هذا أشار سيبويه في كلامه المذكور آنفًا، وقد غفل عن الموضع الشلوبين، وجعل نصب المكان المختص بـ(دخل) عند سيبويه علىٰ الظرفية، وهذا عجبٌ من الأستاذ أبي عليّ مع اعتنائه بجمع متفرقات الكتاب وتبيين بعضها ببعض[2].

كما أن الفعل لا يعمل في ظروف المكان المختصة، وإنما يعمل في المبهم منها؛ لأن المختصة لها خَلْقٌ وجُثَثٌ كالأناسيّ، فكما لا يتعدىٰ الفعل إلىٰ الأناسيّ إلا بحرف الجر، فكذلك الظروف المختصة[3].

ومما يؤكد أنه منصوب علىٰ إسقاط حرف الخفض أن تعديته بـ(في) ورد في غير الأماكن، كقوله تعالىٰ : ﴿ادْخُلُوا فِي السِّلْمِ كَافَّةً﴾[4]، وكذلك قول إعرابي أُدخل حماماً :

---

(١)انظر: شرح السيرافي ١/ ٢٧١.

(٢)انظر: شرح التسهيل٢/ ٢٠٠-٢٠١.

(٣)انظر : شرح اللمع للواسطي. ص: ٦٧ .

(٤)سورة البقرة ٢/ ٢٠.

أُدْخِلْتُ في بيتٍ لَهُمْ مُحَنْدَسِ قَدْ مَرَّدُوهُ بِالرُّخَامِ الأَمْلَسِ

فقلتُ في نفسي بالتَّوَسْوُسِ أُدْخِلْتُ في النَّارِ ولما أُرْمَسِ(١).

كما أن الدخول في الشيء إنما هو انتقال من مكان إليه، وهذا الانتقال إنما هو شيء تفعله في نفسك وتصير به إلىٰ المكان الثاني، والانتقال لا يتعدىٰ إلا بحرف ، فلا يجوز الحكم علىٰ (دخل) بأنه متعد بنفسه إلىٰ المكان المختص؛ لأنه لو تعدىٰ بنفسه إلىٰ المكان علىٰ أنه مفعول به لتعدىٰ بنفسه إلىٰ غير المكان، ولم يحتج معه إلىٰ حرف جر، نحو قولهم : (دخلت في الأمر)(٢).

ومن النحاة –كالمبرد– من يجعل (دخلت) متعديًا بنفسه، والمنصوب بعده مفعوله، لمّا رأىٰ استمرار ذلك وانتشاره ، فقد جعل(دخل) من الأفعال التي تتعدىٰ تارة بنفسها وتارة بحرف الجر، نحو: (نصحت زيداً، ونصحت لزيد، وشكرته، وشكرت له)، فكذلك : (دخلت الدار)، و(دخلت فيها) ، فلا داعىٰ إذًا لتقدير (في) في قولك : (دخلت الدار) علىٰ هذا المذهب، بل هما أصلان بمنزلة: (جئتك، وجئت إليك)(٣) .

قال:((فأما (دخلت البيت)، فإن (البيت) مفعول، تقول: (البيتَ دخلته)، فإن قلت فقد أقول: (دخلت فيه)، قيل: هذا كقولك : (عبد الله نصحت له ونصحته)،

(١)لم أقف علىٰ هذا الرجز إلا في أمالىٰ ابن الشجرىٰ ٢/ ١٣٩ والحماسة البصرية ٤/ ١٥٨٩ .
محندس : من الحندس بكسر فسكون فكسر : الظلام ، مَرَّدُوهُ : ملّسوه، ومنه الغلام الأمرد، وشجرة مرداء لا ورق عليها . أرمس : وضع في الرمس وهو القبر.
(٢)انظر : أمالي الشجرىٰ ٢/ ١٣٩، وشرح الكافية الشافية ٢/ ٦٨٢ .
(٣)انظر: شرح المفصل ١/ ٤٢٨.

و(خشّنت صدره، وخشّنت بصدره)، فتعديه إن شئت بحرف، وإن شئت أوصلت الفعل))[1].

وإنما قال بالمفعولية علىٰ سبيل التعدي؛ لأنه يَدخل في حدّ المتعدي؛ لأنه لا يفهم إلا بمتعلقه، فإنه لو قدر انتفاء المدخول إليه عن الذهن لم يفهم معنىٰ الدخول بخلاف اللازم، نحو: (قام زيد)، فإنه يفهم معنىٰ القيام مع الذهول عن موضع القيام[2].

ويُرَدُّ علىٰ المبرد بأن هذه الحروف من نحو: (نصحتك، ونصحته، وشكرتك، وشكرته) في الجملة قليلة، وأن الحمل عليها لذلك ليس بمستقيم ، ويُضعف ذلك أيضـًا أنك لا تكاد تجد في هذه الحروف التي هي مثل: (نصحته، ونصحت له): (فَصَل، وأَفْصله)، وأنت تقول : (دَخَل وأَدْخَلْتُه)، و(ذهب وأذهبه)، فأما (جئتك) فأصله: (جئت إليك)، فاستعمل بحذف الجر كما استعمل (دخلت) بحذف الحرف منه، وقَوّىٰ أنه ليس يمتعد أن أمثاله غير متعدية، نحو : (ولجتُ، وعدتُ، وهجمتُ)[3].

ويشهد لمذهب سيبويه من لزوم الفعل:-أن مصدره علىٰ (فُعول)، يقال : (دخلت دُخولاً)، (وفُعول) غالب في الأفعال اللازمة غير المتعدية، كـ(الخُروج)، و(القُعود)، و(الصُعود)، و(الشُخوص).....[4].

---

(١)المقتضب ٤/ ٣٣٧ .

(٢)انظر: شرح الكافية لابن فلاح ٣/ ١٠٣٢ .

(٣)انظر : البغداديات ٥٤٩ ، ٥٥٠، والتعليقة ٦٠ ، ٦٢ .

(٤)انظر : البغداديات ٥٥٠، وشرح المقدمة المحسبة ٣٠٧، وشرح المفصل ١/ ٤٢٨، وشرح الرضىٰ ١/ ١٨٦.

-النظير والنقيض، فإننا لا نرىٰ فعلاً من الأفعال يكون متعديـًا، إلا ما كان مضاده متعديًا، وإن كان غير متعد كان مضاده غير متعد، أما نظير (دخل) فـ (غُرت، وغُصت، وغُبت)، وأما النقيض فـ (خرجت)، وكلاهما لا يتعدىٰ الفعل إليه إلا بحرف الجر تقول : (خرجت من البيت وغُرت فيه)[1]، فكان حكمهما حكم (دخلت) في التعدىٰ بالخافض ، ولمّا عدّوا (خرجت) بـ(مِن) وهىٰ لابتداء الغاية دل علىٰ أن (دخلت) حكمها التعدية بـ(إلىٰ)؛ لأنها لانتهاء الغاية، فيقتضىٰ أن يكون لازمـًا عملاً بالنظير والنقيض[2].

-أننا إذا استعملنا الدخول مجازاً، فإننا لا نستعمله إلا بحرف جر، كقولك : (دخلت في الأمر، أو: دخلنا في كلام زيد)، فدل علىٰ أن أصل حقيقته كذلك، فلا يجوز: (دخلت الأمر، ولا دخلت كلام زيد)، فَعُلم بهذا أنهم توسعوا في حذف حرف الجر من الأماكن فقط، وتركوا غيرها علىٰ القياس[3] .

ونُقل عن السهيلي أنه حاول الجمع بين الرأيين بأنه إن اتسع المدخول فيه حتىٰ يكون كالبلد العظيم وجب النصب، كقولك : (دخلت العراق)، ويقبح: (دخلت في العراق)، وإن ضاق كالبئر أو الحلقة، كان النصب بعيداً جداً، فنقول: (دخلت في البئر) و(أدخلت أصبعي في الحلقة، والإبرة في الثوب)، وجعلَه قياسـًا، وسكت عن المتوسط، وقياس تفصيله يقتضىٰ جواز وصول الفعل إليه بنفسه وبواسطة (في)[4].

**** **** ****

(١)انظر : الأصول ١/ ١٧١ ، وشرح اللمع للواسطىٰ ٦٧ ،وشرح المقدمة المحسبة ٣٠٧ .

(٢)انظر : أمالي الشجري ٢/ ١٣٨، واللباب في علل البناء والإعراب ١/ ٢٧٤.

(٣)انظر : شرح الكتاب للسيرافي ١/ ٢٩١ ، وشرح الجمل ١/ ٣٢٩ .

(٤) انظر رأىٰ السهيلي في: الارتشاف ٣/ ١٤٣٥، والهمع ١/ ٢٠٠ .

المسألة السادسة : اختصاص (لا) بإقحام اللام دون غيرها من حروف النفي في: (لا أبالك).

يُستعمل هذا الأسلوب كناية عن المدح والذم، فالمدح أن يراد نفي نظير الممدوح بنفي أبيه، والذمّ أن يراد أنه مجهول النسب، والمعنيان محتمَلان، والسياق يحدد المراد(١).

والعرب تستعمل هذا الأسلوب علىٰ ثلاث لغات(٢):

الأولى-(لا أب لك) بحذف الألف، كما في قول نهار بن توسعة اليشكري:

أبي الإسلامُ لا أبَ لي سواه إذا افتخروا بقيس أو تميم(٣).

وهو الأصل؛ لأن (لا) لا تعمل في المعرفة، و(اللام) تقطع الاسم عن الإضافة، فيبقىٰ نكرة، و(أب) وبابه تحذف لاماته في الإفراد(٤).

الثانية- (لا أبا لك) بإثبات الألف، وهو موطن الحديث كما سيأتي.

الثالثة- (لا أباك) بحذف اللام، وهي أشدّها وأبعدها عن القياس، إذ لا يُستغنىٰ عن اللام بعد ما أُعطىٰ حكم المضاف من الأسماء المذكورة بعد (أب) إلا في الضرورة، كقول الشاعر:

وقد مات شَمَّاخ ومات مُزَرِّدٌ . وأيُّ كريم لا أباكَ يخلّدُ(٥).

---

(١)انظر : شرح أبيات مغني اللبيب للبغدادي٣/ ١٦٩.

(٢)انظر : اللباب في علل البناء والإعراب١/ ٢٤٠-٢٤١.

(٣)من الوافر ، من أبيات الكتاب٢/ ٢٨٢، والشاهد فيه قوله: "لا أب" علىٰ البناء، وتركيب النافي والمنفي وجعلهما شيئا واحدا.

(٤)انظر : اللباب في علل البناء والإعراب١/ ٢٤١.

(٥)من الطويل لمسكين الدارمي في ديوانه ص ٣١، وهو من أبيات الكتاب٢/ ٢٧٩، والشاهد فيه: "لا أباك" حيث حذف اللام الجارة، وقد قيل في البيت (لا أباك) شذوذا عما هو شائع. إذ الشائع في الاستعمال أن يقال: لا أبا لك.

وقول الآخر:

أبالموتِ الذي لا بد أني مُلاقٍ لا أباك تخوفيني[1].

أراد: (لا أبالكَ، ولا أبالكِ)، كذا زعموا، وخرجه ابن مالك علىٰ أن (لا أباك) دعاء علىٰ المخاطب بأن لا يأباه الموت، فكأنه فعل ماض؛ خروجًا من التكلف[2].

وفيه بُعْدٌ، والوجه فيه أنه حذف (اللام) وهو يريدها، فهي في حكم الملفوظ به، كما في: ﴿تَاللهِ تَفْتَأُ تَذْكُرُ يُوسُفَ﴾[3]، علىٰ معنىٰ: لا تفتأ ، وكقول رؤبة: (خيرٍ إن شاء الله)، جوابا لمن قال له: (كيف أصبحت؟)، أراد: (بخير)، ومثل ذلك قولهم: (لا يَدَيْ لك بفلان) و (هذا قميص لا كُمَّيْ له)، فحذْفُ النون ههنا وإثبات الياء علىٰ الوجه المقدَّم[4].

وإذا كانت مقدرة وجب أن يكون خفض الضمير بها، لا بالإضافة؛ لأن المنوي المقدّر بمنزلة الثابت الملفوظ به، وأنت إذا لفظت باللام كان الخفض بها، ومما يبين أيضًا أن اللام منوية مقدرة قولهم: (لا أباي)، كما حكاه أبو بكر بن طاهر؛ ألا ترىٰ أن اللام لو لم تكن مقدرة: لقالوا: (لا أَبِيّ)، كما قالوا (لطمت

---

(١) من الوافر، لأبي حية النميري في خزانة الأدب ٤/ ١٠٠، ١٠٥، ١٠٧، والشاهد: في "لا أباك" حيث وقع موقع نكرة لا تقبل التعريف، و"لا" لا تعمل في المعرفة.

(٢)انظر: شرح التسهيل ٢/ ٦٤، والتذييل والتكميل٥/ ٢٧٠.

(٣)سورة يوسف ١٢/ ٨٥.

(٤)انظر: اللباب في علل البناء والإعراب١/ ٢٤٢.

فِيّ)، فلما لم تُكسر الباء في (لا أباي) دل ذلك علىٰ أن الكسرة التي توجبها ياء المتكلم ليست في اللام المردودة، وإنما هي في اللام المحذوفة المقدرة(١).

وأما (لا أبا لك)- موضع حديثنا- فمخالفٌ للأصل والقياس، إذ الأصل والقياس أن يكون الاسم مبنيًّا مركبًا مع (لا)، وأن يكون الجار والمجرور بعدهما في موضع النعت للاسم، أو في موضع الخبر، فيقال: (لا غلامَ لك)، و(لا أبَ لزيد)، و(لا أخَ لعمرو)، كما في بيت نهار اليشكري السابق:

أبي الإسلامُ لا أبَ لي سِواه ..... البيت

وكقول الآخر:

هَذَا لعمركم الصغار بِعَيْنِه لَا أمَّ لي إِن كَانَ ذَاك وَلَا أبُ(٢).

غير أن العرب قالوا: (لا أبا لك، ولا غلامَي لك، ولا مسلمِي لك)، مخالفين بذلك الأصل والقياس(٣).

فبعضهم وجّهه علىٰ أن: (لا أبا لك، ولا أخا لك) جاء علىٰ لغة القصر، و(لك) في موضع الخبر. فقولنا: (لا أبا لك)، كقولنا: (لا أب لك)، وهو ما ذهب إليه الفارسي في أحد قوليه، وابن يسعون، وابن الطراوة(٤).

---

(١)انظر: التذييل والتكميل٥/ ٢٧٠، وتمهيد القواعد ٣/ ١٤٢٥.

(٢) من الكامل، مختلف في قائله، لرجل من مذحج، في: الكتاب ٢/ ٢٩٢؛ ولضمرة بن جابر في خزانة الأدب ٢/ ٣٨، ٤٠. والشاهد في: (لا أمّ لي ... ولا أب) حيث عطف النكرة (أب) علىٰ اسم لا (أمّ) مع تكرار (لا)، ففيها ما في (لا حول ولا قوة إلا بالله) من الأوجه.

(٣) انظر: التذييل والتكميل٥/ ٢٥٣-٢٥٤، وأصول النحو - جامعة المدينة ٢/ ٢٨.

(٤) انظر: الإيضاح للفارسي (ص ٢٤٣ - ٢٤٤)، والتذييل والتكميل٥/ ٢٥٨، وهمع الهوامع١/ ٥٢٥.

ولا يخفى ضعف هذا القول لأمرين:

أحدهما: أن نحو (لا أبا لك) يتكلم به من ليس لغته قصر الأسماء المذكورة.

الثاني: قول الشاعر:

فلا يَدَيْ لامرئٍ إلا بما قُدِرا(١).

وهذا ظاهر، فإذًا لا مُعوَّل علىٰ هذا المذهب، بل لا ينبغي ذكره(٢).

أما سيبويه وأكثر النحويين فوجّهوه علىٰ أن اسم (لا) في هذا ونحوه مضاف إلىٰ المجرور باللام، فهو معرب منصوب، معلِّلًا ذهاب النون في المثنىٰ والجمع الذي علىٰ حدّه في (لا غلامَيْن لك ولا مسلمِين لك)، ولحاق الألف في الأسماء الستة في (لا أبا لك) بالإضافة(٣).

والدليل علىٰ ذلك قول العرب: لا أبا لك ولا غلامي لك... دلّ حذف النون من المثنىٰ أنه إنما حُذف للإضافة، ولو لم تكن الإضافة لثبتت النون كما ثبتت في: (لا رجلين)(٤).

وأَبْرَز سيبويه اسم (لا) في التراكيب المذكورة في صورة غير المعرَّف بالإضافة، وذلك بالتنظير بقولك: (لا مثل زيد)، ومن المعلوم أن إضافة (مثل) إلىٰ المعرف لا تفيد تعريفه.

---

(١) عجز بيت من البسيط لقائل مجهول. صدره: لا تُعْنَيَنَّ بما أسبابه عسرت، وهو في شرح التسهيل (٢/ ٦٠) والتذييل (٥/ ٢٥٤)، والشاهد قوله: (فلا يدي لامرئ)، حيث نصب اسم "لا" بالياء لأنه مثنىٰ مضاف إلىٰ قوله "امرئ"، واللام مقحمة.

(٢) انظر: تمهيد القواعد ٣/ ١٤٢٣.

(٣) انظر: الكتاب ٢/ ٢٧٦، والأصول في النحو ١/ ٣٨٩، واللامات . ص: ١٠٠، وأمالي ابن الحاجب ١/ ٤١٤، وشرح المفصل ٢/ ١٠٠، وارتشاف الضرب ٣/ ١٣٠٢.

(٤) انظر: التعليقة علىٰ كتاب سيبويه٢/ ٢٥.

وأصل هذا عنده: أن الإضافة وقعت قبل اللام، وهي في نية التنوين المانع من الإضافة، كما لا تعرف إضافة (مثل) إلىٰ (زيد) في قولك: (لا مثل زيد). والأصل عنده في (لا أبا لك. ولا مسلمي لك): (لا أباك، ولا مسلميك)، وهو تمثيل لا يُتكلم به(١).

واللام عنده مقحمة بين المتضايفين، ولا اعتداد بها، كما لا اعتداد باللام في قول الشاعر:

يا بُؤسَ للحربِ التَّي وضَعَتْ أراهِطَ فاسْتَراحَوُا(٢).

فاللام زائدة، وإضافتها مقدَّرة الزوال؛ إذ لا تعمل (لا) إلّا في نكرة(٣).

والغرض من إقحامها :

❖ -تأكيد الإضافة، إذ الإضافة هنا علىٰ معنىٰ اللام، فاللام الظاهرة تأكيد للام المقدرة التي الإضافة بمعناها، كـ(تَيْم) الثاني في قولهم: يا تَيْم تَيْم عدي.

❖ -والفصل بين المتضايفين لفظًا، حتىٰ يصير المضاف كأنه ليس بمضاف، فلا يُستنكر لفظه، وهم قد قصدوا نصب هذا المضاف المعرّف بـ(لا) من غير تكرير (لا) تخفيفًا، وحقّ المعارف المنفية بـ(لا) الرفع مع تكرير(لا).

---

(١)انظر: الكتاب٢/ ٢٠٦، وشرح السيرافي ٣/ ٢٣.

(٢)من الكامل لسعد بن مالك خال طرفة بن العبد، والشاهد (يا بؤس للحرب)، حيث أقحمت اللام بين المتضايفين ولذلك ورد بنصب (بؤس). انظر: الكتاب ٢/ ٢٠٧، والمقاصد النحوية ٢/ ٦٧١.

(٣)انظر: الكتاب٢/ ٢٠٧، وتحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة ٢/ ٣٨١.

والدليل علىٰ قصدهم هذا الغرض أنهم لا يعاملون المنفي المضاف إلىٰ النكرة هذه المعاملة، فلا يقولون مثلًا: لا أبا لرجل حاله كذا، ولا غلامي لشخص نعته كذا[1].

قال سيبويه:((فإنما اختصت (لا) في الأب بهذا، كما اختص (لدن) مع (غدوة) بما ذكرت لك. ومن كلامهم أن يجري الشيء علىٰ ما لا يستعمل في كلامهم))[2].

فشبّه اختصاص (لا) بزيادة اللام بعدها بشذوذ تنوين(غدوة) مع (لدن).

ودخول اللام هنا معتدٌّ به من وجهٍ، وغير معتد به من وجه.

فأمّا وجه الاعتداد باللّام: فإنّ (الأب) لو كان مضافا علىٰ الحقيقة، لكان معرفة، و(لا) لا تنصب المعارف، فلولا أنّ اللّام معتدّ بها قاطعة للإضافة لما جاز أن ينصب الأب.

وأمّا وجه ترك الاعتداد: فثبات الألف في قولك: (أبا)؛ لأنّ هذه الألف لا تعود إلىٰ الأب إلّا عند الإضافة؛ فلا تقول: رأيت الأبا، وتقول: رأيت أبا زيد، فلولا أنّ اللّام غير معتدّ بها لما عادت الألف، ولم يفعلوا هذا مع غير اللّام من حروف الجرّ[3].

وعلّل سيبويه كون اللام فيه زائدة مقحمة بأن العرب قد تقول في الشعر للضرورة: (لا أباك)، في معنىٰ (لا أبا لك)، كقول مسكين الدارمي:

وقد مات شَمَّاخ ومات مُزَرّدٌ وأيُّ كريم لا أباكَ بخالد[4].

---

(١)انظر: أصول النحو ٢ – جامعة المدينة . ص: ٢٨-٢٩.

(٢)الكتاب٢/ ٢٨١.

(٣)انظر: شرح السيرافي ٣/ ٢٠، وشرح الرماني بتحقيق سيف العريفي. ص: ٣٦٣.

(٤)سبق تخريجه.

فاللام مقدّرة منوية وإن حُذفت من اللفظ، والذي شجعهم علىٰ حذفها شهرة مكانها، وأنه صار مَعْلَمًا لاستفاضة استعمالها فيه، وهو نوع من دلالة الحال التي لسانها انطلق من لسان المقال.

وقد ألغز أحدهم هذا بقوله: ((أخبرني عن زائد يمنع الإضافة ويؤكدها، ويفك تركيبها ويؤيدها.

هو اللام في قولهم: (لا أبا لك)، هي مانعة للإضافة فاكة لتركيبها بفصلها بين ركنيها وهما المضاف والمضاف إليه. وهي مع ذلك مؤكدة لمعناها، مؤيدة لفائدتها من حيث إنها موضوعة لإعطاء معنىٰ الاختصاص))[1].

وهنا تقديران مختلفان لمعنيين مختلفين:

❖ وذلك أن ثبات الألف في (أبا) من (لا أبا لك) دليل الإضافة فهذا وجه.

❖ ووجه آخر أن ثبات اللام وعمل (لا) في هذا الاسم يوجب التنكير والفصل. فثبات الألف دليل الإضافة والتعريف ووجود اللام دليل الفصل والتنكير[2].

ونظّر سيبويه إقحام اللام بين المتضايفين من غير أن تُحدث تغييرًا في إعراب الاسم المنفي المضاف إلىٰ ما بعدها بثلاثة أساليب، كلها سُمعت عن العرب في أسلوب النداء[3].

---

(١) الطراز في الألغاز . ص: ١٨.

(٢)انظر: الخصائص١/ ٣٤٣.

(٣)انظر: الكتاب ٢/ ٢٠٦-٢٠٨، وشرح السيرافي ٣/ ١٧.

-قول العرب: (يا تيم تيم عدي) بفتح الأول، علىٰ أنه منادىٰ معرب منصوب؛ لأنه مضاف إلىٰ ما بعد الثاني (عدي)، ففتحته فتحة إعراب، و(تيم) الثاني المتوسط بينهما مقحم بينهما بين المتضايفين، وعُومل في منع التنوين معاملة الأول.

-وقول العرب: (يا طلحة أقبل). المنادىٰ هنا مفرد معرفة، لكنه كما ذكر سيبويه بتقدير حذف التاء التي كان ينتهي بها هذا الاسم المنادىٰ للترخيم علىٰ لغة من ينتظر، فصار المنادىٰ (يا طلح) بالحاء فقط، بفتح الحاء كما كانت قبل حذف التاء؛ لأنه علىٰ لغة من ينتظر المحذوف، ثم إقحام التاء المذكورة وترك الاسم علىٰ حاله، التي كان عليها قبل الإقحام، فالتاء المذكورة في قولهم: (يا طلحة) هي مقدر إقحامها بين الحاء وبين التاء الأصلية التي حذفت للترخيم.

-و(أميمة) في قول النابغة:

كليني لَهُم يَا أُمَيْمَة ناصب وليل أقاسيه بطيء الْكَوَاكِب(1).

وقد فعل الشاعر بـ(أميمة) ما فعلوا بـ(طلحة) من الترخيم والإقحام، الترخيم بحذف التاء الأصلية، وإقحام هذه التاء المذكورة مقدَّرًا توسّطها بين الميم وبين التاء الأصلية.

وعدم الاعتداد باللام-كما يري سيبويه-صحيح من حيث المعنىٰ، أما من حيث اللفظ فيجب أن يعتد بها، ولا شك أن اللام هي الجارة للضمير لفظا، وقد أوردوا هذا سؤالا، فقالو: إذا كان الأب من قولهم: (لا أبا لك) مضافا لما بعده، فكيف ساغ للعرب أن تقول: (لا أبا لي، بإثبات الألف، ولا أخا لي).

قال الأعشىٰ:

(1)من الطويل، في الديوان. ص: ٤٠، والكتاب ٢/ ٢٠٧.

فأنت أبي ما لم تكن لي حاجة وإن عرضت أيقنت أن لا أبا ليا[1].

وقال آخر:

وذي أخوّة قطّعت أسباب بينهم كما تركوني مفردا لا أخا ليا[2].

والأب والأخ إذا أضيفا إلىٰ ياء المتكلم لم تُرَدّ فيه اللام المحذوفة؟

والجواب: أن الذي منع من ردّ اللام المحذوفة إذا قلت: (أبي)، إنما هو ما يلزم في ذلك من نقل التضعيف في ياء المتكلم، لأجل الإدغام، فلما فصلت بين الألف وياء المتكلم اللام، أُمن التضعيف المستقل، فأعادوا اللام المحذوفة كما يعيدوها في حال الإضافة إلىٰ غير ياء المتكلم[3].

ولم يرتض ابن مالك توجيه سيبويه وأكثر النحويين لـ(لا أبالك)؛ واختار مذهب هشام وابن كيسان أن هذه الأسماء مفردة ليست بمضافة، والمجرور باللام في موضع الصفة لها، فيتعلق بمحذوف، وشُبِّه غير المضاف بالمضاف في نزع التنوين من المفرد، والنون من المثنىٰ والمجموع[4].

وإنما لم يرتض ابن مالك مذهب سيبويه وأكثر النحويين؛ لأنه يرىٰ أن الإضافة التي ادُّعيت في الأمثلة المشار إليها إما محضة وإما غير محضة:

---

(١)من الطويل، للأعشىٰ في ديوانه (ص ٨٩)، وهو في: التذييل ٥/ ٢٦٥، وتمهيد القواعد٣/ ١٤٢٣، والشاهد قوله: (لا أبا ليا) حيث أثبتت الألف مع أن الأب مضاف إلىٰ ياء المتكلم.

(٢)من الطويل، لصخر أخي الخنساء الشاعرة. وهو في: التذييل ٥/ ٢٦٥، وتمهيد القواعد٣/ ١٤٢٣، والشاهد قوله: (لا أخا ليا) حيث أثبتت الألف مع أن الأخ مضاف إلىٰ ياء المتكلم.

(٣)انظر: التذييل والتكميل٥/ ٢٦٥-٢٦٦، وتمهيد القواعد٣/ ١٤٢٣-١٤٢٤.

(٤)انظر: شرح التسهيل٢/ ٦٠، وارتشاف الضرب ٣/ ١٣٠٢، وهمع الهوامع١/ ٥٢٥.

فإن كانت محضة لزم كون اسم (لا) معرفة، وهو غير جائز، ولا عذر في الانفصال باللام، لأن نية الإضافة محضة كافية في التعريف، مع كونه غير مهيأ للإضافة، وما نحن بسبيله مهيأ للإضافة، فهو أحق بتأثير نية الإضافة.

وإن كانت الإضافة المدعاة غير محضة لزم من ذلك مخالفة النظائر، لأن المضاف إضافة غير محضة لا بد من كونه عاملا عمل الفعل، لشبهه به لفظا ومعنىٰ، نحو: (هذا ضارب زيدٍ الآن، وحسن الوجه)، أو معطوفا علىٰ ما لا يكون إلا نكرة نحو: (رُبّ رجل وأخيه، وكم ناقة وفصليها ملكت)، والأسماء المشار إليها بخلاف ذلك، فلا تكون إضافتها غير محضة، فلو كانت مضافة وإضافتها غير محضة، لم يَلِقْ بهما أن يؤكد معناها بإقحام اللام، لأن المؤكَّد معتنىٰ به، وما ليس محضا لا يُعتنىٰ به فيؤكد، فلذلك قبح توكيد الفعل الملغىٰ، لأنه مذكور في حكم المسكوت عنه.

ومما يدل علىٰ ضعف القول –من وجهة نظره أيضا بكون الأسماء المشار إليها مضافة– قولُهم: (لا أبا لي، ولا أخا لي)، فلو كانوا قاصدين الإضافة لقالوا: (لا أبِ لي، ولا أخِ لي)، فيكسرون الباء والخاء إشعارا بأنها متصلة بالياء تقديرا، فإن اللام لا اعتداد بها علىٰ ذلك التقدير، وإذ لم يفعلوا ذلك فلا ارتياب في كونهم لم يقصدوا الإضافة، ولكنهم قصدوا إعطاء الأسماء المذكورة حكم المضاف إذا كانت موصوفة بلام الجر ومجرورها، ولم يفصل بينهما، وذلك أن الصفة يتكمل بها الموصوف كما يتكمل المضاف بالمضاف إليه(١).

وكأن ابن مالك لم يلتفت إلىٰ قول سيبويه:((فإنما اختصت (لا) في الأب بهذا، كما اختص (لدن) مع (غدوة) بما ذكرت لك، ومن كلامهم أن يجري الشيء علىٰ ما لا يستعمل في كلامه))(٢). فاغتفر فيه ما لا يغتفر في غيره.

---

(١)انظر: شرح التسهيل٢/ ٦٠-٦٢.

(٢)الكتاب ٢/ ٢٨١.

واستدلاله وترديده في الإضافة بين أن تكون إضافة محضة أو غير محضة لا حاجة إليه؛ لأن الذاهبين إلىٰ أنها أسماء مضافة لم يذهب أحد منهم إلىٰ أنها إضافة محضة، بل ذكروا أنها إضافة غير محضة، فكان ينبغي أن يَرُدَّ عليهم مُدَّعاهم أنها إضافة غير محضة.

وأما ردّه كونها غير محضة بأنه يلزم من ذلك مخالفة النظائر، فمخالفة النظائر كثيرة في لسان العرب، بل وقع فيها ابن مالك نفسه، حينما زعم أن التنوين يسقط من الصفة المشبهة للإضافة، وقد قرّر هو في ردّه علىٰ الزجاج والسيرافي في دعواهما أن حركة "لا رجل" حركة إعراب(١)، بأن التنوين لا يحذف إلا لمنع صرف، أو إضافة، أو دخول أل، أو من علم موصوف بـ (ابن) مضاف إلىٰ علم، أو لملاقاة ساكن، أو لوقف، أو لبناء، وسقوطه لما ذكر ليس واحدًا من هذه التي عدّها، فقد لَزِم من ذلك مخالفة النظائر.

وكذلك حين رأىٰ أن نون المثنىٰ والمجموع علىٰ حدّه لا تسقط إلا للإضافة، أو تقصير صلة، أو للضرورة، وهنا قد أسقطها في (لا يدي لك) و(لا بني لك) لغير ما ذَكر، فقد لزم من قوله مخالفة النظائر(٢).

**** **** ****

(١)انظر: شرح التسهيل٢/ ٥٨.

(٢)انظر: التذييل والتكميل٥/ ٢٦٠.

المسألة السابعة- اختصاص (كم) بعمل النصب في التمييز.

مما تفترق فيه (كم) الاستفهامية عن الخبرية أن تمييزها يأتي منصوبا، بخلاف الخبرية فيأتي مجرورا، فجُعلت في الاستفهام بمنزلة عدد، يَنصب ما بعده، وفي الخبر بمنزلة عدد، يَجرُ ما بعده، وإنما جُعلت في الاستفهام كذلك؛ لأنَّ المستفهم يسأل عن عددٍ قليل وكثير، ولا يعلم مقدار ما يستفهم عنه، فجعلت في الاستفهام بمنزلة العدد المتوسط بين القليل والكثير، وهو من أحد عشر إلىٰ تسعة وتسعين، وهو ينصب ما بعده، فلهذا كان ما بعدها في الاستفهام منصوبًا، وأما في الخبر فلا تكون إلا للتكثير، فجُعلت بمنزلة العدد الكثير، وهو يجرُّ ما بعده، ولهذا كان ما بعدها مجرورا في الخبر، لأنها نقيضة (رُبَّ)، و(رُبَّ) تجر ما بعدها، وكذلك ما حُمل عليها(١).

واختصت (كم) الاستفهامية بالعمل في التمييز، فلا تعمل في غيره، كما عملت العشرين في نصب ما بعده، وهو ليس بفعل ولا مما يشبه الفعل، كما قال سيبويه:((وإنما هو- أفعل التعجب- بمنزلة (لدن غدوة، وكم رجلا)، فقد عَمِلا عمل الفعل، وليسا بفعل ولا فاعل))(٢).

وقد برّر النحاة عملها أنها تشبه الاسم التام، فتمامها هو العامل في نصبها، وتمامها يظهر في التنوين المقدَّر فيها، كالتنوين المقدَّر في (خمسة عشر).

وتلك إشارة سيبويه في قوله:((واعلم أن (كم) تعمل في كل شيء حسُن للعشرين أن تعمل فيه، فإذا قبح للعشرين أن تعمل في شيء قبح ذلك في (كم)، لأن العشرين عدد منون، وكذلك (كم) هو منون عندهم، كما أن خمسة عشر عندهم بمنزلة ما قد لفظوا بتنوينه، لولا ذلك لم يقولوا: (خمسة عشر درهما)،

---

(١)انظر: أسرار العربية. ص: ٢١٤-٢١٥، والعوامل المائة النحوية بشرح الشيخ خالد الأزهري . ص: ٢٣٥.

(٢)الكتاب١/ ٩٦، وانظر: شرحه للسيرافي١/ ٤٠٠.

ولكن التنوين ذهب منه كما ذهب مما لا ينصرف، وموضعه موضع اسم منون. وكذلك (كم) موضعها موضع اسم منون، وذهبت منها الحركة كما ذهبت من إذ، لأنهما غير متمكنين في الكلام))[1].

ومراده أنها شُبِّهَتْ بـ(العشرين) لأنها تنصب، ومنصوبها واحد من النوع، فمذهبها مذهب ما ينصب واحدا منكورا، وهي من أحد عشر إلىٰ تسعة وتسعين، وتُقَدَّر(كم) تقدير اسمٍ، كان منونا، بنصب ما بعده بالتنوين، ودخله البناء، وحُذف التنوين لوقوعه موقع حرف الاستفهام، فصار ينصب ما بعده بتقدير التنوين، ودخله البناء، كما تَنصب ما بعد خمسة عشر بتقدير التنوين[2].

والتمام في هذه الأسماء أدّىٰ إلىٰ مشابهتها بالفعل التام بالفاعل، فنصب التمييز؛ تشبيها بالمفعول الواقع بعد تمام الكلام بالفاعل[3].

أشار إلىٰ ذلك الأزهري بقوله :((فإذا تم الاسم بهذه الأشياء شابه الفعل إذا تمّ بالفاعل، وصار به كلامًا تامًا، فيشابه التمييز الآتي بعده المفعول؛ لوقوعه بعد تمام الاسم، كما أن المفعول حقه أن يقع بعد تمام الاسم، فينصبه ذلك الاسم التام قبله لمشابهته الفعل التام بالفاعل، وإنما قامت هذه الأشياء مقام الفاعل لكونها في آخر الاسم، كما أن الفاعل عقيب الاسم))[4].

**** **** ****

(١)الكتاب٢/ ١٥٧.

(٢)انظر: شرح الكتاب للسيرافي٢/ ٤٩٠.

(٣)انظر: عامل التمييز المفرد. د سميحة صالح اللهيبي. ص: ١٢١.

(٤)العوامل المائة النحوية شرح الشيخ خالد الأزهري . ص: ٢٦٦.

المسألة الثامنة- اختصاص الأعلام بحال لا يكون في سائر الكلام.

الأعلام كثيرا ما يختص بعضها بحال لا يكون في غيره، فقد تجيء في غير شيء مخالِفة لغيرها، ومختصة بأمثلة لا يُشْرِكها فيها غيرها، ذلك لأنها كثيرة الاستعمال معروفة المواضع، والشيء إذا كثر استعماله وعُرف موضعه جاز فيه من التغيير ما لا يجوز في غيره، نحو: (لا أدْرِ، ولم يكُ، ولا تُبَلْ)، وغير ذلك، وليس كذلك ما كان مجهولا قليل الاستعمال(١).

وقد ذكر ذلك الأنباري فقال: ((ولأن هذا الاسم عَلَم فجاز أن يختص بما لا يكون في غيره؛ لأن الأسماء الأعلام كثيرًا ما يُعْدَلُ ببعضها عن قياس الكلام... وهذا لأن من كلامهم أن يجعلوا الشيء في موضع علىٰ غير حاله في سائر الكلام: إما لكثرة الاستعمال، أو تنبيه علىٰ أصل، أو غير ذلك))(٢).

ويمكن لنا أن نجمل بعض الأشياء التي اختص فيها العلم بحال لا تكون في سائر الكلام.

أولا- تصحيح ما حقّه الإعلال، والعكس.

قياس الواو إذا اجتمعت والياء في كلمة، وسُبقت الأولىٰ بالسكون، أبدلت ياء، وأدغم الأول في الثاني، نحو: (شويت شيًّا وطويت طيًّا)، ذلك أن الياء أخف من الواو وتخليص الواو ساكنة عن الياء مستثقل، فأبدلت الواو ياء طلبا للتخفيف، ولما اجتمعا وتماثلا أدغم الأول في الثاني، فحصل بذلك ضرب من التخفيف(٣).

واستُثنىٰ من ذلك قولهم في العلم: (حَيْوَة)، وهذه صورة، لولا العلمية لم يجز مثلها؛ لاجتماع الياء والواو، وسبق الأولىٰ منهما بالسكون.

---

(١)انظر: المنصف لابن جني. ١: ١٤٣.

(٢)الإنصاف ١/ ٣٩٧.

(٣)انظر: اللباب في علل البناء والإعراب ٢/ ٣١٩.

أشار إلىٰ ذلك سيبويه بقوله:" كما قالوا: رجاء ابن حيوة، وكما قالوا: ضيون، فجاءوا به علىٰ الأصل. وربما جاءت العرب بالشيء علىٰ الأصل ومجرىٰ بابه في الكلام علىٰ غير ذلك"(١).

وعلة مجيء هذه الأعلام مخالفة للأجناس، هو ما هي عليه من كثرة استعمالها، والكثرة تتطلب التخفيف، وهم لما كثر استعماله أشد تغييرا.

قال ابن جني:((وأما (حيوة) فاجتمع إلىٰ استكراههم التضعيف فيه وأن يقولوا: (حيّة) أنه عَلَمٌ، والأعلام يحتمل لها كثير من كُلَف الأحكام))(٢).

وأكده أيضًا بقوله:((ألا ترىٰ أن (حَيْوَة) علمٌ، والأعلام تأتي مخالفة للأجناس في كثير من الأحكام))(٣).

ومثله أيضًا في التصحيح، وقياسه الإعلال (مَزْيَدٌ، ومَرْيَمُ، ومَكْوَزةُ، ومدين) بنقل الحركة إلىٰ ما قبله ثم قلب حرف العلة ألفا، فيقال: (مَزاد، ومَرام، ومَكازة، ومَدان)(٤).

وإنما أخرجوا ذلك كله مصحَّحًا؛ تنبيهًا علىٰ الأصل، وهذا التّصحيح في الأعلام إنّما سوّغه فيها لأنّ العلمَ في الأصل مُغَيَّرٌ، ألا تراه يُنقل من نوع إلىٰ نوع،

(١)االكتاب٣/ ٣٣٠.

(٢)الخصائص٣/ ١٩.

(٣)الخصائص١/ ١٥٥.

(٤)انظر: المنصف لابن جني . ١: ١٤٢، والإنصاف١/ ٣٩٨.

كتسميتهم الرّجل قِردًا، وحمارًا، وذئبًا، وأسدًا، وحجرًا، وما أشبه ذلك، فآنسهم هذا التغيير بالنّقل حتّىٰ جرّأهم علىٰ التغيير الثاني، والتّغيير في الأعلام كثير(١).

قال سيبويه:" وقد جاء في الاسم مشتقا للعلامة، لا لمعنىٰ سوىٰ ذا، علىٰ الأصل، وذلك نحو: مكوزة ومزيد. وإنا جاء هذا كما جاء تهلل حيث كان اسما، وكما قالوا حيوة وشبهوا هذا بمورق وموهب، حيث أجروه علىٰ الأصل إذ كان مشتقا للعلامة"(٢).

وهذا عند غير المبرد، أما عنده، فلا شذوذ، لأنه يرىٰ أنها مرتجلة، وشرط الإعلال أن يكون الاسم متضمنا معنىٰ الفعل، لهذا جعل (مَزْيَد، ومَرْيَم، ومَكْوَزة) علىٰ القياس؛ لأنها ليس لها أفعالٌ فتُحملَ في الإعلال عليها، إنَّما هي أسماءٌ أعلامٌ(٣).

وأفسده ابن عصفور؛ لأنَّه إن زعم أنَّ الذي يُعَلُّ ما هو بالجملة مأخوذ من الفعل. فهذه الأسماء، وإن كانت أعلامًا، فإنها منقولة في الأصل ممّا أُخِذ من الفعل. فـ(مَزْيَدٌ) في الأصل مصدَرٌ، قد شُذَّ في تصحيحه، وحينئذ سُمِّي به. وكذلك: مَرْيَمُ ومَكْوَزةُ.

وصحّحَ أن اعتلالها شاذ؛ لأنها منقولة من نكرات؛ إذ الأسماء كلها ينبغي أن تكون منقولة، حملاً للأقل علىٰ الأكثر، سواء عُلِم لها أصلٌ نُقِلت منه أو لم يُعلم؛ لأنَّ الأسماء الأعلام كلَّها يُحفظ لها في النكرات أصولٌ نُقِلت منها، وما لا يُحفظ له أصلٌ منها يُحمل علىٰ الأكثر فيُقضىٰ بأنَّ له أصلًا، وإن لم يحفظ، وممّا

(١)انظر: شرح التصريف للثمانيني. ص: ٤٨٠.

(٢)االكتاب٤/ ٣٥٠.

(٣)انظر: المقتضب ١: ٢٤٦، والممتع الكبير . ص: ٣١٥، وتمهيد القواعد ١٠/ ٥١٦٨.

يُبيِّن أنَّ الإعلال قد يكون في الاسم، بمجرَّد كونه علىٰ وزن الفعل، إعلالُهم نحو (باب، ودار)، ولا مناسبة بينه وبين الفعل أكثرَ من الوزن. فإذا تَبيَّن أنَّ الوزن مُوجِب للإعلال وجب أن يُحملَ (مَزْيَدٌ) وأخواته علىٰ الشذوذ؛ لكونها لم تَعتلَّ، وهي علىٰ وزن الفعل(١).

حتىٰ لو جعلناها مرتجلة كما يقول المبرد، فالمرتجل منه ما هو مقيس ، وهو ما سلك به سبيل نظيره من النكرات. وشاذ، وهو ما عدل به عن سبيل نظيره من النكرات(٢).

وأما العكس أعنىٰ إعلال ما يصح، فنحو: (داران وماهان)، وقياسهما التصحيح، فيقال: (دوران وموهان)، كما قالوا في النظير من النكرات: (الجولان، والطوفان، والدوران)(٣).

ثانيا- فتح ما حقّه الكسر، والعكس.

ومن ذلك مثلا: (مَورَق ، ومَوْهَب اسم رجل ، ومَوظَب اسم مكان، ومَوْأَلة اسم رجل)، من(ورق ، ووهب، ووظب، ووأل)، وقياسه: (مورِق، ومَوْهِب، وموظب، وموئِلة) بكسر العين؛ لأن ما كانت فاؤه واوا بابُه أن يجيء علىٰ مفعِل -بكسر العين- لا فتحها، نحو: (موضِع، وموعِد)(٤).

---

(١)انظر: الممتع الكبير . ص: ٣١٥.

(٢)انظر: المساعد علىٰ تسهيل الفوائد١/ ١٢٦.

(٣)انظر: ارتشاف الضرب ٢/ ٩٦٣، وتعليق الفرائد ٢/ ١٤٤.

(٤)انظر: المنصف لابن جني . ١/ ١٤٢.

أشار إلىٰ هذا سيبويه في قوله:" ومَوْحَد فتحوه، إذ كان اسما موضوعا، ليس بمصدر ولا مكان، إنما هو معدول عن واحد، كما أن عمر معدول عن عامر، فشبهوه بهذه الأسماء، وذلك نحو موهب. وكموهب: موألة اسم رجل، ومورق وهو اسم"(١).

وذلك لأن الأسماء الأعلام كثيرًا ما يُعْدَلُ ببعضها عن قياس الكلام تنبيهًا علىٰ خروجها عن وضعها الأصلي، فقالوا : "مَوْهَبٌ، ومَوْرَقٌ"، فتحوا العين، وقياسها أن تكسر(٢).

أكد ذلك الرضي قائلا:((لأن الأعلام كثيراً ما تُغيّر إلىٰ خلاف ما يجب أن تكون الكلمة عليه، تنبيهـًا علىٰ خروجها عن وضعها الأصلي، كـ:مَوهَب، ومَوظَب))(٣).

وهذا الشذوذ مبني علىٰ زيادة الميم، فإن حُمِلَ علىٰ أصالة الميم علىٰ أن يكون أصله (م ر ق)، مثلا، فلا شذوذ. وعلىٰ هذا فإنّ الأصلين متقاربان، وليس أحدهما بأولىٰ من صاحبه؛ ففي (و ر ق) مخالفة القياس مع غلبة الوزن، وفي (م ر ق) قلّة الوزن، مع مجيئه علىٰ القياس(٤).

وإنما لم يحمل علىٰ أصالة الميم، مع أن جعل الميم أصلية إذا كان بعدها ثلاثة أحرف- وإن كان ذلك قليلاً- أوسع من كسر العين في المفعل مما فاؤه واو؛ لأنه لما تعارض شذوذان كان ما يؤدي إلىٰ تركيب موجود أولىٰ، وهو جعل

---

(١)الكتاب٤/ ٩٣.

(٢)انظر: الإنصاف ١/ ٣٩٧.

(٣)انظر: شرح شافية ابن الحاجب ٣/ ١٤١.

(٤)انظر: تداخل الأصول اللغوية وأثره في بناء المعجم ١/ ٤٣٦.

الميم زائدة لأن من كلامهم تركيب (و ظ ب)، وتركيب (و هـ ب)، وليس من كلامهم تركيب (م هـ ب) ولا (م ظ ب)، فإذا ثبتت زيادة الميم كان فتح العين شاذاً(١).

وأما كسر ما حقّه الفتح، فنحو (معدِ يكرب)، وقياسه: (مَعْدَىٰ كَرِب)؛ لأن نظيره من النكرات المعتلة اللام يلزمه الفتح: كـ(مرمَىٰ ومسعَىٰ ومولَىٰ)، وما اعتل لامه لم يُبْنَ منه مَفْعِل -بكسر العين- إنما يجيء مفتوح العين، نحو: المشتىٰ، والمغزىٰ، والمحيا، والمرمىٰ، ولا يقولون: (المشتِي، ولا المغزِي)، بالكسر(٢).

و(مَعْدِىٰ) هذا لا يخلو من أن يكون (فَعْلِي) من مَعَد في الأرض إذا بَعُد، أو يكون (مَفْعِلا) من (عدا) يعدو، إذا جاوزه وانصرف عنه، وليس في الكلام (فَعلىٰ) فلا يُحمل عليه، ولكن يُحمل علىٰ (مفعِل) لأمرين:

أحدهما: أن يكون هذا الحرف، قد جاء علىٰ قياس الصحيح، ليؤذن أنه الأصل، كما جاء (القَوَد) كذلك. وكما جاء (المَطْلِع).

والآخر: أن الأسماء الإعلام قد تجيء في غير شيء مخالِفةً لغيرها، ومختصة بأمثلة لا يشركها فيها غيرها. ألا تراهم قالوا: موهب، ورجاء بن حيوة، وموهل. وليست واحدًا مثل ذلك في غيرها، فكذلك يكون هذا الاسم علىٰ حدّهنّ في المخالفة(٣).

---

(١)انظر: التذييل والتكميل٢/ ٣١٢-٣١٣.

(٢)انظر: شرح التسهيل١/ ١٧٢، وتمهيد القواعد ٢/ ٥٩٧.

(٣)انظر: المسائل العسكريات في النحو العربي. ص: ٨٣.

ثالثا- فكُّ ما حقُّه الإدغام.

ودليل ذلك أيضا ما ذكره سيبويه من أنه ((إذا سميت رجلا بـ(ألبُب) من قولك:

قد علمت ذاك بنات أَلْبُبِ(١).

تركته علىٰ حاله، لأن هذا اسم، جاء علىٰ الأصل، كما قالوا: (رجاء بن حيوة)، وكما قالوا: (ضيون)، فجاءوا به علىٰ الأصل. وربما جاءت العرب بالشيء علىٰ الأصل، ومجرىٰ بابه في الكلام علىٰ غير ذلك))(٢).

وقد كان الأصل في (بنات ألبب) أن يقال: (ألبّ)؛ لأنه أفعل من اللّب، ويلزم إدغام (أفعل) مما عينه ولامه من جنس واحد، كقولك: (هذا أجلّ من هذا) وأصله (أجلل)، ولكن الأسماء الأعلام قد تُغَيَّرُ كثيرا عما عليه غيرها، مما ليس علمًا(٣).

ومن ذلك نحو: (مَحْبَب)، وهو (مَفْعَلٌ) من الحبّ، وقياسه الإدغام، نحو: (مَحَبّ)؛ لأنّ كلّ مفعل، عينُه ولامه من جنس واحد يجب إدغامه، نحو: (مَرَدّ، ومَسَدّ)، ولكن الأسماء الأعلام كما قلت آنفا قد تُغَيَّر كثيرا عما عليه غيرها(٤).

---

(١)شطر من الرجز، وهو من الشواهد المجهولة القائل، وقد أورده البغدادي في الخزانة، علىٰ أنه لأعرابية جعلت تعاتب ابنا لها، فقيل لها: مالك لا تدعين عليه؟ فقالت هذا. والشاهد فيه: فكّ إدغام (ألبب) شذوذا، والبيت في: الكتاب٣/ ٣٢٠، ٤/ ٤٣٠، والمنصف ١/ ٢٠٠.

(٢)الكتاب ٣/ ٣٢٠، وانظر: المسائل العسكريات. ص: ٨٣.

(٣)انظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي٤/ ٨٠.

(٤)انظر: الكناش في فني النحو والصرف١/ ٢٩٥.

وإنما قلنا في (محبب): إنه مَفْعَل؛ لأنه من الحُبّ، لا غير، بخلاف (مهدد) اسم امرأة، في قول الأعشىٰ:

ومَا ذاكَ مِن عشقِ النساءِ وإنمَا تناسَيْتَ بعدَ اليومِ خُلَّةَ مَهْدَدَا(١).

فإنه ليس مثل: (مَحْبَب)، إذ ليس فيه ما يدل علىٰ أنه من (الهَدّ) دون (المَهْد)، فيُقضىٰ بأنه (مَفْعَل)، ولا يُترك الظاهر إلىٰ غيره إلا بدليل، ولا دليل هنا.

بل إظهارهم الدالين يدل علىٰ أنه (فَعْلَل)، فيكون اشتقاق هذا الاسم من (المِهاد)، و(مهّدت الشيء)، كأن المرأة سميت بذلك؛ لأنها مُمهدة المودة، وطيئة الأخلاق، فيكون قريبا من تسميتهم إياها بـ(سَعْدة) من المساعدة، و(وصال) من المواصلة، فهذا أشبه مع إظهار الدال من أن يكون من الهدّ، ولا نعرف في الكلام تصريف (مَحَبّ)، فيكون (مَحْبَب) (فَعْلَلا) منه(٢).

رابعا- قطع همزة الوصل في الأعلام المنقولة.

ذكر سيبويه أن الأفعال المبدوءة بهمزة وصل إذا سُمِّيَ بها قُطعت همزاتها، فقال:((وإذا أردت أن تجعل اقتربت اسما قطعت الألف، كما قطعتَ ألف (إِضرِب) حين سميتَ به الرجل، حتىٰ يصير بمنزلة نظائره من الأسماء: نحو إِصْبِع))(٣).

---

(١) من الطويل، للأعشىٰ في ديوانه ص: ١٠٠، والمنصف. ١: ١٤٢.

(٢)انظر: المنصف. ١: ١٤٣.

(٣)الكتاب٣/ ٢٥٦.

وقطعُ الهمزة واجب عند سيبويه، كما قال:((وإذا جعلت (إضرب) أو (أقتل) اسما لم يكن له بدٌّ من أن تجعله كالأسماء، لأنك نقلت فعلا إلىٰ اسم))(١).

وخالف في ذلك الفراء فأجاز القطع والوصل(٢)، ويؤيد ما ذهب إليه سيبويه السماع والقياس.

فأما السماع، فقول الشاعر:

أَشْلَىٰ سَلُوقِيَّةً بَاتَتْ وَبَاتَ بِهَا بِوَحْشِ إِصْمِتَ فِي أَصْلاَبِهَا أَوَدُ(٣).

بقطع همزة (إصمت)، فإن أصله فعل أمر، ثم نُقِلَ إلىٰ عَلَم، فَسُمِّيَ المكان بالفعل، ولذلك أعربه، ولم يصرفه للتعريف والتأنيث، والمسموع في مضارع "صمت يصمُت" بالضم؛ فكان القياس أن يقول (أُصمت) بضم الهمزة، لكنه كسر هنا، إما لغةً، أو من تغيير الأسماء، مُصاحبًا لقطع الهمزة في التسمية(٤).

وأما القياس: فإنما وجب قطع الهمزة ليصير المنقول بمنزلة ما نُقِل إليه؛ لأنه قد خرج من باب الفعلية إلىٰ الاسمية، كما علل سيبويه في نصه السابق؛ ليصير المنقول علىٰ هيئة نظائره في الباب الذي نُقل إليه، كما أن في قطع الهمزة دلالة علىٰ النقل(٥).

---

(١)انظر: شرح الكافية الشافية ٣/ ١٤٦٧.

(٢)نقل عنه ذلك ابن خالويه. انظر: الألفات. ص: ٤٧.

(٣)من البسيط، للراعي النميري في ديوانه ص٦٩، و أمالي ابن الحاجب ١/ ٣٤١، وشرح المفصل١/ ١٠٢-١٠٣، وخزانة الأدب ٧/ ٣٢٤. قوله: "أشلىٰ"، أي: دعا، يقال: أشلىٰ الكلب إذا دعاه، وآسده إذا أغراه بالصيد. و"سلوقية": منسوبة إلىٰ "سلوق"، وهي قرية، و"إصمت": اسم فلاة بعينها، وهو موضع الشاهد، فإنه منقول عن فعل أمر.

(٤)انظر: انظر: أمالي ابن الحاجب١/ ٣٤١، وشرح المفصل١/ ١٠٣.

(٥)انظر: الكتاب٣/ ٢٥٦، وشرح المفصل١/ ١٠٣.

أو ليدل علىٰ أنها ليست كالهمز التي كانت في الفعل قبل التسمية، وأنها بمنزلة حرف من نفس الكلمة(١).

أو أنها عادت إلىٰ قياس الهمز في الأسماء، وهو القطع(٢).

وكل هذا راجع إلىٰ اختصاصه بحال لا يكون في غيره.

وقطع الهمزة هنا مبنيٌّ علىٰ نقل الفعل دون ضميره، وأما نقله مع ضميره فيجوز فيه الوصل، لأنك سميت بالجملة، والمحكيّ لا يُغيّر(٣).

دليل ذلك ما قاله ابن جني:" وقطع الهمزة من (إصمت)-اسم فلاة- مع التسمية به خاليا من ضميره، هو الذي شجع النحاة علىٰ قطع نحو هذه الهمزات إذا سُمِّي بما هي فيه"(٤).

وتغيير الهمزة عن أكثر النحويين خاص بالأفعال المنقولة إلىٰ العلمية، أما الأعلام المنقولة من أسماء مبدوءة بهمزة وصل فلا تُغيّر همزتها، كما قال سيبويه: ((فإذا سميت بإمرىء رجلا تركته علىٰ حاله، لأنك نقلته من اسم إلىٰ اسم، وصرفته لأنه لا يشبه لفظه لفظ الفعل))(٥).

وعلة ذلك كما يفهم من كلامه أنها باقية علىٰ بابها من الاسمية، فالعلمية لم تغيّرها من بابها إلىٰ باب آخر، فلا داعي إلىٰ تغيير همزتها؛ لأنها لم تزل عن

---

(١)انظر: الإنصاف١/ ٣٤٠.

(٢)انظر: شرح الكافية الشافية ٣/ ١٤٦٧.

(٣)الكتاب٣/ ١٩٩.

(٤)انظر: المبهج في تفسير أسماء شعراء ديوان الحماسة. ص: ٩.

(٥)الكتاب٣/ ١٩٩.

الاسمية، فكأنها مُبقاة علىٰ حالها. كما قال أيضا: ((ولو سميته انطلاقا لم تقطع الألف، لأنك نقلت اسما إلىٰ اسم))(١).

لم يخالف في ذلك من المتقدمين والمتأخرين سوىٰ ابن الطراوة، فنقل عنه ابن عقيل أنه يذهب إلىٰ أن الأعلام المنقولة من أسماء مبدوءة بهمزة وصل تُقطع همزتها؛ لأنها خرجت عن بابها، وبعدت عن شبه الافعال، فإذا سميت بانطلاق مثلا علىٰ مذهبه قطعت الهمزة؛ لأنه كان همزة وصل لما كان جاريا علىٰ الفعل، وقد خرج عن ذلك بالعلمية(٢).

والقياس يرجح ما ذهب إليه ابن الطراوة من تعميم الحكم في قطع الهمزة للعلم المنقول، سواء من الفعل أو الاسم المبدوء بهمزة وصل؛ لنقله من كونه جاريا علىٰ الفعل إلىٰ كونه علمًا، كما قال الصبان: ((لأن المبدوء بهمزة وصل فعلا كان او غيره إذا سمي به يجب قطع همزته))(٣).

بدليل قطعها في النداء؛ لأنها صارت جزءا من الاسم، ولا يجوز وصلها نظرا لأصالتها، كلفظ الجلالة، فإن لها خواص ليست لغيره، وكذا في (أل) علما علىٰ الأداة الخاصة بالتعريف، أو غيره، إذا كتبت منفردة مقصودا بها ذاتها، وكذا قطعها في (يوم الإثنين)، لأنه صار علمًا علىٰ ذلك اليوم(٤).

---

(١)الكتاب٣/ ١٩٩، وانظر أيضا: شرح السيرافي٣/ ٤٦٣.

(٢)انظر: المساعد ٣/ ٥٠-٥١.

(٣)انظر: حاشية الصبان ٣/ ٢١٥.

(٤)انظر: حاشية الخضري٢/ ١١٨، وحاشية النحو الوافي١/ ٣٠٦

ولولا الوحشةُ من مخالفة سيبويه لنصرتُ قول ابن الطراوة نصراً مؤّزراً، وجلوت مذهبه في منصة التحقيق مفسِّراً! ولكن النفس إلىٰ نصرة سيبويه أميل، موافقة للسواد الأعظم من المتقدمين والمتأخرين(١).

خامساً- إمالة ما لا يستحق الإمالة.

ومن ذلك مثلا إمالتهم ألف (الحَجّاج) في الرفع والنصب، إذا كان علمًا، في نحو: (هذا الحجّاجُ) و(رأيت الحجّاجَ)، وقد ذكره سيبويه في باب (ما أميل علىٰ غير قياس، وإنما هو شاذ) :((وذلك الحجّاج، إذا كان اسما لرجل، وذلك لأنه كثُر في كلامهم، فحملوه علىٰ الأكثر؛ لأن الإمالة أكثر في كلامهم. وأكثر العرب ينصبه ولا يميل ألف حجّاج إذا كان صفة، يجرونه علىٰ القياس))(٢).

وإنما شذت إمالة (الحجّاج)، في حالة الرفع والنصب؛ لأنه لا شيء يُوجبها، فليس فيه من أسباب الإمالة، من كسرة، أو ياء، فأما إذا قلت: (مررت بالحجّاج)، فالإمالة سائغة، وليست شاذة؛ لأجل كسرة الإعراب.

وإنما أُمِيل في حالة الرفع والنصب شذوذا؛ لكثرة الاستعمال، فالإمالة أكثر في كلام العرب، والتّغيير في الأعلام كثير، فَتَنَاسَبَا ، فحملوه علىٰ الأكثر. وهذا مراد سيبويه(٣).

---

(١)انظر موافقة سيبويه في : شرح السيرافي ٣/ ٤٦٣، وما ينصرف وما لا ينصرفً:٢٦، واللباب١/ ٥٠٧، وشرح الكافية الشافية٣/ ١٤٦٦، وتذكرة النحاة. ص: ٣٣١، وشرح ابن الناظم علىٰ الألفية:٦٥٣، والمساعد٣/ ٥٠.

(٢) الكتاب ٤/ ١٢٧.

(٣) انظر: شرح المفصل٥/ ٢٠١.

والمبرد يرىٰ أنهم إنما أمالوا (الحجّاج) إذا كان علمًا؛ للفرق بين المعرفة والنكرة، والاسم والنعت، لأن الإمالة أكثر في كلامهم، ، بدليل أنه إذا كان صفة، نحو قولك: (رجل حجّاج) للرجل يكثر الحِجّ، أو يَغْلِب بالحُجّة، فإنه لا تسوغ فيه الإمالة لفقد سببها، إلا في حال الجر وليس بالحَسَن، والفتح أحسن وأقيس(١).

سادسًا- الحكاية.

اشترطوا في المعرفة التي تُحْكَي أن يكون تعريفها بالعلمية، لكثرة استعماله، فاختُصّ بحال لا يكون في غيره، كما قال ابن مالك: (والعَلَمَ احْكِيَنّهُ...) (٢)، فتقول: (مَنْ زيدٌ؟) إذا قيل: (جاء زيد) : و(مَنْ زيدًا؟) إذا قيل: (رأيت زيدًا) : و(مَنْ زيدٍ؟) إذا قيل: (مررت بزيدٍ)، فتأتي به علىٰ إعراب الكلام الأول في اللفظ، وإن كان إعرابه في التحصيل غير ذلك(٣).

فلو كان الاسم غير عَلَمٍ لم تجُز حكايته. فإذا قيل: (رأيت أخاك) قلتَ: (مَن أخوك؟) أو (مررت بالرجل) قلتَ: (من الرجلُ؟) فترفعُه، لا غير، ولا يُحْكَىٰ إلا علىٰ قول من قال: (دعنا من تمرتان)، وقد قيل له: (ما عنده تمرتان)، و(ليس بقرشيًا)، لمن قال: (أليس قرشيًا؟) وهو قليل ضعيف لا يُبنَىٰ علىٰ مثله قياس، والواجب الرفع؛ لأنه ليس بِعَلم(٤).

---

(١) انظر: المقتضب٣/ ٥١، وشرح المفصل٥/ ٢٠١.

(٢) انظر: ألفية ابن مالك بشرح ابن الناظم. ص: ٥٣٠.

(٣) انظر: المقاصد الشافية٦/ ٣٣٨.

(٤) انظر: الأصول في النحو لابن السراج٢/ ٣٩٥.

ولذلك قال سيبويه: ((وأما بنو تميم فيرفعون علىٰ كل حال، وهو أقيس القولين، فأما أهل الحجاز فإنهم حملوا قولهم علىٰ أنهم حكوا ما تكلم به المسئول، كما قال بعض العرب: دعنا من تمرتان، علىٰ الحكاية لقوله: ما عنده تمرتان. وسمعت عربيا مرة يقول لرجل سأله فقال: أليس قرشيا؟ فقال: ليس بقرشيا، حكاية لقوله. فجاز هذا في الاسم الذي يكون علمًا غالبًا علىٰ ذا الوجه، ولا يجوز في غير الاسم الغالب كما جاز فيه، وذلك أنه الأكثر في كلامهم، وهو العَلَم الأول الذي به يتعارفون))[1].

فلما غُيِّرت الأعلام في ذواتها، جاز أن تغيّر في إعرابها. فمن هنا جاز في الحكاية: (مَنْ زيدا؟) في جواب: (لقيت زيدا ، ومَنْ زيدٍ؟) في جواب: (مررت بزيدٍ)، ولم يجز ذلك في الرجل والغلام ونحوهما مما ليس بعَلَم، هكذا نقله ابن جني عن شيخه أبي عليّ، وهو الصواب[2].

**** **** ****

(١) الكتاب٢/ ٤١٣.

(٢) انظر: المنصف شرح كتاب التصريف. ١: ١٤٣.

المسألة التاسعة- اختصاص لفظ الجلالة (الله) بحال لا يكون في سائر الكلام

لفظ (الله) عَلَمٌ لا يطلق إلا علىٰ المعبود بحق، مرتجل عند الأكثرين(١)، اسم وليس صفة، اختُصّ – لكثرة استعماله- بخواصّ تميزه عن غيره من الأعلام، لا تكون في غيره، كما قال سيبويه رحمه الله:((فقد صرفوا هذا الاسم علىٰ وجوه لكثرته في كلامهم، ولأن له حالا ليست لغيره))(٢).

وإذا كانت الأسماء الأعلام لها من الخصائص ما ليس لغيرها، فكيف لا يكون لهذا الاسم جل مُسمّاه وهو علم الأعلام ومعرفة المعارف؟(٣).

تلك الخواص أجمل أهمَّها الأنباريُّ في قوله: ((والتفخيم في اللام من (الله) من خواص هذا الاسم، فإن لهذا الاسم (جلّ مسماه) من الخواص ما ليس لغيره، فمنها التاء في القسم، نحو: تالله، ولا يقال: تا الرحمن ولا تا الرحيم، ومنها ها التي قامت مقام واو القسم، نحو(لا ها الله)، أي: (لا والله). ولا يقال ذلك في غيره من الأسماء. ومنها جواز قطع الهمزة منه في النداء نحو ي ألله. ومنها نداؤهم إياه من غير إدخال(أيها) فيه نحو ياالله بخلاف كل ما فيه الألف واللام، نحو الرجل والغلام. ومنه إعمال حرف الجر فيه مع الحذف في القسم ،نحو: اللهِ لأفعلن، أي: والله. ومنها دخول الميم المشددة في آخره عوضا عن(يا) في أوله، نحو: اللهم))(٤).

---

(١)انظر: البحر المحيط في التفسير ١/ ٢٧.

(٢)الكتاب٢/ ١٩٧، وانظر: البسيط في شرح جمل الزجاجي٢/ ٩٣٤.

(٣)انظر: البيان في غريب إعراب القرآن١/ ٣٤.

(٤)البيان في غريب إعراب القرآن١/ ٣٤.

ومن خلال نص الأنباري السالف الذكر نجد أن خواص هذا الاسم النحوية متعددة، وأكثرها جاء في بابين: القسم، والنداء.

ففي باب القسم مثلا اختُص بخصائص لا تكون إلا له، منها ما يتعلق باختصاصه بدخول بعض حروف القسم، كدخول التاء التي لا تدخل إلا علىٰ لفظ(الله) خاصة، كما ذكر سيبويه في قوله: ((ولا يُجَاوز بها- يعنىٰ: لات- هذا الحين رفعتَ أو نصبتَ، ولا تُمَكَّن في الكلام كتمكُّن ليس، وإنما هي مع الحين كما أن لدن إنما يُنصب بها مع غدوة، **وكما أن التاء لا تَجُرّ في القسم، ولا في غيره إلا في (الله)، إذا قلت: تالله لأفعلن**))[1].

والسرّ في هذا الاختصاص أن التاء في المرتبة الثالثة في حروف القسم؛ لأنها بدل من واو القسم التي هي بدل من الباء، فلما ضعُفت بَعُدت عن أخواتها ولم تتصرف تصرُّفَها، فلم تدخل إلا علىٰ (الله) لشرفه، ولأنه هو الاسم في الاصل، والباقي من أسمائه في الأصل صفات[2].

أو أنه لكثرة استعمال هذا اللفظ في القسم به طُلِب له حرف يخصه، فكان ذلك الحرف الذي هو بدل من الواو[3].

يقول ابن مالك:((ولما كان إقسامهم بـ"الله" أكثر من غيره خص في القسم بدخول التاء عليه))[4].

---

(١) الكتاب١/ ٥٨.

(٢) انظر: اللباب في علل البناء والإعراب١/ ٣٧٥.

(٣) انظر: شرح المفصل ٥/ ٢٥٠.

(٤) شرح الكافية الشافية٢/ ٨٦٥.

وقد يُقال: إن العرب جعلت التاء مختصة بلفظ (الله) في القسم تيّمنًا بالابتداء بذكره أولا، بخلاف الباء؛ لأنها لتعلّقها بفعل القسم المحذوف (أقسم أو أحلف) لم يكن فيها في الحقيقة ابتداء الكلام، والواو مُوهمة للعطف، فليست خالصة للقسم، فقبلها كلام(١).

ولا يُخرجها عن اختصاصها بلفظ (الله) ما حكاه الأخفش من دخولها علي (ربّ) في: (تَرَبِّي وتَرَبِّ الكعبة)(٢)، وحكي غيره: (تالرّحمنِ) و(تَحَيَاتِكَ)(٣)؛ لأن هذا شاذ لا يؤبه له، أو لعل الذي قاله ليس فصيحًا(٤).

-كما اختُص هذا اللفظ الشريف بدخول لام القسم عليه، قال سيبويه: ((وقد يقول بعض العرب: (لله لأفعلن)، كما تقول: تالله لأفعلن))(٥).

ففي كلامه اختصاص ضمني صرح به ابن أبي الربيع في قوله: ((وأما اللام فلا تدخل إلا علىٰ اسم الله تعالىٰ))(٦).

والسرّ في اختصاصها بهذا اللفظ، كالسرّ في اختصاص التاء، أنها لمّا لم تكن أصلا موضوعة لذلك، لم تتصرف تصرّف حروف القسم، فلم تدخل إلا علىٰ اسم الله تعالىٰ(٧).

---

(١)انظر: التخمير٤/ ٢٥-٢٦، وخلاصة القول في الخصائص النحوية للفظ الجلالة.ص: ٣٣٠.

(٢)انظر: شرح الكافية الشافية ٢/ ٧٩٢.

(٣)انظر: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك٢/ ٧٤٣.

(٤)انظر: البسيط٢/ ٩٢٧.

(٥)الكتاب٣/ ٤٩٩.

(٦)البسيط ٢/ ٩٢٧.

(٧)انظر: شرح الجمل ١/ ٥٢٥.

وإنما تأتي في لفظ الجلالة للتعجب من المقسَم عليه، فتقول: (للهِ لأضربنك)، إذا كنت متعجبًا من الضرب، كما دخلت اللام في النداء للتعجب في (يا لَزيدٍ) إذا كنت متعجّبًا منه، قال امرؤ القيس:

فَيا لَكَ مِنْ لَيْلٍ كَأَنَّ نُجُومَهُ .....(١).

فلما استقرت في النداء للتعجب، وباب النداء والقسم من أبواب التغيّر- تتغير فيهما الأسماء كثيرا- جعلوا اللام في القسم إذا أرادوا التعجب(٢).

وحالُها في إفادة معني التعجب حال التاء أيضا، كما قال سيبويه: ((وقد تقول: تالله! وفيها معنىٰ التعجب، وبعض العرب يقول في هذا المعنىٰ: لله، فيجيء باللام، ولا تجيء إلا أن يكون فيها معنىٰ التعجب))(٣).

❖ -ومن خصائص لفظ الجلالة لكثرة استعماله أيضًا التعويض عن حرف القسم المحذوف، ولا يصح التعويض عنه مع غيره، وهذا التعويض أحد ثلاثة أشياء: هاء التنبيه، مثل: (لا ها الله ذا)، وهمزة الاستفهام، نحو: (آلله لأفعلن؟) وقطع همزة الوصل، نحو: (فألله لأفعلن)، ولا تستعمل هذه الأعواض إلا في اسم الله تعالىٰ(٤).

❖ ومن خصائصه أيضا في باب القسم إضمار الجار وإعماله من غير عوض، حكىٰ سيبويه ذلك عن بعض العرب قولهم : (اللهِ لأفعلن)، وذلك أنه

---

(١)صدر من الطويل ، عجزه: بِكُلِّ مُغَارِ الفَتْلِ شُدّتْ بِيَذْبُلِ. انظر ديوانه ص: ١٩.

(٢) انظر: البسيط ٢/ ٩٢٧-٩٢٨.

(٣) الكتاب٣/ ٤٩٧.

(٤) انظر: شرح التسهيل٣/ ١٩٩، وارتشاف الضرب٤/ ١٧٦٧.

أراد حرف الجر، وإياه نوىٰ، فجاز حيث كثر في كلامهم، وحذفوه تخفيفا وهم ينوونه... وإنما فعلوا ذلك به حيث غيّروه لكثرته في كلامهم، فغيّروا إعرابه كما غيّروه(١).

❖ وحكىٰ الأخفش في (معانيه) أن من العرب من يجر اسم الله مُقسَمًا به، دون جارّ موجود، ولا عِوَض(٢).

❖ وذكر غيره من الثقات أنه سمع بعض العرب يقول: (كلّا، اللهِ لآتينك)، يريد: (كلا والله)(٣).

وأنشدوا علىٰ جرّه دون حرف ولا عوض قول الشاعر:

أَلاَ رُبَّ مَنْ تَغْتَشُّهُ -اللهِ- نَاصِحٌ ومُؤْتَمَنٍ بالغَيْبِ غَيْرِ أَمِينِ(٤).

وخالف في ذلك المبرد، فلم يجز إضمار الجار وبقاء عمله بلا عوض، مع لفظ الجلالة؛ محتجا بأن حروف الجر لا تُضمر بلا عوض، وغلّط ما نقله سيبويه، والوجه عنده نصب المقسم به إذا حذف حرف الجر؛ لأن الفعل يصل فيعمل، تقول: (اللهَ لأفعلن)، لأن المراد: (أحلف الله لأفعلن)(٥).

(١) الكتاب٣/ ٤٩٨، وانظر: الإنصاف ١/ ٣٩٣- مسألة: ٥٧.

(٢)انظر: معاني القرآن (١/ ١٨٤، ٢٤٣). تحقيق د/ فائز فارس .

(٣)انظر: شرح التسهيل٣/ ٢٠٠، والتذييل والتكميل١١/ ٣٤٧.

(٤)من الطويل، والشاهد علىٰ هذه الرواية التي لم أقف عليها إلا في التذييل والتكميل١١/ ٣٤٧، وسيبويه يرويه هكذا: ألا ربّ من تغتشّه لك ناصح علىٰ تنكير "من" ووصفها بناصح، وعليه فلا شاهد علىٰ هذه الرواية. انظر: الكتاب ٢/ ١٠٩.

(٥)انظر: المقتضب٢/ ٣٢٠-٣٢١.

ويُرَدُّ عليه أن حرف الجر وإن كان محذوفًا في اللفظ، فإنه في تقدير الثبات، وإذا كان كذلك مَنع الفعل من الوصول، كما يمنعه وهو ثابت(١).

وهذا الحذف لحرف الجر وبقاء عمله من غير تعويض في القسم لا يكون إلا مع (الله) عند البصريين، وقاسه الكوفيون مع كل قَسَمٍ(٢).

❖ ومن خواصه أيضا كثرة التغييرات والتصرفات فيه في القسم، فقد ذكر قطرب وغيره من أصحاب العربية: أن هذا الاسم لكثرة دوره في الكلام واستعماله قد كثرت فيه اللغات. فمن العرب من يقول: (والله لا أفعل)، ومنهم من يقول: (لاه لا أفعل)، ومنهم من يقول: (واللهْ) بإسكان الهاء وترك تفخيم اللام، ومنهم من يقول: (واهِ لا أفعل)(٣).

وأما خصائصه في باب النداء فأظهرُها :

-صحةُ اجتماع (يا) في النداء مع (أل)، تقول: يا الله، وعلل ذلك سيبويه بأن الألف واللام لا يفارقانه، وهما فيه عوض من همزة (إله)، فصارت بذلك كأنها من نفس الكلمة(٤)، فقال: ((واعلم أنه لا يجوز لك أن تنادىٰ اسما فيه الألف واللام البتة؛ إلا أنهم قد قالوا: يا الله اغفر لنا، وذلك من قبل أنه اسم يلزمه الألف

(١)انظر: المسائل البصريات٢/ ٩١٢.

(٢)انظر: الإنصاف ١/ ٣٩٣.

(٣)انظر: اشتقاق أسماء الله . ص: ٢٩، وأمالي ابن الشجري ٢/ ١٩٨.

(٤)انظر: المقاصد الشافية٥/ ٢٨٩.

واللام لا يفارقانه، وكثر في كلامهم فصار كان الألف واللام فيه بمنزلة الألف واللام التي من نفس الحروف))[1].

فأثبتوها للعلتين: كثرة الاستعمال، وكون الألف واللام ليست للتعريف، وإنما هنا بدل من همزة (إله) في الأصل[2].

-وقطع همزة (أل) في النداء، تقول: يا أللهُ، أو وَصْلُها، نظرا إلىٰ أصلها، وأما قطعها فللإعلام بأن (أل) هنا مخالفة لسائر الأسماء الأخرىٰ؛ لأنها لما كانت لازمة عوضا عن الهمزة المحذوفة صارت كأنها من نفس الكلمة، كما سبق.

قال سيبويه : ((كما قالوا: يا أللهُ، حين خالفت ما فيه الألف واللام))[3].

وفسّره الرماني- وما أجمل تفسيره- بأنه لما خرجَ عن نظائره في النداءِ بإثبات الألفِ واللام فيه؛ اقتضىٰ أن تُثبتَ ألفُه؛ لأنها قد صارت بمنزلة ما هو من نفسِ الاسمِ، إذ يُثبتان جميعـًا في النداءِ، فكلُّ ما خرجَ عن أخواتهِ بوجهٍ جازَ أنْ يخرجَ بمقتضىٰ ذلك الوجه أيضـًا؟[4].

وهذا من خصائص لفظ (الله) التي لا تأتي مع غيره في سائر الكلام، كما قال ابن الوراق: ((وَاعْلَم أَنَّك إِذا ناديته تَعَالَىٰ قطعت أَلفه: (يَا أَلله اغْفِر لي)، وَإِنَّمَا قطعت الْألف لتدل بقطعها أَنَّهَا فِي هَذَا الْموضع قد خَالَفت سَائِر مَا فِيهِ الْألف وَاللَّام، لِأَن هَذَا اسْم قد نُودي نِدَاء مَا فِيهِ الْألف وَاللَّام أَصْلِيَّة، فَوَجَبَ أَن يُؤْتىٰ

(١)الكتاب٢/ ١٩٥.

(٢)انظر: توجيه اللمع. ص: ٥٧٧.، والكناش١/ ١٦٦.

(٣)الكتاب٢/ ٢٧٥.

(٤)انظر: شرح الرماني بتحقيق سيف العريفي. ص: ٧٠١.

بلفظها علىٰ لفظ الْألف وَاللَّام الْأَصْلِيَّة، **ليطابق لَفظهَا الحكم الَّذِي قد اخْتصّت بِهِ**، إِن شَاءَ الله))[1].

-التعويض من (يا) في النداء بالميم المشددة، تقول: (اللهمّ).

ووجه المناسبة بين الميم و(يا) حتىٰ تُقامَ مقامها- أن (يا) لما كانت من حروفِ المَدّ، والميمُ فيها غُنَّةٌ تشبه حرف المدّ، وكانت كل واحدة منهما حَرفين، جازَ أن يَنوب أَحدُهما عن الآخَرِ ويدلّ علىٰ أنَّها عوضٌ أيضـًا، أنّها في موضعِ غيرِ المُعَوّضِ منه، وهذا شأنُ العِوض[2].

وشُدِّدت الميم لأنها عوض عن أداة النداء (يا) وهو بحرفين، وفُتحت الميم لأن الحروف أصلها السكون، فإذا زيدت الميمان، وهما ساكنان، لم يجز الجمع بين ساكنين، فحُركت الميم الثانية بالفتح لالتقاء الساكنين، وصار الفتح أولىٰ لخفته وثقل التشديد[3].

والتعويض هنا بالميم المشددة مذهب البصريين، وذهب الكوفيون إلىٰ أن (الميم) ليست عوضا من (يا) وإنما هي مختصرة من (أمّ) وأصل الكلام: (يا الله أمّنا بخير)، إلا أنهم لما كثر استعمالهم لذلك، وجرىٰ في ألسنتهم، حذفوا بعض الكلمة للتخفيف، كما قالوا: (هلمّ) في: (هل أم)، و (ويلمه) في: ويل أمه، و(عم صباحًا) في: (أنعم صباحًا)، و (أيشٍ) والأصل: (أيّ شيءٍ؟) وذلك كثير.

ولو كانت عوضًا من (يا) لم يجمع بينهما، لكن العرب جمعت بينهما في:

---

(١)علل النحو. ص: ٣٤٣.

(٢)انظر: التبيين عن مذاهب النحويين. ص: ٤٥٠.

(٣)انظر: علل النحو. ص: ٣٤٣.

إِنِّي إِذا مَا حدثٌ ألمَّا أَقُول يَا اللهمَّ يَا اللهما[1]

فدل علىٰ أنها غير عوض؛ لأن العرب لا تجمع بين العوض والمعوض منه[2].

وقول البصريين أصوب، لأن المستفاد من قولك: (اللهم)، هو عين المستفاد من قولك: (يا الله)، فلو كان في الكلام معنىٰ زائد لَعُلِم، كما أنه يستحسن أن يقال: (اللهم أمّنا منك بخير)، فلو كانت الميم المراد بها ما ذكر، لحصل في الكلام الذي ذكرناه تكرار، والتكرار مستقبح، وكل ما قدّره الكوفيون لا دليل عليه، فوجب اطّراحه، وما جاء من الجمع بينهما فضرورة، أو شاذ لا يقاس عليه، وقد أفسد مناصرو البصريين دعوىٰ الكوفيين بأشياء كثيرة، فلا حاجة إلىٰ إيرادها[3].

**** **** ****

(١)انظر: الكتاب ١/ ٢٥،٢/ ١٩٦، والإنصاف مسألة ٤٧. ١/ ٣٤١، والتبيين. ص: ٤٥١.

(٢) من الرجز المشطور، لأبي خراش الهذلي في شرح أشعار الهذليين٣/ ١٣٤٦، والشاهد فيه واضح. ينظر هذا البيت في: نوادر أبي زيد ١٦٥، والمقتضب ٤/ ٢٤٢، والإنصاف١/ ٣٤١.

(٣)انظر: علل النحو. ص: ٣٤٤، والمقاصد الشافية٥/ ٢٩٢.

المسألة العاشرة- اختصاص(مِنْ) الجارة في القَسَم بـ(رَبِّي)

(مِنْ) في القسم بمنزلة الواو والباء، وتشارك حروف القسم في بعض الأحكام، كـ(حذف فعل القسم) فلا يجوز ذكر الفعل معها، كما لا يجوز ذكره مع واحد من هذه الحروف.

غير أنها تختص في القسم بالرَّبِّ، نحو: (من ربّي لأفعلن)، فلا يقولون: (مِن الله)، كأنهم اختصوا بعض الأسماء ببعض الحروف، وذلك لكثرة القسم، تصرفوا فيه هذا التصرف، واستعملوا أشياء مختلفة(١).

وقد يقال: (مُن ربّي) بضم الميم، كأنهم جعلوا ضمها دلالة علىٰ القسم، كما جعلوا الواو مكان الباء دلالة علىٰ القسم، ولا تُضمّ ميمُها إلا مع القسم(٢).

حكىٰ سيبويه عن العرب، فقال: ((واعلم أن من العرب من يقول: (مِن ربي لأفعلن ذلك)، و(مُن ربي إنك لأشرٌّ)، يجعلها في هذا الموضع بمنزلة الواو والباء، في قوله: والله لأفعلن. ولا يدخلونها في غير (ربي)، كما لا يدخلون التاء في غير الله... ولا تدخل الضمة في (من) إلا ههنا، كما لا تدخل الفتحة في (لدن) إلا مع (غدوة) حين تقول: لدن غدوة إلىٰ العشي))(٣).

أراد أن يعرفك أن بعض الأشياء يختص بموضع لا يفارقه(٤).

---

(١)انظر: شرح الكتاب للسيرافي ٤/ ٢٤٠، والجنىٰ الداني. ص: ٣١٥.

(٢)انظر: شرح المفصل٤/ ٤٩٤، ٥/ ٢٥٥.

(٣)الكتاب٣/ ٤٩٩.

(٤)انظر: شرح الكتاب للسيرافي ٤/ ٢٤٠.

وكاختصاص (مِن) في القسم بـ (الرّبِّ) اختصاص التاء واللام بـ (الله)، نحو: ﴿قالُوا تَاللهِ لَقَدْ آثَرَكَ اللهُ عَلَيْنا﴾[1]، و(للهِ لأفعلن)، وكما شذ دخول (من) علىٰ (الله) شذ دخول التاء علىٰ الرِّبّ[2].

و(مِنْ) هنا يحتمل أن تكون (مِن) التي للجر، فيكون كسر الميم أصلا، وضمها عارض دلالة علىٰ القسم.

ويحتمل أن تكون مُنْتَقصة من (ايْمُن)، استُدل علي ذلك بأن هذه الكلمة قد اتسعت فيها العرب بالتغيير والحذف؛ فقالوا: ايمن وايم، فـ"من" بقية (ايْمُن).

وهذا أولىٰ من جعلها حرف خفض؛ لأنه لم يستقر ذلك في موضع من المواضع[3]، فَعَلَىٰ هذا يكون الضم فيها أصلا، والكسر عارضا[4].

والظاهر من أمرها أنها (من) الجارة، أُدخلت في القسم مُوْصِلَة لمعنىٰ الفعل، علىٰ حدّ إدخال الباء، تكثيرا للحروف؛ لكثرة استعمال القسم. وهي إما لابتداء الغاية، وإما للتعليل[5].

وليست منتقصة من (ايْمُن)؛ لدخولها علىٰ الرَّبّ، و(ايْمُن)، لا تدخل عليه. وبأنها لو كانت اسماً لأعربت؛ لأن المعرب لا يزيله عن إعرابه حذف شيء منه.

ومنهم من يحذف نونها تشبيها بحروف اللين، إذا وقع بعدها لام التعريف، وحينئذ تختص باسم الله كالتاء، فيقولون: (مُ الله)، و(مِ الله)[6].

**** **** ****

(١) سورة يوسف ١٢/ ٩١.

(٢)انظر: شرح التسهيل٣/ ١٤٠، وتمهيد القواعد٦/ ٢٨٨٥.

(٣)انظر: التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل ١١/ ١٥٨.

(٤)انظر: شرح المفصل٥/ ٢٥٦.

(٥)انظر: الجنىٰ الداني في حروف المعاني . ص: ٣٢١، وهمع الهوامع٢/ ٤٨١.

(٦)انظر: شرح المفصل٥/ ٢٥٦.

المسألة الحادية عشرة-اختصاص (ليت شعري) بحال لا يطرد مع غيره.

ذكر سيبويه أن مما قد يختصونَ الشيءَ بما لا يكون لنظائرِهِ قولهم: (ليت شعري)، فقال:((ويستخفون الشيء في موضع، ولا يستخفونه في غيره. وذلك قولهم: ما شعرت به شعرة، وليت شعريٰ))[1].

يعني أن مصدر (شعرت) إنما هو (شِعرة)، وهي مع (ليت) بحذف التاء حذفا لازما؛ إذ قالوا: (ليت شعري)، والمراد: (ليت شعرتي)، أي: (علمي ومعرفتي)، وإنما حذفوا التاء مع الإضافة تخفيفا لكثرة الاستعمال، وَأَنه صَار كالمثَل، حَتَّىٰ لَا يُقال: (لَيْتَ عِلْمي)، وصار بمنزلة قولهم: (ذهب فلان بعُذْرة امرأته) إذا افتضّها، ثم يقال للرجل إذا بنىٰ بالمرأة: (هذا أبو عُذْرها)، فيحذفون الهاء؛ والأصل فيه: (عذرة المرأة)، واستخفوا بطرح الهاء مع الأب خاصة حين جرىٰ في كلامهم مثلا، وكثر استعمالهم له[2].

قَالَ سِيبَوَيْهِ: ((وقالوا: ليت شعري، في هذا الموضع، استخفافا؛ لأنه كثر في كلامهم، كما قالوا: ذهب بعُذْرتها، وقالوا: هو أبو عُذْرها، لأن هذا أكثر وصار كالمثل، كما قالوا: تسمع بالمعيدي لا أن تراه[3]، لأنه مَثَلٌ، وهو أكثر في كلامهم من تحقير (مَعْدِيّ) في غير هذا المثل))[4].

كما التُزم حذف خبر (ليت) في قولهم (ليت شعري)، ذلك أن (شعري) مصدر مضاف إلىٰ الفاعل. فقولك: (ليت شعري) بمعنىٰ: (ليت علمي)، والمعنىٰ

---

(١)الكتاب١/ ٢١٠.

(٢)انظر: شرح السيرافي ٢/ ١٠٣، ٤/ ٤٢٧.

(٣) يروىٰ: تَسْمَعُ بالُمَعْيِدِيِّ خَيْرٌ مِنْ أنْ تَرَاهُ. ويروىٰ "لأنْ تَسْمَعَ بالمعيدي خير" و "أنْ تَسْمَعَ" ويروىٰ "تسمع بالمعيدي لا أن تراه" والمختار "أن تسمع". يضرب لمن خَبَرُه خَيْرٌ من مَرْآه، ودخل الباء علىٰ تقدير: تُحَدَّث به خير. انظر: مجمع الأمثال١/ ١٢٩.

(٤)الكتاب٤/ ٤٤.

(ليتني أشعر)، فـ(أشعر) هو الخبر، وناب (شعري) الذي هو المصدر عن (أشعر)، ونابت الياء في (شعري) عن اسم (ليت) الذي في قولك: (ليتني)[1].

و(أشعر) من الأفعال المتعدية، وقد يُعلق عن العمل، فيقال: (ليت شعري أزيد قام أم عمرو؟) و(ليت شعرىٰ هل رأيته؟)، فعند سيبويه أن الجملة بعد (شعري) في موضع خبر (ليت)[2].

وقيل: موضع الاستفهام وما بعده نصب بالمصدر، فهو داخل في صلته. والخبر محذوف، كأنك قلت: (ليت شعري أزيد ثمّ أم عمرو واقع؟) تقديره: (ليت علمي بهذا واقع). فـ(شعري) اسم (ليت) وخبرها محذوف، والجملة بعدها منصوبة بـ(شعرىٰ)، وأغنت عن الخبر[3].

وقد ناب معمول المصدر عن الخبر، فلم يُظهروا خبر (ليت) ههنا لسد معمول المصدر مسده، وصار ذلك كقولهم: (لولا زيد لأكرمتك) في حذف الخبر لسد جواب (لولا) مسده. وهذا أقيس لعدم العائد من الجملة[4].

أشار إلىٰ ذلك أبو عليّ في قوله: ((موضع: أعبد الله ثم أم زيد؟ علىٰ هذا نصب بالمصدر الذي هو (شعري)، وإنما جاز أن يكون نصبا؛ لأنه بمعنىٰ (علمتُ)، ولو لم يكن المصدر مما الفعل مأخوذ منه يجوز أن يُلغىٰ، لم يجز أن تكون الجملة التي هي استفهام بعدها في موضع نصب))[5].

**** **** ****

(١)انظر: شرح المفصل ١/ ٢٦١، والمقاصد النحوية١/ ١٨٣.

(٢)انظر: الكتاب ١/ ٢٣٦، وشرحه للسيرافي٢/ ١٣٥.

(٣)انظر: شرح السيرافي٢/ ١٣٥.

(٤)انظر: شرح المفصل ١/ ٢٦١.

(٥)التعليقة علىٰ كتاب سيبويه١/ ١٥٣.

المسألة الثانية عشرة-اختصاص القسم بفتح العين في (لَعَمْرُ الله).

(العَمْر) : (الحياة)، وفيه ثلاث لغات: (عَمْرو كفَلْس، وعُمْرو كقُفْل، وعُمُرو كعُنُق)، وهو مما يُقسم به، فيقال: (لعمرُ الله)، ومعنىٰ: (لعمر الله) الحَلِفُ ببقاء الله تعالىٰ ودوامه، فإذا قلت: (عمرَك اللهَ)، فكأنك قلت: (بتعميرك الله)، أي: (بإقرارك له بالبقاء)، وهو مرفوع بالابتداء مع اقترانه بلام الابتداء[1]، كقوله تعالىٰ: ﴿لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِي سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾ [2]، ويلزم حذف الخبر؛ استغناء عنه بجواب القسم، لطول الكلام، وأنه معلوم، والتقدير: (لعمرك قسمي)[3].

فإن حذفت لام الابتداء نصبت (عمرك) علىٰ فعل محذوف، ونصبت اسم الله، وفيه وجهان:

أحدهما- أن التقدير أسألك بتعميرك الله، أي: باعتقادك أو بإقرارك بقاء الله، فـ(تعميرك) مفعول ثان، و(الله) منصوب بالمصدر.

والثاني- أن يكونا مفعولين، أي: أسأل الله تعميرك[4].

كقول عمر بن أبي ربيعة:

أَيُّهَا المنكِحُ الثُّرَيا سُهَيلًا عَمْرُكَ الله كَيفَ يَلْتَقِيَانِ[5]

---

(١)انظر: توجيه اللمع. ص: ٤٨٤، وشرح المفصل ٥/ ٢٤٥.

(٢)سورة الحجر ١٥/ ٧٢.

(٣)انظر: شرح المفصل ٥/ ٢٤٥، وتوضيح المقاصد والمسالك ١/ ٤٨٨، والتصريح بمضمون التوضيح ١/ ٢٢٧.

(٤)انظر: اللباب في علل البناء والإعراب ١/ ٣٧٧.

(٥)من الخفيف، في ملحق ديوانه ص ٥٠٣؛ والمقتضب (٢/ ٣٢٨)، والشاهد فيه قوله: (عمرك الله)، حيث لم تأت هذه الجملة للقسم، بل للسؤال والطلب بإطالة عمره.

فليس علىٰ معنىٰ القسم، وإنما المراد: سألت الله أن يطيل عمرك[1].

و(العَمْر والعُمْر)، وإن كانا مصدرين، بمعنىٰ واحد، غير أنه استُعمل في القسم منهما مفتوح العين دون المضموم، فعين (لعمرك) مفتوحة في القسم لا غير، ويجوز ضمها في غيره[2].

ذلك أنهم قد يختصون بعض الألفاظ بأحكام، كما اختصوا (غدوة) بأن نصبوها بعد (لدن)، وكما اختصوا (بُكرة وغدوة) بمنع الصرف دون (ضحوة)، كذا اختصوا (لعمرك) بفتح العين.

فالعرب قد تُخيّر بين استعمالين فأكثر في موضع، ثم إذا خرجت إلىٰ غيره التزمت أحد الاستعمالين، وأهملت الأخر، وهذا شائع في كلامها، ألا ترىٰ أنها استعملت (نعم، وبئس) في الأصل علىٰ أوجه، فقالوا: (نَعِم، ونَعْمَ، ونِعِمَ ونِعْمَ)، وكذلك (بئسَ) وكلُّ فعل علىٰ فعل ثانيه حرف حلق، ثم لما نقلتهما إلىٰ إنشاء المدح والذم التزمت فيهما وجهًا واحدا، وكذلك (حبَّ) في التعجب، تُفتح حاؤها وتضم، فإذا جاءت بـ (ذا) التزمت الفتح، و(العَمْر والعُمْر) مستعملان، فإذا قالوا: (لعمرك)، التزموا فتح العين، إلىٰ غير ذلك مما لا يحصىٰ[3].

وإنما اختاروا الفتح مع القسم لكثرة الاستعمال ولطول الكلام، كأنه لكثرته اختاروا له أخف اللغات، ذلك أنه لكثرته في كلامهم أكثروا التصرف فيه، وتوخوا ضروبًا من التخفيف، وعلىٰ حسب تفاوت الكثرة يتفاوت التخفيف، فحذفوا الفعل في (بالله)، والخبر في (لعمرك)، ونون (ايْمُن) وهمزته في الدرج، ونون (مِن

(١)انظر: شرح المفصل ٥/ ٢٤٦.

(٢)انظر: اللباب في علل البناء والإعراب ١/ ٣٧٧.

(٣)انظر: المقاصد الشافية ٥/ ١٠-١١.

ومُن) في القسم، والجر بحرف القسم بغير عوض، والتعويض عنه بها التنبيه وهمزة الاستفهام في: (ها الله، وآلله)، والإبدال عنه تاء في (تالله)، وإيثار الفتحة علىٰ الضمة هي التي أعرف في (العُمْر)[1].

فهي عند عدم اللام يجوز فيها الفتح والضم، وكان ينبغي أن يجوزا مع وجود اللام، لكن خُص لكثرة الاستعمال في مصاحبة اللام بالفتح، لأنه أخفّ اللغتين[2].

قال سيبويه: ((ويقولون: العُمر والعَمر، لا يقولون في اليمين إلا بالفتح، يقولون كلهم: لعمرك))[3].

ذلك حين كثُر الحلف، فاختاروا أخفّ اللفظين، وتركوا الآخر الذي في معناه.

وقد ذكر سيبويه ذلك مع الألفاظ التي تختص بما لا يكون لنظائرِهِ، كـ لدُن وغدوة، وليت شعري... ليستدل بما ذكر من ذلك أنّ اللفظ قد تكون له حال لا تكون لنظيره لضرب من العلل[4].

**** **** ****

(١)انظر: شرح المفصل ٥/ ٢٤٩.

(٢)انظر: شرح التسهيل ٣/ ٢٠٢.

(٣)الكتاب ١/ ٢١٠.

(٤)انظر: شرح السيرافي٢/ ١٠٣-١٠٤.

المبحث الثاني: التنبيه على أصل متروك، وأثره في اختصاص الشيء بحال لا يكون لغيره في سائر الكلام.

المسألة الأولى- وقوع خبر(عسى) اسمًا صريحا في بعض التراكيب.

أشار إلىٰ ذلك سيبويه بقوله: ((وكما أن عسىٰ لها في قولهم: (عسىٰ الغُوَير أبؤسًا) حال لا تكون في سائر الأشياء))(١).

والمعلوم أن (عسىٰ) من أفعال الرجاء التي تعمل عمل (كاد) في رفع الاسم ونصب الخبر، وأن خبرها لا يكون إلا جملة فعلية، فعلها مضارع، مقرونًا بـ(أن) كثيرًا، كقوله تعالىٰ: {عَسَىٰ اللهُ أَنْ يَعْفُوَ عَنْهُمْ}(٢)، ونحوه كثير.

لكن في المَثَل الذي نقله سيبويه جاء خبرها اسمًا صريحا، والأصل: (عسىٰ الغُوَير أن يبأس)(٣)، فأُجريت مجرىٰ (كان) أو (صار) في مجيء خبرها اسما صريحا، كما قال سيبويه : ((كما جعلوا (عسىٰ) بمنزلة (كان) في قولهم: "عسىٰ الغوير أبؤسا"، ولا يقال: (عسيت أخانا...)، ومن كلامهم أن يجعلوا الشيء في موضع علىٰ غير حاله في سائر الكلام))(٤).

فسيبويه يرىٰ أن (أبؤسا) في مثل: (عسىٰ الغوير أبؤسا) خبر (عسىٰ)، علىٰ حذف مضاف، أي: (ذا أبؤس)(٥).

أما الكوفيون(٦)، ومعهم المبرد(٧)،

---

(١)الكتاب ١/ ١٥٩.

(٢)سورة النساء٤/ ٩٩.

(٣)انظر: شرح المفصل٤/ ٣٧٣، والتذييل والتكميل٤/ ٣٤٣.

(٤)الكتاب ١/ ٥١.

(٥)انظر: الكتاب ٣/ ١٥٨، والتذييل والتكميل٤/ ٣٤٣.

(٦)انظر: التصريح بمضمون التوضيح ١/ ٢٧٨.

(٧)انظر: المقتضب ٣/ ٧٠.

وابن هشام في أحد قوليه[1]، فيرون (أبؤسا) خبرًا لـ(كان) أو(يكون) المحذوفة، أي: (يكون أبؤسا)، والجملة خبر (عسىٰ).

ورُدَّ بأنه لا يصح؛ لِمَا فيه من حذف الموصول وإبقاء صلته[2].

والأَوْلَىٰ عدم التأويل، وأن (عسىٰ) هنا اختُصّت بحال لا يكون في غيرها؛ تنبيهًا علىٰ الأصل لئلا يُجهَل، وهذا يدلّك علىٰ أنّ موضع خبرها نصب بها[3].

ومن عادة العرب في بعض ما له أصل متروك، وقد استمر الاستعمال بخلافه، أن ينبّهوا علىٰ ذلك الأصل؛ لئلا يُنْسَىٰ[4].

كقول الشاعر :

أَكْثَرْتَ فِي الْعَذْلِ مُلِحًّا دَائِمًا لا تُكْثِرَنْ إِنِّي عَسَيتُ صَائِمًا[5].

فانكشف الأصل، كما انكشف أصل "أقام"، و"أطال" بقوله[6]:

صَدَدْتَ، فأطْوَلتَ الصُّدُودَ وقَلَّما وِصالٌ علَىٰ طُولِ الصُّدُودِ يَدُومُ[7].

---

(١)انظر: مغني اللبيب. ص: ٢٠٣، وفي تخليص الشواهد (ص: ٣١٢) اختار أن يكون التقدير: يبأس أبؤسًا، فيكون مفعولًا مطلقًا، علىٰ حد: "فَطَفِقَ مَسْحًا"، أي: يمسح مسحًا.

(٢)انظر: اللباب في علل البناء والإعراب ١/ ١٩٢ ، وتوجيه اللمع. ص: ٣٩٥.

(٣)انظر: التذييل والتكميل٤/ ٣٤٣، وهمع الهوامع ١/ ٤٧٨.

(٤)انظر: شرح التسهيل ١/ ٣٩٣.

(٥) بيتان من الرجز المشطور، وهما في ملحق ديوان رؤبة ١٨٥، وانظرهما في الخصائص ١/ ٩٨، والخزانة ٩/ ٣١٧، والمقاصد النحوية ٢/ ٦٧٨.

(٦)انظر: شرح المفصل٤/ ٣٧٤.

(٧)من الطويل، لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه. ص ٢٠٧، والكتاب٣/ ١١٥.

ولا يُتجاوز به هذا الموضع، فلو قال قائل: (عسىٰ زيد أخاك)، كما تقول: (كان زيد أخاك) لم يجز، وإنما أراد سيبويه أن يُرِيَك أن (عسىٰ) في الكلام في غير هذا، ليس بمنزلة (كان)(١).

وعليه يكون مجيء خبرها اسمًا صريحا ضرورةً في شعر أو نادرًا في نثر، خلافًا لما نُقل عن ثعلب من أنه أثبتها لغة للعرب، لا ضرورة، ولا نادرًا (٢).

والأَوْلىٰ أنه من الشاذ في الاستعمال الذي لا يُقاس عليه، وأنه قد جاء علىٰ جهة الشذوذ والندور للتنبيه علىٰ الأصل، وهو عند ابن جني من المطرد في القياس الشاذ في الاستعمال، والمراد به ما كان موافقًا لمقاييس العربية، ولكن السماع لم يردْ به، أو وَرَد السماع به علىٰ قلة، وقد بيَّن حُكْمَه، فقال: ((فإن كان الشيء شاذًا في السماع مطّرِدًا في القياس تحاميت ما تحامت العرب من ذلك، وجريت في نظيره علىٰ الواجب في أمثاله))(٣).

ووقوعه هنا صريحا منصوبا في هذا المسموع القليل دليل علىٰ أن موضع (أن يفعل) بعد (عسىٰ)، كقولك: (عسىٰ زيد أن يقوم) نصب، وردٌّ علىٰ الكوفيين في أن موضعه رفع علىٰ أنه بدل مما قبله(٤).

والدليل علىٰ أن موضعه نصب أن (زيدا) هنا فاعل (عسىٰ) ومعناها قارب زيد، فيقتضي مفعولا، وهو قولك (أن يقوم).

---

(١)انظر: شرح الكتاب للسيرافي ١/ ٣١١.

(٢)انظر: التذييل والتكميل٤/ ٣٤٤، وهو مخالف لما صرح به ثعلب في مجالسه ١/ ٣٠٧ من القول بشذوذه.

(٣)الخصائص١/ ٩٩.

(٤)انظر: اللباب في علل البناء والإعراب١/ ١٩٢.

وأنّ (عسىٰ) دلت علىٰ معنىٰ في قولك (أن يقوم)، كما دلت (كان) علىٰ معنىٰ في الخبر، فوجب أن يكون منصوبا كخبر (كان)، ويشهد له التصريح به في المثل والبيت.

ويَرُدُّ كونَه رفعًا علىٰ البدلية كما يقول الكوفيون أنّ البدل لا يلزم ذكره، وهذا يلزم ذكره، وأنه في معنىٰ المفعول والخبر الذي دلت عليه (عسىٰ) وليس هذا حكم البدل، وأنه قد جاء الفعل الذي دلت عليه (عسىٰ)، وإبدال الفعل من الاسم لا يصح[1].

**** **** ****

(١)انظر: اللباب ١/ ١٩٢-١٩٣.

المسألة الثانية: وقوع الضمير المتصل في: (لولاي، ولولاك، ولولاه).

الأصل في (لولا) الامتناعية وجوب دخولها علىٰ المبتدأ، وغنيٌّ عن التوضيح أن موقع الابتداء هو الرفع، ويقتضي ذلك ضمير رفع، ولكن استعمال اللغة جاء علىٰ غير مقتضىٰ القاعدة، فوردت (لولا)، وبعدها ضمير لا يشغل موقع الرفع في تصنيف النحاة، بل يشغل موقع النصب، أو موقع الجر، وكلاهما لا يحقّق وظيفة مدخول (لولا)، ومن ذلك (لولاي) و(لولاك) و(لولاه)[1].

وقد أشار سيبويه رحمه الله إلىٰ مخالفة هذا للقياس، وأنه من باب المضمر المحوَّل عن حاله لو كان مظهرا، فقال: ((هذا باب ما يكون مضمرا فيه الاسم متحولا عن حاله إذا أظهر بعده الاسم، وذلك (لولاك، ولولاىٰ)، إذا أضمرتَ الاسم فيه جُرّ، وإذا أظهرتَ رُفع. ولو جاءت علامة الإضمار علىٰ القياس لقلت: لولا أنت، كما قال سبحانه: ﴿لَوْلا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾[2]، ولكنهم جعلوه مضمرا مجرورا))[3].

ثم نبّه –رحمه الله– علىٰ أن هذا مما اختصت به (لولا)، ولا يكون في سائر الكلام، كاختصاص (لدن) بـ(غدوة) و(لات) بـ(الحين)، فقال: ((فهذان الحرفان– لولاي وعساي– لهما في الإضمار هذا الحال، كما كان لـ(لدن) حال مع (غدوة)، ليست مع غيرها، وكما أن (لات) إذا لم تعملها في الأحيان لم تعملها فيما سواها))[4].

---

(١)انظر: شرح المفصل٢/ ٣٤٢، وشرح التسهيل ٣/ ١٨٥.

(٢)سورة سبأ ٣٤/ ٣١.

(٣)الكتاب٢/ ٣٧٣.

(٤)الكتاب٢/ ٣٧٥-٣٧٦.

ومراده بالحال الذي لا يكون في سواها أن لـ(لولا) مع المكنىّ حالاً ليس له مع المظهر، كما أن لـ(لدن) مع (غدوة) حالاً، ليست له مع غيرها.

فشدة الاختصاص والارتباط بين بعض أجزاء التركيب لا تمنع من خروجٍ عن المعهود، بل قد يكون سببًا في التصرف والتوسع في إنشاء تراكيب جديدة، ذات أنماط مخصوصة.

و(لولاي) وفروعها، وإن كان شاذا في القياس، حتىٰ عدّه المبرد خطأ لا يصح، وزعم أن هذا التركيب فاسد لم يرد من لسان العرب، خطأ لم يرد عن ثقة(١).

وهو محجوج بثبوت ذلك عنهم، فيما أنشده سيبويه من قول يزيد بن الحكم الثقفي:

وكَمْ موطنٍ لولايَ طِحتَ كما هَوَىٰ بأَجْرامه من قُلةِ النّيقِ مُنهَوي(٢).

وقول عمر بن أبي ربيعة:

لولاك هذا العام لم أَحْجُج(٣).

وقول عمرو بن العاص:

---

(١)انظر: الكامل في اللغة والأدب٣/ ٢٤٧.

(٢)من الطويل، في الكتاب٢/ ٣٧٤، وخزانة الأدب ٥/ ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٤٢. طحت: هلكت. هوىٰ: سقط. الأجرام: ج الجرم، وهو الجسد. القلة. الرأس. النيق: أعلىٰ موضع في الجبل. المنهوي: الساقط. والشاهد فيه: "لولاي" حيث اتصل الضمير بـ "لولا"، والقياس: "لولا أنا".

(٣)عجز من السريع. صدره: أَوْمَتْ بعينيها من الهَوْدَج، لعمر بن أبي ربيعة في ملحق ديوانه ص ٤٨٧، وشرح المفصل ٢/ ٣٤١، وخزانة الأدب ٥/ ٣٣٣، ٣٣٥، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤٢، والشاهد فيه قوله: "لولاك" حيث اتصل الضمير بـ "لولا" الامتناعية ، والقياس: "لولا أنت".

ولولاك لم يَعْرِضْ لأَحْسَابِنَا حَسَنْ[1].

وغير ذلك مما يضيق به المثال[2]، ومن هنا لا عبرة بإنكار المبرد له، لعله لم يصله من السماع ما يكفي لإجازته.

وقد كان لهم في تخريج هذا المسموع المخالف للقياس رأيان:

الأول- للكوفيين والأخفش: أن الياء وأخواتها في موضع رفع، نيابة عن ضمائر الرفع المنفصلة، وحجتهم أن العرب قد استعارت ضمير الرفع المنفصل للنصب في (لقيتك أنت)، وكذلك استعاروه للجر في (مررت بك أنت)، و(ما أنا كأنت، ولا أنت كأنا)، وشِبْهِه[3].

ويردّه ابن هشام بأن استعارة ضمير مكان آخر محصورة في الضمائر المنفصلة؛ لشبهها بالأسماء الظاهرة، وإنما جاءت النيابة في المتصل بثلاثة شروط: كون المنوب عنه منفصلا، وتوافقهما في الإعراب، وكون ذلك في الضرورة[4].

الثاني- لسيبويه والبصريين: أن الضمير الواقع بعد (لولا) في (لولاي) وشبهه في موضع جرّ بـ(لولا)؛ لأن الياء وأخواتها لا يُعرف وقوعها إلا في موضع نصب أو جرّ، والنصب في (لولاي) ممتنع؛ لأن الياء لا تنصب بغير اسم، إلّا

---

(١)عجز من الطويل. صدره: أَتَطْمِعُ فِينَا مَنْ أَرَاقَ دِمَاءَنَا، في: الإنصاف ٢/ ٦٩٣، وشرح المفصل ٢/ ٣٤٤، والشاهد فيه قوله: "لولاك" حيث اتصلت الكاف بـ "لولا".

(٢)استقصىٰ د/ سعد بن حمدان الغامدي كل ما ورد من وقوع الضمير المتصل بعد (لولا) في الشعر والنثر. في بحث منشور بمجلة جامعة أم القرىٰ ج ١٥ لعدد٢٦سنة ١٤٢٤.

(٣)انظر: الإنصاف٢/ ٦٨٧، وشرح التسهيل٣/ ١٨٥.

(٤)انظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب . ص: ٥٧٧.

ومعها نون الوقاية وجوبا أو جوازا، ولا تخلو منها وجوبا إلا وهي مجرورة، وياء (لولاي) خالية منها، فامتنع كونها منصوبة، وتعيّن كونها مجرورة(١).

ورفض سيبويه رأي من يرىٰ موافقة ضمير الجر ضمير الرفع في (لولاي)، ووَصَف من زعم أن الياء في موضع رفع بالوجه الرديء، وأنه لا يستقيم ؛ لأن الخروج بالحرف أولىٰ من الخروج بالاسم؛ لأن الحرف أضعف من الاسم(٢)، وأنه لو كان موضع الياء والكاف في (لولاي)، و(لولاك) رفعا، وأن كناية الرفع وافقت الجر كما وافقه النصب إذا قلت: (معك)، و(ضربك)؛ لَفُصِلَ بينهما في المتكلم، فكنت تقول في الرفع: (لولاني)، وفي الجر: (لولاي)، كما تقول في النصب: (ضربني)، وفي الجر: (معي)(٣).

وأكد الرماني أن موافقة الجر لا تجوز للرفع في أصل الموضوع، كما تجوز موافقة النصب للجر في ذلك؛ لأن الرفع لا يناسب الجر، فهذا الذي أنكره سيبويه علىٰ ما قال، وهو يكسر ما يجب أن توضع عليه الأصول، وليس كذلك إذا وقعت كلمةٌ موضع كلمةٍ علىٰ جهة الاستعارة(٤).

وفي ذلك-مع شذوذه-استبقاء حقٍّ لـ(لولا)، وذلك أنها مختصة بالاسم، غير مُشابِهَة للفعل، ومقتضىٰ ذلك أن يُجَرَّ الاسم مطلقا، لكن مَنَعَ من ذلك شَبَهُها بما

(١)انظر: الكتاب٢/ ٣٧٣، وشرح الكافية الشافية٢/ ٧٨٧، والجنىٰ الداني. ص:٦٠٣.
(٢)انظر: رصف المباني. ص: ٣٦٤.
(٣)انظر: شرح المفصل ٢/ ٣٤٦.
(٤)انظر: شرح كتاب سيبويه. ص: ٦٤٥.

اختصّ بالفعل من أدوات الشرط من ربط جملة بجملة، وأرادوا التنبيه علىٰ موجب العمل في الأصل، فجرّوا بها المضمر المشار إليه(١).

وردّه المالقيّ بأن اعتبار (لولا) حرف جر يُضعِّفه عدم وجود متعلّق، فليس في الكلام ما تتعلق به، ولا تُقَدَّر متعلِّقة به، هذا مع أن لها صدر الكلام، ولا تحتاج إلىٰ كلام قبلها وتكون جوابا له، وهذا كله معدوم في حروف الجر، مع أنها حرف ابتداء في أكثر مواضعها، فالحكم عليه بأنها حرف خفض بالظن ضعيف، فالأَوْلَىٰ أن يحكم عليها بالبقاء علىٰ أنها حرف ابتداء عند من يرىٰ ذلك(٢).

ويمكن أن يُرَدّ بأن (لولا) حرف جر شبيه بالزائد، فلا متعلق له، ولها معنىٰ وهو الامتناع لوجود، لذلك قلنا: إنها شبيهه بالزائد؛ لأن الزائد لا معنىٰ له، ونظيرها من حروف الجر في عدم وجود متعلق (رُبّ، خلا ، عدا ، وحاشا، لعلّ في لغة عقيل) أو صارت بمنزلة الباء في (بحسبك زيد)، و(مِن) في (هل مِن أحد عندك) غير متعلقة بشيء، وموضعها رفع بالابتداء، والخبر مقدر محذوف كما كان مع الرفع(٣).

وللقوم تعليلات وتأويلات قيِّمةٌ، حاولوا بها تفسير هذا التركيب الخارج عن القياس، لتحوّل حرف الابتداء إلىٰ حرف جر- كما يرىٰ سيبويه- بتحديد وجه الشبه بين (لولا) وحروف الجر في أن خبر المبتدأ الذي بعد (لولا) لما كان لا

(١)انظر: شرح التسهيل٣/ ١٨٥.

(٢)انظر: رصف المباني. ص: ٣٦٤-٣٦٥، والمقاصد الشافية ٦/ ٢٠٠.

(٣)انظر: شرح المفصل٢/ ٣٤٦.

يظهر، أشبهت (لولا) حروف الجر لوقوع اسم بعدها، وكان المضمر لا يتبيّن فيه إعراب، فَجُعِلَ موضعَ المجرور(١).

ولأن (لولا) اختصت بحال هنا من جرها للمضمر، لا يكون في سائر الكلام لم يجز جر الاسم الظاهر المعطوف علىٰ هذا الضمير، علىٰ مذهب سيبويه؛ لأن (لولا) تجر المضمر، ولا تجر الظاهر.

قال ابن هشام: ((فإذا عطف عليه اسم ظاهر، نحو: (لولاك وزيد) تعيّن رفعه؛ لأنها لا تخفض الظاهر))(٢).

ولعلك تتساءل معي عن سرّ إيراد ضمير الجر محل ضمير الرفع، في حين أنه لم يُجرّ الاسم الظاهر المعرب بعد (لولا).

والجواب: إنما جاز(لولاك، ولولاي) للمناسبة بين علامات المضمر- من جهة الاشتراك في الإضمار، والبيان عن المخاطب من المتكلم من الغائب، وأنها كلها مبنيةٌ، وإن كان فيها دليلٌ علىٰ وجوه الإعراب، فإنها تنحط عن منزلة ما فيه الإعراب- فَأَشَعر بهذه المناسبة بينها بإيقاع بعضها موقع بعضٍ من غير إخلالٍ بالمعنىٰ، ولا يجوز أن يطَّرد مثل هذا؛ لأن الأصل أحقُّ به؛ إذ كان ليس فيه إلا ما بيَّنا من الإشعار والإيجاز(٣).

وهذا الكلام يشير إلىٰ قضية مهمّة، هي أن الأساليب التي تلزم حالة معينة قد يطرأ عليها من التغيير مما يناسب ما تكون عليه من جمود أو لزوم لنمط معين،

---

(١)هذا تأويل الزجاج كما نقله عنه أبو جعفر النحاس . انظر: خزانة الأدب٥/ ٣٤١.

(٢)مغني اللبيب عن كتب الأعاريب. ص: ٣٦١.

(٣)انظر: شرح الرماني للكتاب بتحقيق سيف العريفي. ٦٤٠-٦٤١.

فتخرج بذلك إلىٰ نمط آخر مشابه، وهذا يدل علىٰ تسامح العرب وتصرفها في بعض الأساليب من إيقاع الضمير المتصل موقع المنفصل، والمجرور موقع المرفوع، عند أمن اللبس ، حيث لا يترتب عليه خفاء في المعنىٰ أو الدلالة، كما قال ابن السراج: ((والذين قالوا:(لولاك ولولاي)، قالوا: لأنها أسماء مبنية، يؤكّد المرفوعُ منها المخفوض، فكأنهم إنما يقتصرون العبارة عن المتكلم والمخاطب والغائب، لا بأيّ لفظ كان؛ لأنه غير مُلْبِس، ولكنهم لا يجعلون غائبًا مكان مخاطب، لا يقولون: (لولاه) مكان (لولاك)"[1].

**** **** ****

(١)انظر: الأصول في النحو٢/ ١٢٤.

المسألة الثالثة: وقوع الضمير غير المرفوع في: (عساني، وعساك).

هذا أيضًا من الأساليب التي تسامحت فيها العرب وتصرّفت، كما حدث في (لولاي ولولاك)، وقد قرنهما سيبويه في قوله: ((فهذان الحرفان- لولاي وعساي- لهما في الإضمار هذا الحال، كما كان للدن حال مع غدوة ليست مع غيرها، وكما أن لات إذا لم تعملها في الأحيان لم تعملها فيما سواها))[1].

وبمثل التفسير الذي قيل في (لولاي) وشبهه، يقال فيما رواه الثقات عن العرب من نحو:(عسانىٰ، وعساك)، إذ مراده بالحال التي لا تكون في سائر الكلام أن لها حالا مع الضمير، لا يكون مع الاسم الظاهر، حيث جاء الضمير بصورة المنصوب المتصل: (عساني، وعساك، وعساه) ولا يكون ذلك في الاسم الظاهر؛ لأنها ترفع الاسم وتنصب الخبر.

ومن ذلك ما أنشده سيبويه:

ولىٰ نفسٌ أقولُ لها إذا ما تُنازعني لَعَلّىٰ أو عَسانِىٰ[2].

وكذا:

يا أَبَتَا علَّكَ أو عَسَاكَا[3].

وهذا كما سبق من المواضع المُشْكِلة؛ لأنه إذا اتصل بـ(عسىٰ) ضمير، فحقُّه أن يكون بصورة المرفوع، وهذا هو المشهور في كلام العرب والذي نزل به القرآن، قال الله تعالىٰ: ﴿قَالَ هَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتالُ أَلَّا تُقاتِلُوا﴾[4].

---

(١)الكتاب٢/ ٣٧٥.

(٢)من الوافر، لعمران بن حطان، في: الكتاب٢/ ٣٧٥.

(٣)الرجز لرؤبة بن العجّاج، في: ملحقات ديوان رؤبة. ص: ١٨١، والكتاب ٢/ ٣٧٥.

(٤)سورة البقرة٢/ ٢٤٦.

ومن العرب من يأتي به صورة المنصوب المتصل، فيقول: (عساني، وعساك، وعساه).

وللنحاة في توجيهه ثلاثة أقوال(١):

❖ -فسيبويه يرىٰ أن (عسىٰ) في ذلك محمولة علىٰ (لعلّ) في العمل، فالياء وأخواتها في موضع نصب اسمًا لها، وخبرها محذوف، وليست هي (عسىٰ) التي ترفع الاسم وتنصب الخبر، بل هي هنا حرف ترجٍّ ونصبٍ مثل(لعلّ)، ولذا قيل: (عساني) كما يقال: (لعلني). قال سيبويه: ((ولكنهم جعلوها بمنزلة لعل في هذا الموضع))(٢).

فلو أنّ (عسىٰ) فعلٌ، لَمَا صحّ عطفها علىٰ (لعلّ)، في (يا أَبَتَا علَّكَ أو عَسَاكَا)؛ لأنّ المعطوف عليه حرف(٣).

والتقارض بينهما واقع، حيث أُلْحِقَتْ (لعلّ) بـ(عسىٰ) في اقتران خبرها بـ (أنْ)، كقول القائل:

لَعَلَّكَ يَوْمًا أَنْ تُلِمَّ مُلِمَّةٌ عَلَيْكَ منَ اللاَّتي يَدَعْنَكَ أَجدَعا(٤).

وليس ذلك بِمقصُورٍ علىٰ السماع، بل هي لغة للعرب، حكاها الناسُ(٥).

❖ -والمبرد يرىٰ أنها علىٰ بابها من رفع الاسم ونصب الخبر، لكن حُوِّل الإسناد، فَجُعِلَ الذي كان اسمًا خبرًا، والذي كان خبرًا جُعِلَ اسمًا(٦).

---

(١)انظر: الجنىٰ الداني. ص:٤٦٧.

(٢)الكتاب ٢/ ٣٧٥، و انظر: شرحه للسيرافي٣/ ١٣٨.

(٣)انظر: الكناش٤/ ٣٦٤.

(٤)من الطويل، لمتمم بن نويرة، في ديوانه ص ١١٩؛ وخزانة الأدب ٥/ ٣٤٥، ٣٤٦.

تُلِمّ: تصيب أو تنزل. مُلمّة: مصيبة. الأجدع: مقطوع الأنف والأذن.

(٥) انظر: المقاصد الشافية٢/ ٢٩٨.

(٦)انظر: المقتضب ٣/ ٧٢، وشرح الكافية الشافية ١/ ٧٨.

بمعنىٰ أن الضمير المتصل بها باقٍ علىٰ أصله من كونه ضمير نصب خبرا لـ(عسىٰ)، فهو مبنيّ علىٰ الفتح في محلّ نصب، واسمها مضمر فيها مرفوع، وجعْله في مجيء خبرها اسما، كقولهم: (عسىٰ الغوير أبؤسا).

وحُكِي عنه أيضا فيها أنه قُدّم الخبر؛ لأنها فعل، وحُذف الفاعل لعلم المخاطب، كما قالوا:(ليس إلا)، و(ليس) فعل صحيح لا يدخله الاختلاف بوجه من الوجوه(١).

وفي مذهب سيبويه والمبرد خروجٌ عما استقر في (عسىٰ)، لكن ينبغي مراعاة المعنىٰ إذا تعارض مع اللفظ.

ففي مذهب سيبويه الخروج عما استقر لها من العمل، وهو أمر لفظي.

وفي مذهب أبي العباس الخروج عما استقر لها من جعل المخبر عنه خبراً والخبر مخبراً عنه، وهذه إحالة للمعنىٰ، فكان مذهب سيبويه أرجح لذلك(٢).

❖ -والأخفش يرىٰ أنها باقية علىٰ رفعها الاسم، ونصبها الخبر، ولكن ضمير النصب، الذي هو الياء وأخواتها، وُضِعَ موضع المرفوع، فهو نائب عنه، كما ناب في قولهم: (ما أنا كأنت، ولا أنت كأنا)، وكما ناب (أنت)، و(هو) عن ضمير النصب والجر في: (مررت بك أنت)، و(أكرمته هو)(٣).

❖ واختاره ابن مالك؛ لسلامته من عدم النظير؛ إذ ليس فيه إلا نيابة ضمير غير موضوع للرفع عن موضوع له، وذلك موجود كقول الراجز:

---

(١)انظر: شرح كتاب سيبويه ٣/ ١٤٠.

(٢)انظر: التذييل والتكميل٤/ ٣٦٢.

(٣) انظر: المقتضب٣/ ٧٣، والتذييل والتكميل٤/ ٣٥٩، والجنىٰ الداني. ص: ٤٦٧.

يابنَ الْزّبَيْرِ طَالَمَا عَصَيْكَا وَطَالَمَا عَنَّيْتَنَا إِلَيْكَا(١)

أما قول سيبويه فيلزم منه حمل فعل علىٰ حرف في العمل، ولا نظير لذلك(٢).

وعدم النظير ليس بدليل، فكم من أحكام لكلمات لا نظير لها. وأيضًا إذا كانوا لا يُعملون الفعل، ويُهملونه حتىٰ من الفاعل لشبهه بالحرف، فلأن يعملوه عمله أحرىٰ وأولىٰ حملًا علىٰ الحرف، وذلك نحو (قلما)، فإنهم أجروها مجرىٰ (ما)، فإذا قلت: (قلما يقوم زيد)، فكأنك قلت: (ما يقوم زيد)، فهذا أيضًا لا نظير له، ومع ذلك هو من كلام العرب(٣).

وقد ردّ سيبويه في كتابه من يقول باستعارة الضمائر، فقال: ((وزعم ناس أن الياء في (لولاىٰ، وعسانىٰ) في موضع رفع، جعلوا (لولاىٰ) موافقة للجر، و(نىٰ) موافقة للنصب، كما اتفق الجر والنصب في الهاء والكاف. وهذا وجه ردىٰء لما ذكرت لك، ولأنك لا ينبغي لك أن تكسر الباب وهو مطرِّد، وأنت تجد له نظائر، وقد يوجه الشيء علىٰ الشيء البعيد إذا لم يوجد غيره))(٤).

وعليه، فالضمير المنصوب بعد (عسىٰ) اسمًا عند سيبويه، حملاً علىٰ (لعل)، وخبراً مقدمًا عند المبرد، ونائبًا عن المرفوع عند الأخفش(٥).

والنفس أمْيل إلىٰ ما ذهب إليه سيبويه، وهو أيسر وأوضح من غيره، فسبب مخالفة القياس هنا التنبيه علىٰ أن (عسىٰ) تُحمل علىٰ (لعلّ) كما تُحمل (لعلّ)

(١)رجز لرجل من حمير، في خزانة الأدب ٤/ ٤٢٨، ٤٣٠.

(٢) انظر: شرح التسهيل١/ ٣٩٧.

(٣) انظر: التذييل والتكميل٤/ ٣٦١.

(٤)انظر: الكتاب ٢/ ٣٧٦.

(٥)انظر: المساعد١/ ٣٠١.

علىٰ (عسىٰ) بجامع الترجي أو الإشفاق في كلٍّ، وهي حين إذ نصبت الاسم ورفعت الخبر- حرف كـ(لعل)؛ لئلا يلزم حمل الفعل علىٰ الحرف، وهذا سر العدول عن القياس في الاستعمال اللغوي لـها[1].

يؤكده أن وقوع الضمير المنصوب (في) موقع المرفوع هنا مختص بـ(عسىٰ) دون أخواتها(حرىٰ واخلولق)؛ لأن (عسىٰ) هي المرافقة لـ(لعلّ) في المعنىٰ، فَعُومِلَت في اللفظ معاملتها، بخلاف الفعلين الآخرين[2]، ومن كلامهم أن يجعلوا الشيء في موضع علىٰ غير حاله في سائر الكلام، فهذا الحرف له فِي الْإِضْمَار هَذَا الْحَال، كَمَا كَانَ لـ(لدن) مَعَ (غدْوَة) حَال لَيست مَعَ غَيرهَا[3].

وقول سيبويه، وإن كان فيه ضعف؛ لتضمنه اشتراك فعل وحرف في لفظ واحد بلا دليل، إلا أن فيه تخلصًا من الاكتفاء بمنصوب فعل عن مرفوعه، في نحو:(عساك أو عساكا)، وفي نحو: (عساك تفعل) بغير (أن)[4].

**** **** ****

(١)انظر: التصريح ١/ ٢٩٨، وحاشية الصبان١/ ٣٩٢.

(٢)انظر: المقاصد الشافية٢/ ٣٠٢.

(٣)انظر: خزانة الأدب ٥/ ٣٤٧.

(٤)انظر: التذييل والتكميل. ٤/ ٣٦٢.

المسألة الرابعة-اختصاص الثلاث إلى التسع بإضافتها إلى مفرد، وهو المئة.

حقّ ما تضاف إليه الثلاثة والعشرة وما بينهما أن يكون جمعًا مكسّرًا من أبنية القلة؛ ليطابق العدد المعدود لفظًا ومعنىٰ(١).

وكان القياس عندهم علىٰ ما استقرّ من إضافة العدد القليل إلىٰ جمعٍ لا مفردٍ، حين قلت: (ثلاثة رجال، وخمس نساء(، أن يقال في (ثلاث مئةٍ) وأخواته: (ثلاث مئاتٍ، أو مئين) حتىٰ تقع إضافة العدد القليل إلىٰ الجمع، لا إلىٰ المفرد، لكن هذا من المواضع التي غلب فيها الاستعمال القياس، واستغني فيها بالمفرد عن الجمع(٢).

قال سيبويه: ((وأما ثلثمائة إلىٰ تسعمائة، فكان ينبغي أن تكون في القياس مئين أو مئات، ولكنهم شبهوه بعشرين وأحد عشر، حيث جعلوا ما يبين به العدد واحدا، لأنه اسم لعدد كما أن عشرين اسم لعدد، وليس بمستنكر في كلامهم أن يكون اللفظ واحدا والمعنىٰ جميع، حتىٰ قال بعضهم في الشعر من ذلك مالا يستعمل في الكلام.

وقال علقمة بن عبدة:

بها جِيَفٌ الحَسْرَىٰ فأَما عظامُها فبِيضٌ وأَما جلدُها فصَليبُ(٣).

وقال:

---

(١)انظر: التصريح بمضمون التوضيح٢/ ٤٥٤.

(٢)انظر: المرتجل في شرح الجمل . ص: ٢٦٧.

(٣)من الطويل لعلقمة بن عبدة في ديوانه ص ١٤، والحَسْرَىٰ: جمع حسير، وهي الناقة التي سقطت من الإعياء والكلال، صليب: يابس لم يدبغ. والشاعر يصف ناقته بالإعياء من طول الطريق إلىٰ الممدوح. والشاهد فيه: وقوع المفرد (جلدها) موقع الجمع (جلود). انظر: الكتاب ١/ ٢٠٩، وشرح أبياته لابن السيرافي ١/ ٩٣.

لا تنكروا القتل وقد سُبينا في حَلقُكُم عَظمٌ وقَد شَجِينَا[1].

فاختص (التثليث) بهذا الباب إلىٰ تسعمائة، كما أن (لدن) في (غدوة) حال ليست في غيرها تنصب به))[2].

ومراد سيبويه أن هذا مما اختصت به الثلاث إلىٰ العشرة من إضافتها إلىٰ مفرد مع المئة دون غيرها، كما اختصت (لدن) بنصب (غدوة) دون غيرها، وعلل ذلك بأنهم شبهوه بـ(عشرين)، و(أحد عشر)، حيث جعلوا ما يُبيَّن به العدد واحدا، لما بينهما من المشابهة والمناسبة، فقد رأوا أن (الثلاث) المضاف إلىٰ المئة قد أشبهت (العشرين) من وجه، وأشبهت (الثلاث) التي في الآحاد من وجه، فأما شبهها بالعشرين فلأنّ عقدها علىٰ خلاف قياس الثلاث إلىٰ التسع، لأنك تقول: (ثلاث مئة وتسع مئة)، ثم تقول: (ألف) ولا تقول: (عشر مئة)، فصار بمنزلة قولك: (عشرون وتسعون)، ثم تقول: (مئة) علىٰ غير قياس التسعين، وتقول في الآحاد: (ثلاث نسوة)، و(عشر نسوة) ، فتكون العشر بمنزلة الثلاث، فأشبهت الثلاث مئة العشرين، فبيّنت بواحد، وأشبهت الثلاث في الآحاد، فَجُعِل بيانها بالإضافة[3].

---

(١)الرجز للمسيب بن زيد مناة في شرح أبيات سيبويه ١/ ٢١٢؛ ولسان العرب ١٤/ ٤٢٣ (شجا)؛ وبلا نسبة في الكتاب١/ ٢٠٩. والشاهد فيه: استعمال (حلقكم) مفردا، والمراد به الجمع.

(٢)انظر: الكتاب١/ ٢٠٩.

(٣)انظر: شرح الكتاب للسيرافي٢/ ٩٥، والعدد في اللغة/ ٣٤.

وليس بمستنكر في كلامهم أن يكون اللفظ واحدا، والمعنىٰ جمعا، وهذا إنما يكون عند عدم اللبس، كما مثل له سيبويه في نصه السابق.

وكذلك قول القائل:

كُلُوا في بَعْضِ بَطْنِكُمُ تَعِفُّوا فإنَّ زمانَكم زَمَنٌ خَمِيصُ[1].

فكما اجتزؤوا بالواحد عن الجمع في هذا وغيره ، كذلك إذا قلت: (عشرون درهما) ونحوه من الأعداد المفسّرة بالواحد، قد عُلِمَ من العدد الجماعة، فجاز أن يستغنىٰ بلفظ الواحد في التفسير عن الجمع[2].

وعلل العكبري الإضافة إلىٰ الواحد هنا بطول الكلام، حيث كان القياس أن يقال (ثلاث مئات أو مئين) وكذا... إلىٰ (تسع مئة)، كما يقال: (ثلاث نسوة) إلا أنهم أضافوها إلىٰ الواحد حيث طال الكلام بالإضافة إلىٰ (المئة)، وإضافة المئة للواحد لأن المميز مفرد، فلو جمعوا (مائة) وهي عدد- لأضافوا جمع العدد إلىٰ المميز المفرد وليس له أصل؛ لأن مرتبة الآحاد تضاف إلىٰ الجمع[3].

أما أبو حيان فعلل الاستغناء بلفظ الواحد عن الجميع في (ثلاث مئة) الىٰ (تسع مئة)؛ للتنبيه بذلك بذلك علىٰ أن الأصل في الأعداد أن تكون مبيّنة بمفرد، وذلك أن المعدود قد عُلِمَ قدرُه بذكر العدد، فإنما يحتاج الىٰ ما يبين جنسه، والواحد يكفىٰ في ذلك ولفظه أخف من الجمع، فكان التبيين به أولىٰ، وعلىٰ

---

(١)من الوافر، البيت بلا نسبة في الكتاب ١/ ٢١٠، والمقتضب ٢/ ١٧٠، والشاهد فيه وضع (البطن) موضع (البطون)، لأنه اسم جنس ينوب واحده عن جمعه، فأُفرد اجتزاء بلفظ الواحد عن الجمع؛ لأنه لما أضاف "البطن" إلىٰ ضمير الجماعة؛ عُلِمَ أنه أراد الجمع، إذ لا يكون للجماعة بطن واحد. انظر: شرح المفصل٤/ ١٢.

(٢)انظر: شرح المفصل٤/ ١٢.

(٣)انظر: اللباب في علل البناء والإعراب١/ ٣٢٥-٣٢٦.

ذلك جاء الاستعمال في ضروب العدد الا ما كان (الثلاثة) الىٰ (العشرة)، فإنه يبين بالجموع الموضوعة لأقل العدد، وسبب ذلك مشابهتها للأحاد من جهة تكسيرها الآحاد، وتحقيرها علىٰ لفظها كما تحقّر الآحاد، فتقول في تصغير (صبية: صبيّة)، وفىٰ تصغير (أَوْطُب[1] وأبيات وأسقية: أويطب، وأبيّات، وأسيقية)، وتقول في تكسيرها: (أواطب، وأبابيت، وأساقٍ)، ومن جهة أنها توصف بها الآحاد، نحو: (برمةٌ أعشارٌ، وثوبٌ أخلاقٌ)، ومن جهة عود الضمير المفرد المذكر عليها[2].

وأميل إلىٰ تعليل الإفراد بأنهم استثقلوا اجتماع الجمع، أعني (مئات) والتأنيث، وليس كذلك: (ثلاث نساء)، لأنّ (مئات) يلزمه الإضافة إلىٰ ما بعده، ولا يلزم إضافة (نساء) إلىٰ ما بعده[3]، فقد يشذّ الشيء من كلامهم عن نظائره، ويستخفّون الشيء في موضع، ولا يستخفّونه في غيره، كما قال سيبويه[4].

وهذه التعليلات كلها تتلاقي فيما أصّله سيبويه من أنها اختصت بحال لا يكون في سائر الكلام، علىٰ أنه قد جاء في الشعر الرجوع الي القياس في:

.... **وخَمْسُ مِئَىً مِنْهَا قَسِيٌّ وزَائِفُ**[5].

---

(١)الوطب: سِقَاء اللبن: تاج العروس (و ط ب ٤/ ٣٤٦).

(٢)انظر: التذييل والتكميل٩/ ٢٧٧-٢٧٨.

(٣)انظر: الكناش في فني النحو والصرف. ١/ ٣٠٣.

(٤)انظر: الكتاب١/ ٢١٠.

(٥) عجز بيت من الطويل، وصدره: ومَا زَوَّدُونِي غَيْرِ سَحْقِ عِمَامَةٍ، وهو لمُزَرِّدٌ في تاج العروس ٢٣/ ٤١٢ (ز ي ف)، والقسي: الزائف من الدراهم، سمي بذلك لقسوته وصلابته وشدته. الزائف: الرديء. الاستشهاد في قوله: "خمس مئي" حيث قال: مئيّ بلفظ الجمع مع أنها تمييز الثلاث، وتمييز الثلاثة وأخواتها بالمائة لا يجمع إلا في الشذوذ.

وفي قوله:

ثلاث مئين لِلْمُلُوكِ وَفَىٰ بِه رِدَائِي وَجَلَّتْ عنْ وُجُوهِ الأَهاتِمِ[1]

وذلك أصل في القياس مرفوض، راجعه الشاعر، وللشاعر مراجعة الأصول المرفوضة في كثير من ضروراته[2].

**** **** ****

(1)من الطويل للفرزدق في ديوانه. ص: ٨٥١، وانظر بيت الشاهد في المقتضب ٢/ ١٦٧، والمقاصد النحوية ٤/ ١٩٨٣، والخزانة ٧/ ٣٧٠. والاستشهاد في قوله: "ثلاث مئين" حيث قال: مئين بلفظ الجمع مع أنها تمييز الثلاث، والكلام فيه كسابقه.

(2)انظر: المرتجل في شرح الجمل. ص: ٢٦٧.

خاتمة البحث

في نهاية هذا البحث الذي عالج قاعدة من قواعد سيبويه في (الكتاب)، أُذَكِّرُ قارئه ببعض الفوائد والنتائج، التي من أهمها:

❖ اختصاص الشيء بحال لا يكون في سائر الكلام- لونٌ من تسامح اللغة وتصرّفها في بعض تراكيبها، وإذا كان النحاة رغبة منهم في ضبط القاعدة النحوية وضعوا قواعد حسب الشائع والمقيس، لكن الفصحاء وأهل اللغة قد لا يتقيدون بما يلزم لتلك المواضع، إذا أُمِنَ اللبس، تلك التصرفات يفعلها المتكلم باللغة اجتراء، وشجاعة منه علىٰ لغته، وكيف لا؟ وهو المتكلم بها والمبدع لها، واتكاء علىٰ أن المعنىٰ لا يتغير بهذا الاختصاص.

❖ كان أول من أشار إلىٰ ذلك وأماط لِثامَه سيبويه في كتابه، فأعلمنا أن هناك ألفاظًا لها حال لا تكون مع غيره في سائر الكلام، فقال:" من كلامهم أن يجعلوا الشيء في موضع علىٰ غير حاله في سائر الكلام، وسترىٰ مثل ذلك إن شاء الله"(١)، وكذا قوله: "ومن كلامهم أن يجري الشيء علىٰ ما لا يستعمل في كلامهم"(٢).

❖ لا شك أن السبب الرئيس لهذا التفرّد الذي لا يكون في سائر الكلام هو السماع، فالعرب قد تُخَيِّر بين استعمالين فأكثر في موضع، ثم إذا خرجت إلىٰ غيره التزمت أحد الاستعمالين، وأهملت الآخر، وهذا شائع في كلامها، كأنْ

(١)الكتاب ١/ ٥١.

(٢)الكتاب٢/ ٢٨١.

ليس له علة سوىٰ السماع، وإن كان قليلا، كما حكىٰ سيبويه عن بعض العرب أنهم ينصبون بـ(لدن) (غُدْوةً) وحدها، ويعملون (لات) في الحين، دون غيره.

❖ -حاول النحاة جاهدين التماس علة لذلك التفرد، فرأوا أن رغبة العرب في ذلك ترجع إلىٰ التنبيه علىٰ أمرين :

*كثرة الاستعمال لهذا التركيب، فلها أثر في التغيير، ذكره النحويون، وأرجعوا إليه كثيرا من التغييرات التي تحدث في بعض التراكيب، رغبة في التخفيف، لكنه ليس مطردا، لأنهم قد يختصونَ الشيءَ بما لا يكون لنظائرِهِ ، فيستخفون الشيء في موضع، ولا يستخفونه في غيره.

*التنبيه علىٰ أصل متروك، فاختصاص الشيء بحال لا يكون في سائر الكلام قد يأتي منبهة علىٰ أصل متروك، كتصحيح ما حقّه الإعلال في (استحوذ) مثلا، وفكّ ما حقّه الإدغام في (بنات ألبب) مثلا، والجر بـ(لولا) – عند سيبويه- في (لولاي، ولولاك، ولولاه)، ووقوع خبر(عسىٰ) اسما صريحا؛ تنبيها علىٰ الأصل لئلا يُجهل، وغير ذلك.

❖ -ليس كل أصل مرفوض أو مهجور يراجع، وإنما هناك من الأصول المرفوضة، ما يُراجع ومنها ما لا، نص عليه ابن جني في باب عقده، ترجم له بباب فيما يُراجَع من الأصول مما لا يُراجَع، وضّح فيه أن هناك أصولا مفترضة لم يعد لها استعمال في لغة العرب، يمكن الرجوع اليها، لو اضطر إليها شاعر مثلا، فيراجع الأصل ضرورة، لأن الشاعر له مراجعة الأصول المرفوضة، وهناك أصول لا ينبغي الرجوع إليها حتىٰ عند الضرورة، وكلاهما يُطلق عليهما الأصول المرفوضة؛ لأن العرب انصرفت عنه فلم تستعمله(١).

(١)انظر: الخصائص٢/ ٣٤٧.

❖ -العلل التي استنبطها النحاة من استقرائهم لكلام العرب إما أن توصف بالاطراد وهو الأصل، فتسمىٰ مطّرِدة، وإما أن تكون قاصرة، وتسمىٰ الواقفة، ومعناها ألا توجد العلة في محل آخر يقاس علىٰ الأصل، أو هي التي لا تتجاوز محل النص المعلل بها إلىٰ غيره، فلا تطرد في مثيل معلولاتها، وتعد علل الشذوذ وعلل الضرورة الشعرية من العلل القاصرة؛ لأنها واقفة علىٰ معلولها فحسب ، واختصاص الشيء بحال لا يكون في سائر الكلام يمكن تفسيره في ظل قصور العلة، فهذه الأشياء التي لا تطرد مع مثيل مصحوبها راجعة إلىٰ أن علتها قاصرة لا تتجاوزها لغيرها.

❖ - اختلف العلماء في التعليل بالعلة القاصرة، علىٰ فريقين:

فأجاز التعليل بها قوم، ومنهم الأنباري؛ لتعدد فوائدها، ومنهم من منع التعليل بها، ورأىٰ أنها علة باطلة لا تصح ، كابن جني الذي عنون لها بقوله باب في أن العلة إذا لم تتعد لم تصح(١).

❖ - اختصاص (لَدُنْ) بنصب (غُدْوة) دون غيرها، والجر به هو الوجه والقياس، كما تجر سائر الظروف، وهو الغالب في الاستعمال، وقد عللوه بكثرة الاستعمال، والنصب علىٰ التمييز، أو علىٰ التشبيه بالمفعول، والعامل (لدن) علىٰ ضرب من التأويل والتشبيه باسم الفاعل، من حيث تشبيه نونها- وإن كانت من بنية الكلمة- بالتنوين في اسم الفاعل في ثبوت نونها تارة، وحذفها أخرىٰ، ذلك أنهم يقولون: " لد" فيحذفون النون، و"لدن" فيثبتون النون، كما في اسم

(١)انظر: الخصائص١/ ١٦٩.

الفاعل، فعملت عمله، فكأنهم توهموا زيادة النون لأنهم لم يعملوها إلا في غدوة.

❖ – في تركيب (لدن غدوة) اختصاص آخر، هو صرف (غدوة) مع (لدن)، مع أن القياس أنها ممنوعة من الصرف، كما هو الشائع من أمرها مع غير (لَدُن)؛ للتعريف والتأنيث، ولذا أجمعوا علىٰ ترك الصرف الذي هو الشائع من أمرها مع غير لَدُن؟ لكثرة الاستعمال، لأنهم لما كثُر استعمالهم إياه أشد تغييرًا، كما أنهم لو لم يصرفوها، لقالوا: لَدُن غُدْوةَ، فتفتح الهاء، فلا يُعلم أمنصوبة هي أم مجرورة؟

❖ – اختصاص (لات) بالعمل في الحين دون غيره –راجع إلىٰ أن السماع الكثير ورد بذلك، أو ليقلّ الفرع عن الأصل في العمل، لأنه لم يتمكن تمكن (ليس)، أو كما نقل أبو حيان عن صاحب البسيط:" ورُبّ شيء يختص في العمل بنوع ما لا لسبب"(١).

❖ –الذي سوّغ التناوب بين (جاء) و(صار) في استعمال أحدهما بمعنىٰ الآخر كما في قولهم: (ما جاءت حاجتك)؟ أي: صارت؟ و(المصير) بمعنىٰ (المجيء) ما بين معنيهما من التقارب، والعرب تستعير مثل هذه الأفعال، فتوقع بعضها مكان بعض، فأوقعوا (كان) موقع (صار) لما بينهما من التقارب في المعنىٰ، وكذا أوقعوا (جاء) في معنىٰ (صار) في قولهم: (ما جاءت حاجتك؟) لأن (جاء) تفيد الحركة والانتقال، كما كانت (صار) كذلك.

❖ – لفظ العشرين لا يعمل إلاَّ في مخصوص، وعلىٰ شكل مخصوص، وذلك أنه اختُصّ بنصب التمييز. ولا يتجاوز نصبه، فلا يتعدَّىٰ إلىٰ الظرف أو

(١)انظر: التذييل والتكميل ٤/ ٢٨٩.

المصدر، وقد كان القياس فيه عدم العمل؛ لأنه اسم جامد، فليس بفعل ولا وصفا يشبهه، ولكنَّه عمل في التمييز خاصَّة، مضارعةً للمشتق، وهو اسم الفاعل، لقولك: عشرون وعشرين، كما تقول: ضاربون وضاربين، فلمّـــا تشابها فيما يقتضيانه، وتشابها في وجود النون الدّالّة علىٰ التمام في كلٍ منهما مانعةً من الإضافة، حُملت "عشرون" علىٰ "ضاربين" التي حُملت في العمل علىٰ الفعل.

❖ - وقوع الضمير المتصل بعد(لولا) في محل جر عند سيبويه فيه -مع شذوذه-استبقاء حقٍّ لـ(لولا)، وذلك أنها مختصة بالاسم، غير مُشابِهَة للفعل، ومقتضىٰ ذلك أن يُجَرَّ الاسم مطلقا، لكن مَنَعَ من ذلك شَبَهُها بما اختصّ بالفعل من أدوات الشرط من ربط جملة بجملة، وأرادوا التنبيه علىٰ موجب العمل في الأصل، فجرّوا بها المضمر المشار إليه.

❖ - سرّ إيراد ضمير الجر محل ضمير الرفع، في حين أنه لم يُجرّ الاسم الظاهر المعرب بعد (لولا) للمناسبة بين علامات المضمر- من جهة الاشتراك في الإضمار، والبيان عن المخاطب من المتكلم من الغائب، وأنها كلها مبنيةٌ، وإن كان فيها دليلٌ علىٰ وجوه الإعراب، فإنها تنحط عن منزلة ما فيه الإعراب- فَأَشَعر بهذه المناسبة بينها بإيقاع بعضها موقع بعضٍ من غير إخلالٍ بالمعنىٰ، ولا يجوز أن يطَّرد مثل هذا؛ لأن الأصل أحقُّ به؛ إذ كان ليس فيه إلا ما بيَّنا من الإشعار والإيجاز.

❖ - اختصت (كم) الاستفهامية بالعمل في التمييز، فلا تعمل في غيره، كما عملت العشرين في نصب ما بعدها، وهو ليس بفعل ولا مما يشبه الفعل، وقد برّر النحاة عملها أنها تشبه الاسم التام، فتمامها هو العامل في نصبها، وتمامها يظهر

في التنوين المقدر فيها كالتنوين المقدر في (خمسة عشر)، والتمام في هذه الأسماء يؤدّىٰ إلىٰ مشابهتها بالفعل التام بالفاعل، فنصب التمييز تشبيها بالمفعول الواقع بعد تمام الكلام بالفاعل.

❖ – كثيرا ما تختص الأعلام بحال لا يكون في غيرها، فقد تجيء في غير شيء مخالفة لغيرها، ومختصة بأمثلة لا يُشْرِكها فيها غيرها، ذلك لأنها كثيرة الاستعمال معروفة المواضع، والشيء إذا كثر استعماله وعُرف موضعه جاز فيه من التغيير ما لا يجوز في غيره، كالحكاية، وتصحيح ما حقّه الإعلال، والعكس، وفتح ما حقّه الكسر، والعكس، وفكّ ما حقّه الإدغام، وقطع همزة الوصل في الأعلام المنقولة، وإمالة ما لا يستحق الإمالة.

❖ – للفظ الجلالة(الله) من الخصائص ما ليس لغيره، أشار إليه سيبويه وغيره، وجمعها الأنباري في أول كتابه (البيان في غريب إعراب القرآن)، وإذا كانت الأسماء الأعلام لها من الخصائص ما ليس لغيرها، فكيف لا يكون لهذا الاسم جل مُسمّاه وهو علم الاعلام ومعرفة المعارف؟.

❖ –(مِنْ) في القَسَم بمنزلة الواو والباء، وتشارك حروف القسم في (حُذِف فعل القسم) فلا يجوز ذكر الفعل معها، كما لا يجوز ذكره مع واحد من هذه الحروف، غير أنها تختص في القسم بالرَّبِّ، نحو: (من ربّي لأفعلن)، فلا يقولون: "من الله"، كأنهم اختصوا بعض الأسماء ببعض الحروف، وذلك لكثرة القسم، فتصرفوا فيه هذا التصرف.

❖ – حقّ ما تضاف إليه الثلاثة والعشرة وما بينهما أن يكون جمعًا مكسّرًا من أبنية القلة؛ ليطابق العدد المعدود لفظًا ومعنىٰ، وكان القياس عندهم علىٰ ما استقرّ من إضافة العدد القليل إلىٰ جمعٍ لا مفردٍ، حين قلت: ثلاثة رجال،

وخمس نساء، أن يقال في ثلاث مئةٍ وأخواتها: ثلاث مئاتٍ أو مئين، حتىٰ تقع إضافة العدد القليل إلىٰ الجمع، لا إلىٰ المفرد، لكن هذا من المواضع التي غلب فيها الاستعمال القياس، واستغني فيها بالمفرد عن الجمع، وليس بمستنكر في كلامهم أن يكون اللفظ واحدا والمعنىٰ جميع، حتىٰ قال بعضهم في الشعر "من ذلك" مالا يستعمل في الكلام.

❖ – القياس في ليت شِعري: ليت شِعرتي، بإثبات تاء التأنيث؛ لأن (شِعْرة) مصدر شَعَر، يقال: (ما شَعَرْتُ به شِعْرة) بإثبات الهاء، غير أنهم كما ذكر قد يختصونَ الشيءَ بما لا يكون لنظائرِهِ ، فيستخفون الشيء في موضع، ولا يستخفونه في غيره.

❖ – العَمْر والعُمْر، وإن كانا مصدرين، بمعنىٰ واحد، غير أنه استُعمل في القسم منهما مفتوح العين دون المضموم، وإنما اختاروا الفتح مع القسم لكثرة الاستعمال ولطول الكلام، كأنه لكثرة القسم اختاروا له أخف اللغات، ذلك أنه لكثرته في كلامهم أكثروا التصرف فيه، وتوخوا ضروبًا من التخفيف، وعلىٰ حسب تفاوت الكثرة يتفاوت التخفيف.

❖ – استحسن الباحث رأي ابن الطراوة وحجته في أن الأعلام المنقولة من أسماء مبدوءة بهمزة وصل تقطع همزتها؛ لأنها خرجت عن بابها، وبعدت عن شبه الأفعال، فإذا سميت بـ(انطلاق) مثلا علىٰ مذهبه قَطعتَ الهمزة؛ لأنه كان همزة وصل لما كان جاريا علىٰ الفعل، وقد خرج عن ذلك بالعلمية ، علىٰ خلاف ما ذهب إليه سيبويه من أن تغيير الهمزة خاص بالأفعال المنقولة إلىٰ العلمية، أما الأعلام المنقولة من أسماء مبدوءة بهمزة وصل فلا تغيّر همزتها؛

لأنها باقية علىٰ بابها من الاسمية، فالعلمية لم تغيّرها من بابها إلىٰ باب آخر، فلا داعي إلىٰ تغيير همزتها؛ لأنها لم تزل عن الاسمية فكأنها مُبقاة علىٰ حالها.

والقياس يرجح ما ذهب إليه ابن الطراوة من تعميم الحكم في قطع الهمزة للعلم المنقول، سواء من الفعل أو الاسم المبدوء بهمزة وصل؛ لنقله من كونه جاريا علىٰ الفعل إلىٰ كونه علمًا، بدليل قطعها في النداء؛ لأنها صارت جزءا من الاسم، ولا يجوز وصلها نظرا لأصالتها، كلفظ الجلالة، فإن لها خواص ليست لغيره، وكذا في (أل) علما علىٰ الأداة الخاصة بالتعريف، أو غيره، إذا كتبت منفردة مقصودا بها ذاتها، ويوم الإثنين، قطعت الهمزة لأنه صار علما علىٰ ذلك اليوم، ولولا الوحشةُ من مخالفة الإمام (أبي بشر) لنصرتُ قول ابن الطراوة نصراً مؤّزراً، وجلوت مذهبه في منصة التحقيق مفسِّراً! ولكن النفس إلىٰ نصرة سيبويه أميل، موافقة للسواد الأعظم من المتقدمين والمتأخرين.

والحمد لله أولًا وآخرًا.

أهم مصادر البحث ومراجعه.

أولا- الكتب المطبوعة.

❖ القرآن الكريم.

❖ ارتشاف الضرب من لسان العرب. أبو حيان الأندلسي. تحقيق د/ رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي. القاهرة. ط ١/ ١٤١٨هـ-١٩٩٨م.

❖ أسرار العربية. ابن الأنباري. تحقيق: محمد بهجة البيطار. مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق.

❖ اشتقاق أسماء الله، لأبي القاسم الزجاجي، تحقيق. د/ عبد الحسين المبارك، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٢/ ١٤٠٦هـ.

❖ الأصول في النحو. ابن السراج. تحقيق د/ عبد الحسين الفتلي، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط٣، ١٩٩٦م .

❖ إعراب القراءات الشواذ. لأبي البقاء العكبري، تحقيق ودراسة د/ محمد السيد أحمد عزوز. عالم الكتب. بيروت. ط١/ ١٤١٧ه-١٩٩٦م.

❖ الاقتراح في أصول النحو وجدله. جلال الدين السيوطي. حققه وشرحه: د. محمود فجال، وسمّىٰ شرحه (الإصباح في شرح الاقتراح) دار القلم، دمشق ط١/ ١٤٠٩ - ١٩٨٩ م.

❖ الألغاز النحوية المسمىٰ (الطراز في الألغاز): لجلال الدين السيوطي . المكتبة الأزهرية للثراث. ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠٣ م.

❖ الألفات: لابن خالويه. تحقيق د/ علىٰ حسين البواب. مكتبة المعارف. الرياض ١٤٠٢-١٩٨٢.

❖ أمالي ابن الحاجب: ابن الحاجب. تحقيق د/ فخر صالح سليمان قدارة، دار عمار الأردن، ١٤٠٩ هـ – ١٩٨٩ م.

❖ أمالي ابن الشجري. ابن الشجري . تحقيق د/ محمود الطناحي، القاهرة، مكتبة الخانجي، مطبعة المدني، ط١، ١٩٩٢م.

❖ الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين. أبو البركات الأنباري، تحقيق: الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد. المكتبة العصرية. ط١/ ١٤٢٤ه-٢٠٠٣م.

❖ أوضح المسالك إلىٰ ألفية ابن مالك. ابن هشام. تحقيق الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية بيروت، ط١، ١٩٩٨م .

❖ الإيضاح العضدي: أبو علي الفارسيّ. تحقيق: د. حسن شاذلي فرهود كلية الآداب – جامعة الرياض، ط١/ ١٣٨٩ هـ – ١٩٦٩ م.

❖ البحر المحيط في التفسير. أبو حيان الأندلسي. تحقيق: صدقي محمد جميل. دار الفكر – بيروت ١٤٢٠ هـ.

❖ البديع في علم العربية. لابن الأثير . تحقيق د/ فتحي أحمد علم الدين، ود/ صالح حسين العايد. جامعة أم القرىٰ – ط١ – ١٤٢١هـ .

❖ البسيط في شرح جمل الزجاجي . ابن أبي الربيع الإشبيلي. تحقيق د: عياد بن عيد الثبيتي، بيروت، دار الغرب الإسلامي، ط١، ١٩٨٦م.

❖ البيان في غريب إعراب القرآن، لأبي البركات الأنباري، تحقيق الدكتور طه عبد الحميد طه، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٤٠٠هـ.

❖ تاج العروس من جواهر القاموس: الزَّبيدي . مجموعة من المحققين. دار الهداية.

❖ التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين. العكبري، تحقيق د: عبد الرحمن سليمان العثيمين، مكتبة العبيكان،الرياض، ط١/ ٢٠٠٠م .

❖ تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد، لابن هشام، تحقيق د/ عباس مصطفىٰ الصالحي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١/ ١٤٠٦هـ.١٩٨٦.

❖ التخمير (شرح المفصّل في صنعة الإعراب) لصدر الأفاضل الخوارزمي، بتحقيق د/ عبد الرحمن العثيمين، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٩٩٠م.

❖ تداخل الأصول اللغوية وأثره في بناء المعجم: عبد الرزاق بن فراج الصاعدي. عمادة البحث العلمي، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، السعودية.ط١/ ١٤٢٢هـ-٢٠٠٢م.

❖ التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل ، أبو حيان الأندلسي ، تحقيق د/ حسن هنداوي. دار القلم دمشق ، ط١/ ١٤٢٠-٢٠٠٠.

❖ تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد. ابن مالك . تحقيق. د/ محمد كامل بركات. دار الكتاب العربي للطباعة والنشر. ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م.

❖ التصريح بمضمون التوضيح : الشيخ خالد الأزهري. تحقيق: محمد باسل عيون السود. دار الكتب العلمية، بيروت- ط/ ١-١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.

❖ التعليقة علىٰ كتاب سيبويه. الفارسي، تحقيق د/ عوض بن حمد القوزي. مطبعة الأمانة القاهرة ، ط١، ١٩٩٠م.

❖ تعليق الفرائد علىٰ تسهيل الفوائد: الدماميني . تحقيق د: محمد بن عبد الرحمن المفدىٰ. الناشر: بدون. ط١/ ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م.

❖ تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد . ناظر الجيش. تحقيق د/ علي محمد فاخر، ود/ جابر محمد البراجة وآخرين. دار السلام .القاهرة. ط١/ ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٧م.

❖ توجيه اللمع: ابن الخباز. دراسة وتحقيق: أ. د. فايز زكي محمد دياب. دار السلام. القاهرة . ط٢/ ١٤٢٨ هـ – ٢٠٠٧.

❖ التوقيف علىٰ مهمات التعاريف. زين الدين محمد المناوي. عالم الكتب القاهرة. ط١/ ١٤١٠هـ–١٩٩٠م.

❖ ثمار الصناعة . للدينوري. تحقيق د/ محمد بن خالد الفاضل. جامعة الإمام محمد بن سعود. ط١/ ١٤١١هـ – ١٩٩٠م.

❖ جمهرة الأمثال. أبو هلال العسكري. دار الفكر – بيروت.

❖ الجنىٰ الداني في حروف المعاني. المرادي . تحقيق : د فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط/ ١. ١٤١٣ هـ – ١٩٩٢ م.

❖ حاشية الخضري علىٰ شرح ابن عقيل. الخضري : محمد الدمياطي. دار الفكر – بيروت.

❖ حاشية الصبان علىٰ شرح الأشموني. الصبان. دار الكتب العلمية بيروت– لبنان .ط/ ١ ١٤١٧ هـ –١٩٩٧م.

❖ الحجة في القراءات السبع: ابن خالويه، تحقيق د. عبد العال سالم مكرم، دار الشروق – بيروت. ط٤/ ١٤٠١ هـ.

❖ حروف المعاني والصفات، للزجاجي، تحقيق د/ علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١/ ١٩٨٤هـ.

❖ الحماسة البصرية : أبو الفرج بن الحسن البصري، تحقيق د/ عادل سليمان جمال، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١/ ١٤٠٢هـ ١٩٨٢م .

❖ خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب : البغدادي. تحقيق الشيخ / عبد السلام محمد هارون. الخانجي، القاهرة، ط ٤/ ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م .

❖ الخصائص. ابن جني . تحقيق : محمد علي النجار. الهيئة المصرية العامة للكتاب. ط٤، دون تاريخ.

❖ ديوان الأعشىٰ الكبير، ميمون بن قيس، تحقيق د/ محمّد محمّد حسين، مؤسسة الرسالة، بيروت ط٧/ ١٤٠٣هـ.

❖ ديوان امرئ القيس، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، ط ٥/ ١٩٩٠م.

❖ ديوان تأبط شرّا وأخباره، جمع وتحقيق وشرح: علي ذو الفقار شاكر، دار الغرب الإسلامي ط ١ ١٤٠٤ هـ ١٩٨٤ م.

❖ ديوان رؤبة بن العجاج، اعتنىٰ به: وليم بن الورد البروسي، دار الآفاق الجديدة. بيروت، ط ٢ ، ١٤٠٠ هـ ١٩٨٠ م.

❖ ديوان الراعي النميري، جمع ناصر الحاني - طبعة المجمع العلمي بدمشق١٣٨٣ هـ.

❖ ديوان أبي زبيد الطائي، بتحقيق: د. نوري حمودي القيسي، بغداد (١٩٦٧م).

❖ ديوان علقمة بن عبدة التميمي، تحقيق/ السيد أحمد صقر.

❖ ديوان عمر ابن أبي ربيعة ، دار بيروت ١٤٠٧ ، ١٩٨٧.

❖ ديوان الفرزدق . تحقيق الأستاذ عبد الله الصاوي . مصر ١٣٥٤هـ - ١٩٣٦م

❖ ديوان متمم بن نويرة (مالك ومتمم ابنا نويرة اليربوعي)، لإبتسام مرهون الصفار، مطبعة الإرشاد، بغداد، ١٩٦٨م.

❖ ديوان مسكين الدارمي – تحقيق/ خليل العطية، وعبد الله الجبوري. بغداد سنة ١٣٨٩ هـ.

❖ ديوان النابغة الذبياني . تحقيق الأستاذ / محمد أبو الفضل إبراهيم. دار المعارف ١٩٧٧ .

❖ رصف المبانىٰ فى شرح حروف المعانىٰ . للمالقىٰ . تحقيق د: أحمد الخراط. دار القلم دمشق . ط٢. ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م ٠

❖ سر صناعة الإعراب . ابن جني . تحقيق د: حسن هنداوي، دمشق، دار القلم، ط٣، ١٩٩٣م .

❖ شرح أبيات سيبويه: ابن السيرافي . تحقيق د: محمد علي الريح هاشم. مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة – ١٣٩٤ هـ – ١٩٧٤ م.

❖ شرح أبيات مغني اللبيب. عبد القادر البغدادي . تحقيق: عبد العزيز رباح – أحمد يوسف دقاق. دار المأمون ، بيروت . ط٢. ١٤١٤ه.

❖ شرح أشعار الهذليين. السكري. تحقيق : عبد الستار أحمد فراج، القاهرة، دار العروبة، مطبعة المدني، ١٩٦٥م .

❖ شرح ألفية ابن مالك المسمىٰ "تحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة". ابن الوردي. تحقيق ودراسة د: عبد الله بن علي الشلال . مكتبة الرشد، الرياض – ط١/ ١٤٢٩ هـ – ٢٠٠٨ م.

❖ شرح ألفية ابن مالك . ابن الناظم : تحقيق د / عبد الحميد محمد عبد الحميد. دار الجيل ١٩٩٨م .

❖ شرح ألفية ابن معطي . عبدالعزيز بن جمعة الموصلي، تحقيق ودراسة د/

علي موسىٰ الشوملي، ط١/ ١٤٠٥هـ.

❖ شرح التسهيل. ابن مالك . تحقيق د/ عبد الرحمن السيد، د/ محمد بدوىٰ المختون، دار هجر، ط ١ ١٤١٠هـ ١٩٩٠ .

❖ شرح التصريف. الثمانيني تحقيق د. إبراهيم بن سليمان البعيمي. مكتبة الرشد. ط١/ ١٤١٩هـ-١٩٩٩م.

❖ شرح الجمل الكبير : ابن عصفور. تحقيق د/ صاحب أبو جناح، دون طبعة.

❖ شرح شافية ابن الحاجب . الرضي . تحقيق: محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف ، والشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد ، بيروت ، دار الكتب العلمية ، ١٩٨٢م .

❖ شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب. ابن هشام . تحقيق: عبد الغني الدقر. الشركة المتحدة للتوزيع – سوريا.

❖ شرح ابن عقيل علىٰ ألفية ابن مالك. ابن عقيل، وبحاشيته كتاب منحة الجليل. للشيخ محمد محيىٰ الدين عبد الحميد . دار التراث – القاهرة. ط٢٠/ ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م.

❖ شرح الكافية الشافية. ابن مالك . تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي. أم القرىٰ . مكة المكرمة – ط١/ ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.

❖ شرح كتاب سيبويه . للسيرافي . تحقيق أحمد حسن مهدلي، وعلىٰ سيد علىٰ، دار الكتب العلمية بيروت . ط١/ ٢٠٠٨.

❖ شرح اللمع في النحو : محمد بن مباشر الضرير، تحقيق د/ محمد رجب عثمان، مكتبة الخانجي القاهرة، ط١/ ١٤٢٠هـ ٢٠٠٠م .

❖ شرح المفصل. ابن يعيش . تقديم وتحقيق د/ إميل بديع يعقوب. دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان. ط١/ ١٤٢٢ هـ – ٢٠٠١ م.

❖ شرح المقدمة المحسبة . ابن بابشاذ . تحقيق د: خالد عبد الكريم، الكويت، المطبعة العصرية، ط١، ١٩٧٧م.

❖ علل النحو: ابن الوراق. تحقيق: محمود جاسم محمد الدرويش. مكتبة الرشد – الرياض / السعودية. ط١/ ١٤٢٠ هـ – ١٩٩٩م.

❖ العوامل المائة النحوية في أصول علم العربية للشيخ عبد القاهر الجرجاني : شرح الشيخ خالد الأزهري . تحقيق د/ البدراوي زهران. دار المعارف. ط٢.

❖ الكامل في اللغة والأدب : المبرد، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي. القاهرة، ط ٣/ ١٤١٧ هـ – ١٩٩٧ م.

❖ الكتاب: سيبويه. تحقيق: عبد السلام محمد هارون. مكتبة الخانجي، القاهرة . ط/ ٣. ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨ م.

❖ كتاب العدد في اللغة. ابن سيده ، تحقيق: عبد الله بن الحسين الناصر، عدنان بن محمد الظاهر. ط١/ ١٤١٣هـ ١٩٩٣م.

❖ الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل. الزمخشري . دار الكتاب العربي – بيروت. الطبعة: الثالثة – ١٤٠٧ هـ.

❖ الكناش في فني النحو والصرف. أبو الفداء عماد الدين إسماعيل بن أيوب. تحقيق: رياض بن حسن الخوام. المكتبة العصرية ، بيروت . دون تاريخ.

❖ اللامات. الزجاجي، أبو القاسم . تحقيق. د/ مازن المبارك. دار الفكر – دمشق.

❖ اللباب في علل البناء والإعراب . للعكبرى. تحقيق د/ عبد الرحمن سليمان العثيمين. مكتبة العبيكان. ط١/ ١٤٢١هـ – ٢٠٠٠.

❖ لسان العرب . لابن منظور. دار صادر – بيروت، ط٣/ – ١٤١٤ هـ.

❖ اللمحة في شرح الملحة. ابن الصائغ. تحقيق: إبراهيم بن سالم الصاعدي. الجامعة الإسلامية. السعودية. ط١/ ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٤م.

❖ ما ينصرف وما لا ينصرف، للزجاج، تحقيق د/ هدىٰ قرعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ٢/ ١٤١٤هـ.

❖ المبهج في تفسير أسماء شعراء ديوان الحماسة، ابن جني. تعليق: مروان العطية وشيخ الزايد، دار الهجرة. دمشق، ط ١، ١٤٠٨ هـ.

❖ مجالس ثعلب، ثعلب . تحقيق الشيخ/ عبد السلام هارون، دار المعارف مصر . ط/ ٥ . دون تاريخ.

❖ مجمع الأمثال : الميداني. تحقيق الشيخ / محمد محيىٰ الدين عبد الحميد. دار المعرفة – بيروت، لبنان.

❖ مختصر في شواذ القراءات من كتاب البديع. لابن خالويه. مكتبة المتنبي القاهرة.

❖ المرتجل في شرح الجمل، ابن الخشاب، تحقيق علي حيدر، دار الحكمة، دمشق ١٣٩٢ هـ.

❖ المسائل البصريات، لأبي علي الفارسي، تحقيق. د/ محمد الشاطر أحمد، مطبعة المدني، القاهرة، ط ١/ ١٤٠٥هـ.

❖ المسائل البغداديات، لأبي علي الفارسي، تحقيق. د/ صلاح الدين عبد الله السنكاوي، مطبعة العاني بغداد.

❖ المسائل الحلبيات: لأبي علي الفارسيّ. تحقيق د. حسن هنداوي، دار القلم للطباعة ، دمشق بيروت. ط١، ١٤٠٧ هـ – ١٩٨٧ م.

❖ المسائل العسكريات، لأبي علي الفارسي، تحقيق الدكتور محمد الشاطر أحمد، مطبعة المدني، القاهرة، ط ١/ ١٤٠٣هـ.

❖ المساعد علىٰ تسهيل الفوائد . ابن عقيل . تحقيق : محمد بركات، دمشق، دار الفكر، ١٩٨٠م.

❖ معاني القرآن، الأخفش الأوسط، تحقيق: د. فائز فارس، ط ٢/ ١٤٠١ هـ ١٩٨١ م.

❖ معاني القرآن، للفراء، تحقيق الأستاذ محمد علي النجار وأحمد يوسف نجاتي، عالم الكتب بيروت، الطبعة الثالثة ١٤٠٣ هـ.

❖ معاني النحو. د. فاضل صالح السامرائي. دار الفكر– الأردن. ط١/ ١٤٢٠ هـ – ٢٠٠٠ م.

❖ مغني اللبيب عن كتب الأعاريب .ابن هشام. تحقيق: د. مازن المبارك / محمد علي حمد الله، دار الفكر – دمشق، ط٦.

❖ المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية . الشاطبي. تحقيق د/ محمد إبراهيم البنا، أم القرىٰ، مركز إحياء التراث الإسلامي. ط ١/ ١٤٢٨هـ–٢٠٠٧م.

❖ المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية : العيني . تحقيق: د. علي محمد فاخر. وآخرين . دار السلام ، القاهرة – ط١، ١٤٣١ هـ – ٢٠١٠ م.

❖ المقتضب. المبرد. تحقيق الشيخ / محمد عبد الخالق عضيمة، بيروت عالم الكتب.

❖ الملخص في ضبط قوانين العربية، لابن أبي الربيع. تحقيق أ. د علي بن سلطان الحكمي، ط ١/ ١٤٠٥هـ.

❖ الممتع الكبير في التصريف، ابن عصفور. مكتبة لبنان، ط١/ ١٩٩٦.

❖ المنصف شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني: لابن جني. تحقيق

إبراهيم مصطفىٰ وعبد الله أمين،. مكتبة ومطبعة مصطفىٰ البابي الحلبي وأولاده بمصر. ط ١ ، ١٣٧٣ . هـ ١٩٥٤ م.

❖ النحو الوافي . عباس حسن، القاهرة، دار المعارف، ط٥، ١٩٧٥م

❖ نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين. د/ حسن خميس سعيد الملخ. الشروق. ط١/ ٢٠٠٠.

❖ همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، السيوطي. تحقيق: عبد الحميد هنداوي. نشر: المكتبة التوفيقية – مصر.

ثانيا- الرسائل العلمية والبحوث.

❖ أصول النحو. مناهج جامعة المدينة العالمية. ماجستير . نشر جامعة المدينة العالمية. بلا تاريخ.

❖ خلاصة القول في الخصائص النحوية للفظ الجلالة(الله). د/ خالد بن إبراهيم النملة. جامعة الإمام. مجلة الدرعية. السنة الثالثة عشرة. العدد الثاني والخمسين:٢٠١٢.

❖ شرح كافية ابن الحاجب لابن فلاح. رسالة دكتوراه . تحقيق محمد الطيب الإبراهيم. اشراف أ د محمد محمد سعيد. كلية اللغة العربية جامعة الأزهر. القاهرة ١٩٨٤م

❖ شرح كتاب سيبويه : الرماني (جزء من الكتاب من باب الندبة إلىٰ نهاية باب الأفعال) تحقيق : سيف بن عبد الرحمن بن ناصر العريفي . جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية-الرياض: ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨م.

❖ شرح كتاب سيبويه . للرماني (علىٰ بن عيسىٰ . ت٣٨٤ه) . رسالة دكتوراه . تحقيق ودراسة د/ محمد إبراهيم يوسف شيبة.إشراف ا د/ أحمد مكي الأنصاري. جامعة أم القرىٰ السعودية ١٤١٤-١٤١٥ه.

❖ الضمير المتصل بعد (لولا) . د/ سعد بن حمدان الغامدي. بحث منشور بكلية اللغة العربية . أم القرىٰ ج ١٥ ع ٢٦ صفر ١٤٢٤هـ.

❖ عامل التمييز المفرد. د سميحة صالح اللهيبي. أستاذ مساعد بجامعة أم القرىٰ. بحث منشور كلية الآداب. جامعة المنوفية. العدد ١٠٦، ٢٠١٦.

❖ عشرون رجلا في كتاب سيبويه. د. فاطمة حسن عبدالرحيم. أستاذ النحو المساعد في كلية إعداد المعلِّمات. جدَّة. المكتبة العربية الكبرىٰ الشبكة العنكبوتية.